الإعلام المصري من الثورة الي الدولة

د. محمد شومان



الإعلام المصري
من الثورة إلى الدولة

تأليـــف

د. محمد شومان

طبعة ٢٠١٦

شومان ، محمد.

الإعلام المصرى من الثورة إلى الدولة /محمد شومان،تصميم غلاف ريم السخاوى ط ١.- الجيزة: اطلس للنشر والانتاج الاعلامى، ٢٠١٥ .

١٥٦ ص ، ٢٤ سم .

تدمك: ٦ ٤١٣ ٣٩٩ ٩٧٧ ٩٧٨

١- الإعلام - مصر

أ- السخاوى، ريم (مصمم)

ب- العنوان

٣٠١,١٦١

الإعلام المصري
من الثورة إلى الدولة

تأليـــف

د. محمد شومان



رئيس مجلس الإدارة

عـادل المصـرى

عضو مجلس الإدارة

المنتدب

نوران المصرى

رقم الإيداع

٢٠١٥/٢٧٤٨٦

الترقيم الدولى

٩٧٨-٩٧٧-٣٩٩-٤١٣-٦

الطبعة الاولى

طبعة ٢٠١٦

الكتـاب : الإعلام المصرى من الثورة إلى الدولة

المؤلف : د. محمد شومان

الغلاف : ريم السخاوى

الناشـر : أطلس للنشر والإنتاج الإعلامى ش.م.م

٢٥ش وادى النيل - المهندسين - الجيزة

atlas@innovations-co.com

www.atlas-publishing.com

تليفون : ٣٣٤٦٥٨٥٠ - ٣٣٠٤٢٤٧١ - ٣٣٠٢٧٩٦٥

فاكـــس : ٣٣٠٢٨٣٢٨

****

فهرس

الإهداء

إلى علي ..

الجد والأب والابن ...يرحمهم الله

مقدمة

يقـدم الكتـاب دراسـة حالـة لتحـولات الإعـلام المـصري مـن ثـورة ٢٥ ينايـر غـير المكتملـة، مـروراً بحكـم الإخـوان المسـلمين السريـع والمضطـرب، وانتهـاءً بحكـم الرئيـس عبـد الفتـاح السـيسي. والفرضيـة الرئيسـية التـي يناقشـها الكتـاب هـي أن ثـورة ٢٥ ينايـر أطلقـت حريـة الإعـلام، مـا سـاعد في خلـق مجـال عـام حيـوي، اتسـم بالتنـوع والانتشـار وقـوة التأثـير، لكـن هـذه الحريـة حملـت نقيضهـا، وأدت إلى حالـة مـن الفـوضي الإعلاميـة، وتراجـع مسـتويات الأداء المهنـي، وغيـاب لمواثيـق الـشرف الإعلامـي، والأخطـر تراجـع التنـوع الحقيقـي في الإعـلام وهيمنـة إعـلام الصـوت الواحـد، والمفارقـة أن هـذا التحـول حـدث مـن دون تدخـل مبـاشر مـن الدولـة التـي اسـتعادت عافيتهـا بعـد انتخـاب عبـد الفتـاح السـيسي رئيسـاً للجمهوريـة.

أطلقـت ثـورة ينايـر العنـان لظهـور عـشرات الصحـف والقنـوات التليفزيونيـة الخاصـة، والتـي يملكهـا عـدد مـن كبـار رجـال الأعـمال بعضهـم أسـس وأدار- ومـا يـزال - أحزابـاً سياسـية بشـكل مبـاشر، ومـن ثـم اختلـط المـال بالسياسـة والإعـلام في صـور فجـة ومبـاشرة، مـن دون تحديـث في التشريعـات الإعلاميـة لضبـط الأداء الإعلامـي، والكشـف عـن مصـادر تمويـل القنـوات والصحـف الجديـدة، عـلاوة عـلي عـدم وجـود نقابـات تدافـع عـن حقـوق الإعلاميـين العاملـين في القنـوات التليفزيونيـة الخاصـة أو العامـة.

ومارسـت الصحـف وقنـوات التليفزيـون الخاصـة حريـة الـرأي والتعبـير مـن دون قيـود أو تدخـل مبـاشر مـن الدولـة التـي عانـت مـن الضعـف وتركـت الإعـلام يعمـل بحريـة هـددت في بعـض الأحيـان الأمـن القومـي لمـصر، حيـث لم نعـرف مصـادر تمويـل بعـض الصحـف والقنـوات، وظهـرت قنـوات توظـف الديـن في السياسـة، وتقـدم قيـادات الإرهـاب في السـبعينيات والثمانينيـات كأبطـال ونمـاذج يحتـذي بهـا. بينـما عانـت الصحـف والقنـوات المملوكـة للدولـة مـن ضعـف المصداقيـة وأعبـاء العمـل البيروقراطـي وضعـف التمويـل، وبالتـالي افتقـدت القـدرة عـلي التجديـد ومنافسـة الإعـلام الخـاص.

وبكلمات.. تراجع إعلام الدولة لصالح إعلام رجال الأعمال الذي أصبح الأكثر مشاهدة وتأثيراً، ومن ثم سيطر الإعلام الخاص على أهم أدوات تشكيل وربما تضليل الرأي العام.

ويناقش الكتاب، اعتماداً علي المنهج النقدي، مجموعة من الإشكاليات التي تدور حول حدود دور الإعلام في متابعة قضايا الثورة، وهل كان مجرد ناقل أم صانع لأحداث وتحولات الثورة ذاتها، وإلى أي مدي تأثر الإعلام بفائض التسييس والتوظيف السياسي للدين، حتى أنه خسر الكثير من القواعد المهنية ومواثيق الشرف الإعلامي، وهل لعب الإعلام دوراً في تعميق الانقسام والاستقطاب السياسي في المجتمع، أم أنه كان ضحية لهذا الاستقطاب؟، وإلى أي مدى أثرت أنماط الملكية ودور وكالات الإعلان في توجيه القنوات والصحف الخاصة، وتحديد أولويات القضايا التي تركز عليها.

ويقدم الفصل الأول تحليلاً نقدياً لموقف خطاب الإخوان الإعلامي من ثورة ٢٥ يناير، وكذلك يكشف عن رؤية الإخوان البرجماتية للإعلام اعتماداً علي أدبيات الجماعة، وفي المقدمة منها كتابات حسن البنا وممارساته، وكذلك ممارسة الجماعة للصحافة والإعلام، حيث تلخصت تلك الرؤية في إدماج الإعلام وتوظيفه لصالح الدعوة، بغض النظر عن مراعاة الدقة أو الالتزام بالقواعد المهنية، والمفارقة أن مجمل رؤية الإخوان للصحافة تأثرت بالفكر والتجربة النازية في ألمانيا، والتجربة السوفيتية في عصر "ستالين".

ولاشك أن مناقشة دور الإعلام في الثورة المصرية يتطلب أساساً نظرياً ومنهجياً عالجه الكتاب في الفصل الثاني، حيث ناقش قضايا الإعلام والتحول الديمقراطي، وخصوصاً دوره في تنمية المشاركة السياسية، وفي هذا الإطار كان من الضروري الإشارة إلى أنماط ملكية الإعلام في مصر وفي المحيط العربي، والمخاوف من هيمنة الإعلام المملوك لدول وشركات وأفراد من دول الخليج علي فضاء الإعلام العربي والمصري.

ويقـدم الفصـل الثالـث معلومـات وآراء توضـح أبعـاد الفرضيـة الأساسـية للكتـاب، حيـث عالـج تحـولات الإعـلام المـصري بعـد الثـورة وعلاقتهـا بتحـولات الـرأي العـام، والتقلـب في مواقفـه إزاء الإخـوان والسـلفيين والجيـش، وكذلـك تراجـع الإعـلام المـصري نتيجـة تراجـع مسـتويات المهنيـة والالتـزام بمواثيـق الـشرف الإعلامـي، فضـلاً عـن أنمـاط اسـتهلاك الجمهـور للمضامـين والبرامـج المقدمـة.

ويحـاول الفصـل الرابـع والأخـير تقديـم خارطـة طريـق لإصـلاح الإعـلام المـصري مـن خـلال فرضيـة أساسـية هـي سرعـة تطبيـق مـواد دسـتور ٢٠١٤ الخاصـة بحريـة الـرأي والتعبـير وتنظيـم الإعـلام، وهـذه الفرضيـة التـي يتبناهـا الكتـاب لا تمنـع مـن تقديـم تحليـل نقـدي لمـواد الدسـتور، الـذي سـمح مـن وجهـة نظـري لفـرض قيـود عـلى حريـة الـرأي والتعبـير، إضافـة إلى عـدم تحديـد العلاقـة بـين الهيئـات الثـلاث المقترحـة لتنظيـم الإعـلام، وآليـات ضـمان اسـتقلالها المـالي والإداري. إن تبنـي فرضيـة تفعيـل مـواد الدسـتور وسرعـة تطبيقهـا هـي بمثابـة طـوق نجـاة للإعـلام المـصري كي يتحـول لإعـلام تعـددي بشـكل حقيقـي، إعـلام للمجتمـع وليـس للحكومـة أو لرجـال الأعـمال، إعـلام تختفـي فيـه أشـكال الاحتـكار وهيمنـة الإعلانـات، إعـلام يسـمح لـكل المواطنـين بممارسـة حقوقهـم الاتصاليـة.

وتكفـي الإشـارة هنـا إلى أن الإعـلام وبعـد عـام مـن حكـم الرئيـس عبـد الفتـاح السـيسي، وقرابـة عامـين مـن إطـلاق الدسـتور، مـا يـزال يعـاني مـن مشـكلات هيكليـة تناولهـا الكتـاب تفصيـلاً، وأعتقـد أن هـذه المشـكلات هـي التـي دفعـت الرئيـس والـرأي العـام إلى انتقـاد دور الإعـلام ومطالبتـه بالتغيـير ومواكبـة مهـام المرحلـة، وتطويـر دوره في الخـارج، حتـى يسـتطيع أن يواجـه إعـلام الإخـوان وأنصارهـم أولاً، ويقـدم صـورة صحيحـة ودقيقـة عـما يجـري في مـصر.

في الأخـير، أرجـو أن يكـون هـذا الكتـاب قـد نجـح في مناقشـة الفرضيتـين الرئيسـيتين اللتـين طرحهـما، عـلاوة عـلي عديـد مـن الإشـكاليات التـي تكشـف - مـن وجهـة نظـري- علاقـات التداخـل بـين الإعـلام والتغيـير السـياسي، وحـدود التأثـير المتبـادل بينهـما، وكذلـك

علاقة الدولة ورجال الأعمال والمعلنين بإنتاج وتداول الخطاب الإعلامي، وتبقى في النهاية ملاحظة تحذيرية، لابد أن نطرح هنا ونفكر فيها جميعاً، تتعلق بمخاوف مشروعة من إصدار قوانين تجسد مواد الدستور وتفصله، ولكن بطريقة غير ديمقراطية، تتناقض مع روح الدستور، وتعيد إنتاج نظام إعلامي سلطوي، وأتصور أن هذا التحذير له ما يبرره، في ضوء الخبرة التاريخية المصرية، فكم من قوانين وقواعد تنظيمية سلبت دستور ١٩٧١ روحه الديمقراطي؟، كذلك كم من قوانين جيدة طبقت بطرق خاطئة وبعيدة تماماً عن روح الدستور والقانون. أتمني وأرجو من الرئيس والبرلمان القادم أن يصدرا قوانين بتنظيم الإعلام تلتزم روح دستور ٢٠١٤ وتؤسس لنظام إعلامي ديمقراطي حقيقي، يرضي عنه الإعلاميون وأغلبية المصريين، ولن يتحقق ذلك إلا عبر مشاركة وطنية وحوار مجتمعي شامل حول مشاريع قوانين الإعلام في المرحلة القادمة.

***

الفصل الأول

الإخوان والإعلام من ٢٥ يناير إلى ٣٠ يونيو

أولاً: ثورة ٢٥ يناير في الخطاب الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين

تـكاد تتفـق أدبيـات الخطـاب عـلى اعتبـاره مجمـل القـول والممارسـة الاجتماعيـة، وأنـه يجسـد ثقافـة المجتمـع في مرحلـة تاريخيـة معينـة، وفي هـذا الإطـار يدهـش بعـض الباحثـين مـن التناقـض بـين القـول والفعـل في الخطـاب العـربي، فـما يقـال، خاصـة في الفضـاء السـياسي وتنطـق بـه الأحـزاب والإعـلام الحـزبي، يتعـارض -إن لم يتناقـض- مـع المواقـف والأفعـال الحقيقيـة، وترتفـع مسـتويات التعـارض بـين القـول والفعـل عنـد الأحـزاب والجماعـات السريـة أو التـي لا يسـمح القانـون بوجودهـا. (محمـد شـومان، تحليـل الخطـاب الإعلامـي، أطـر نظريـة ونمـاذج تطبيقيـة، الـدار المصريـة اللبنانيـة، القاهـرة،٢٠٠٧).

ويناقش البحث خمس فرضيات أساسية:

الأولي: أن الفهـم السـليم للخطـاب كنظريـة وأداة تحليـل يفـرض قبـول التناقـض بـين القـول والفعـل وإدخالـه ضمـن تحليـل الخطـاب، فالتناقـض هنـا ممارسـة اجتماعيـة تغنـي التحليـل ولا تقلـل منـه، كـما أن هـذا التناقـض بـين القـول والفعـل لا يقتـصر عـلى الخطـاب العـربي أو الثقافـة العربيـة، بـل هـو ممارسـة خطابيـة تتجـاوز كل المجتمعـات والثقافـات، وليسـت حـصرًا عـلى ثقافـة بعينهـا أو ممارسـة اجتماعيـة بذاتهـا، ولكـن بطبيعـة الحـال هنـاك مسـتويات ودرجـات مـن التناقـض أو الفجـوات بـين القـول والفعـل، وبالتـالي فـإن الكشـف عـن تناقضـات بـين القـول والفعـل في الخطـاب الإعلامـي لجماعـة الإخـوان المسـلمين لا يقلـل مـن مكانتهـا أو شـأنها، ولا يـورط الباحـث في موقـف سـلبي مـن الإسـلام -الجماعـة لا تمثـل الإسـلام أو المسـلمين- فهـي ممارسـة عامـة في السياسـة والثقافـة المصريـة، لكـن المفارقـة أن تناقضـات خطـاب الجماعـة مـن العمـق والحـدة بحيـث يجـرده مـن الثـوب الأخلاقـي الوعظـي والادعـاء باتبـاع المنهـج الإسـلامي الصحيـح، ويكشـف عـن دنيويـة هـذا الخطـاب وانتهازيتـه السياسـية.

الفرضيــة الثانيــة: هــي أن خطــاب الجماعــة يعكــس تكويــن الجماعــة المركــب والمــراوغ، فهــي جماعــة دينيــة، إصلاحيــة، سياســية، وبالتــالي فــإن خطــاب الجماعــة يتعمــد، منــذ نشــأته، الخلــط بــين الدينــي والإصلاحــي والســياسي، مــع توظيــف الدينــي والإصلاحــي لصالــح الســياسي الــذي يهيمــن عــلي مجمــل الخطــاب وتحولاتــه.

الفرضيــة الثالثــة: أن الخطــاب الإعلامــي الــذي يســتهدف الإعــلان عــن أفــكار ومواقــف الجماعــة ليــس هــو خطــاب الإخــوان، بــل ليــس هــو مجمــل خطــاب الإخــوان المســلمين، وليــس خطابهــم الســياسي، بــل هــو خطابهــم المعلــن الــذي يســعي لكســب الــرأي العــام وتحســين الصــورة، وقــد يتضمــن جوانبًــا مــن خطابهــم العــام والخطــاب الســياسي، فثمــة جوانــب أخــرى مــن الخطــاب غــير معلنــة ترتبــط بالطابــع الــسري لتنظيــم الإخــوان وأنشــطة الجماعــة المحجوبــة عــن الشرعيــة، كــما أن الخطــاب الموجــه للأعضــاء في المســتويات التنظيميــة للجماعــة يختلــف عــن الخطــاب الإعلامــي، أي لا يوجــد تطابــق بــين الخطــاب الإعلامــي وخطــاب الجماعــة، بــل وحتــى خطابهــم الســياسي.

الفرضيــة الرابعــة: تتعلــق بالمنهــج الإصلاحــي الوســطي المتــدرج، الــذي يوجــه خطــاب الجماعــة ويســيره، وبالتــالي يبــدو الخطــاب بعيــدًا عــن الثــورة التــي شــارك الإخــوان في صنعهــا، بطيئًــا في ردود أفعالــه عــلى الأحــداث، متعمــدًا التعميــم والغمــوض، بحيــث يمكــن إعــادة تفســيره أو تأويلــه بحســب المصلحــة وتغــير الأوضــاع السياســية، مــا قــد يفــضي في النهايــة إلى انتهازيــة سياســية فجــة .

الفرضيــة الخامســة والأخــيرة: أن أدوات الخطــاب الإعلامي لجماعة الإخوان اتســمت بالتنوع والتجديد والقــدرة عــلى كــسر الحصــار الإعلامــي الــذي فرضــه نظام مبــارك عــلى الجماعة، من خلال اســتخدام وســائل الإعــلام الجديــد، فقــد كان للجماعــة الســبق عــن الأحــزاب والجماعــات السياســية الأخــرى في امتــلاك مواقع إلكترونيــة تنطــق باســمها عــلى شــبكة الإنترنــت ترجــع للعــام ١٩٩٨، وبفضل شــباب الجماعة امتلكوا شــبكة مــن المواقــع الإخباريــة والمدونــات مــع اســتخدام فعــال للفيــس بوك وتويــتر، ما يعنــي أن الجماعة –شــباب

الجماعـة تحديـدًا- واكبـوا وشـاركوا في عمليـة التشـبيك الاجتماعـي والفعـل السـياسي الافـتراضي، ثـم الانتقـال الناجـح والسريـع إلى أرض الواقـع، ومـن هـذا المنظـور الشـبكي المعلومـاتي فـإن شـباب الجماعـة لم يختلفـوا عـن الشـباب المـصري الـذي فجـر ثـورة ٢٥ ينايـر، وإن ظلـت أفكارهـم وانتماءاتهـم إلى الجماعـة باعتبارهـا كيانًـا سـلفيًا تقليديًـا محافظًـا، وهـذا التعـارض الفكـري والمعلومـاتي والجيـلي يمكـن أن يفـسر عـدداً مـن الانشـقاقات التـي ضربـت الجماعـة في الأشـهر القليلـة التـي تلـت رحيـل مبـارك وأسرتـه عـن الحكـم.

<u>أولًا: أدوات الخطاب الإعلامي:</u>

توجـد علاقـات تأثـير متبـادل بـين الخطـاب وأدواتـه، ولاشـك أن تكنولوجيـا الاتصـال والإنترنـت قـد فرضـت عـلى الجماعـة وغيرهـا مـن القـوى السياسـية أو ضاعًـا جديـدة تحفـل بالفـرص والتحديـات، وأعتقـد أن الجماعـة نجحـت في التعامـل مـع فضـاء الإنترنـت والإعـلام الجديـد ربمـا نتيجـة عـدم امتلاكهـا لوسـائل إعـلام تقليديـة تعـبر عنهـا، وربمـا لوجـود قطـاع شـبابي متعلـم قـادر عـلى التعامـل مـع تكنولوجيـا الإنترنـت والإعـلام الجديـد، في هـذا السـياق امتلكـت الجماعـة مواقـع إلكترونيـة منـذ عـام ١٩٩٨، ويبـدو أن قيـادات الجماعـة -وأغلبهـم مـن كبـار السـن- قـد أدركـوا الإمكانيـات الكبـيرة التـي توفرهـا المواقـع كأدوات إعلاميـة ووسـائل للدعايـة والتنظيـم والحشـد منخفضـة التكلفـة، ويصعـب عـلى أجهـزة الأمـن رقابتهـا أو منعهـا، لذلـك توسـعت الجماعـة في إطـلاق كثـير منهـا، خاصـة بعـد نجـاح دورهـا في انتخابـات عـام ٢٠٠٠، ثـم بـدأت المواقـع الإخوانيـة المتخصصـة في الظهـور، كالتـي تخاطـب الطلبـة والعـمال، والتـي تنطـق باسـم الإخـوان الجماعـة في كل محافظـة.

لكـن إدراك قيـادة الجماعـة لأهميـة مواقـع الإنترنـت والاسـتفادة منهـا لم يمنـع قلقهـم مـن الطابـع غـير المركـزي والمفتـوح لعـالم الإنترنـت، فالطابـع المركـزي للجماعـة كان يتعـارض وقوانـين وآليـات الشـبكة والفضـاء الإلكـتروني الحـر مـن كل قيـد، إضافـة لمشـكلات التشـغيل والتحريـر والتـي كان يقـوم بهـا شـباب الجماعـة مـن الهـواة والمتطوعـين لبعـض الوقـت، لذلـك

رأت قيادة الجماعة تأسيس موقعًا رسميًا قادرًا على التعبير عنها، فظهر موقع «إخوان أون لاين» في أبريل ٢٠٠٣ ليكون أول موقع رسمي للجماعة، واعتمد في تشغيله وتحريره على محترفين. وبحسب «إخوان ويكي» فإن الموقع لعب دورًا بالغ الأهمية في انتخابات ٢٠٠٥، أهلته لأن يكون ضمن المائة موقع الأولى عند المصريين، غير أنه تراجع بعد ذلك بشكل مستمر حتى أصبح في الترتيب (٤٠٤) في أكتوبر ٢٠٠٨، ولا يزال الزوار من مصر يمثلون النسبة الأكبر في التردد على الموقع (أكثر من ٥٠٪) يليهم زوار السعودية ثم الجزائر والكويت. (إخوان ويكي).

ومع ظهور المدونات في الألفية الجديدة بدأت بحسب «إخوان ويكي» التجربة التدوينية عند الإخوان في عام ٢٠٠٥ بمدونات محدودة، وفي نهاية العام ٢٠٠٦ وبدايات ٢٠٠٧ انطلقت التجربة التدوينية عند الجماعة بشكل كبير فكانت مدونات ضد المحاكمات العسكرية مثل «إنسى، والحرية لبشر، والحرية لحسن مالك، ورجل حر رغم القيود»، ومدونات شباب الإخوان مثل مدونات «أنا إخوان، ومش هنبطل، ويالا مش مهم، وابن أخ، ونجوم الحيرة». وقد قدمت تلك المدونات صورة إنسانية للجماعة وأفرادها بعد أن كان يُنظر إلى أفرادها ككتل بشرية تتحرك بشكل آلي، فتظهر هنا في مظاهرة أو هناك في جنازة، ففرقت المدونات تلك الكتل ليظهر الفرد الإخواني بمفرده عارضًا أفكاره وقناعاته، بل ونقده في بعض الأحيان للجماعة. (إخوان ويكي).

لكن هناك من يرى أن معظم مدونات الإخوان ما هي إلا إعادة إنتاج لخطابها التقليدي، من خلال إطلاق عدد كبير من المدونات -منها مدونات لأبناء قياديين في الجماعة- تقدم صورًا متفق عليها ومخطط لها سلفًا، ما يعني أن مدونات شباب الإخوان والقريبين منهم، والتي بلغت ٢٠٠ مدونة تقريبًا، ليست تعبيرًا عن رفض شبابي لفكر قيادة الإخوان، كما أنها ليست تعبيرًا حرًا عن آراء ومواقف بعض شباب الإخوان، ولا يتعارض هذا الحكم مع ظهور عدد محدود من مدونات شباب الإخوان قدمت نقدًا قاسيًا لبعض أوضاع الجماعة من الداخل مما عرض أصحابها للفصل من الجماعة. (روز اليوسف ٣٠ يناير ٢٠١٠).

وبغض النظر عن الاختلافات حول تقييم المدونات الإخوانية، فإن الدلالة الأهم بالنسبة للدراسة الحالية أن الجماعة تمتلك أدوات إعلامية متعددة ومهمة في فضاء الإنترنت والإعلام الجديد، فهناك عشرات المدونات التي تقدم الخطاب الإعلامي للإخوان وتروج له بين الشباب. وبالإضافة للمواقع والمدونات أطلق أعضاء الجماعة عددًا من القنوات التليفزيونية والإذاعات علي الإنترنت، إلا أنها لم تستمر طويلاً، وفي عام ٢٠٠٨ قررت الجماعة تأسيس «إخوان ويكي» وهي موسوعة إلكترونية على غرار «ويكيبديا» تختص بتقديم تاريخ الجماعة ومواقفها من وجهة نظر رسمية، كما تدير الجماعة العديد من صفحات الفيس بوك، وموقعًا لتقديم مقاطع فيديو وأفلام تروج للجماعة بعنوان «إخوان تيوب».

وعلاوة على أدوات الإعلام الجديد دأبت الجماعة على إصدار البيانات وتوزيعها على وسائل الإعلام أو عبر وسائل الإعلام الجديد، فضلاً عن الأحاديث والمؤتمرات الصحفية واشتراك بعض رموز الجماعة في البرامج الحوارية بالقنوات التليفزيونية، وذلك بالرغم من التضييق الذي فُرض على ظهور بعض الأسماء في القنوات الخاصة، خاصة بعد انتخابات ٢٠١٠ المزورة، ومع قيام الثورة لعبت أدوات الإعلام الجديد التي تمتلكها الجماعة أدوارًا مهمة في متابعة أحداث الثورة، خصوصًا موقع «إخوان أونلاين»، وصفحة «رصد» التي أسسها أحد شباب الجماعة -أنس فوزي- على الفيس بوك، وقامت بنقل وقائع الثورة من الشوارع والميادين بشكل مباشر وبالكلمة والصورة، وذلك من خلال شبكة مراسلين هواة متطوعين، أغلبهم من أعضاء الجماعة الذين شاركوا في الثورة، وقدموا نموذجًا ناجحًا لإعلام المواطن الذي يساهم في صناعة الأحداث ونقلها عبر وسائل الإعلام الجديد (R.N.N شبكة رصد).on Sunday, February ٢٠, ٢٠١١ at ٥:٥١pm

على مستوى آخر بذل إعلام الجماعة جهدًا كبيرًا في نشر مواقف الجماعة عبر البيانات التي كانت تصدرها وتصريحات بعض قادتها، والدفاع عن مواقف الجماعة،

خاصة تجاه ما تردد عن رفض قيادة الجماعة المشاركة في مظاهرات ٢٥ يناير، وكذلك مشاركتها في الحوار مع عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية السابق، قبل تحقيق مطلب رحيل مبارك الذي تمسك به الثوار في التحرير وميادين مصر، بما فيهم شباب الإخوان، ومع رحيل مبارك وتولي المجلس العسكري الحكم طرأت بعض التغيرات على الأوضاع السياسة والإعلامية لكن من المؤكد أن جماعة الإخوان حصلت على كثير من المكاسب، في مقدمتها الاعتراف بمشروعيتها وتوقف الملاحقات الأمنية لأعضائها، والسماح لها لأول مرة في تاريخها بتأسيس حزب سياسي باسم «الحرية والعدالة»، وتوقف وسائل الإعلام الحكومية عن تشويه الجماعة واستعداء الرأي العام ضدها، بل والسماح بظهور قيادات الجماعة في وسائل الإعلام، ولاشك أن هذه الأوضاع سمحت للجماعة بتطوير أدوات خطابها الإعلامي، فنظمت الجماعة عشرات الندوات والمؤتمرات الجماهيرية، كما أطلقت العديد من المواقع الإلكترونية في المحافظات ولبعض الفئات داخل الجماعة، لكن ربما كان التطور الأهم هو إطلاق قناة تليفزيونية باسم «مصر٢٥»، وإصدار صحيفة باسم «الحرية والعدالة» تعتبر لسان حال الحزب المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، وقد ظهرت القناة والصحيفة في مستوى متواضع فنيًا ومهنيًا، لكن ربما يتطور أداؤهما في المستقبل، حيث يصعب تقييم أداء قناة أو صحيفة في الأسابيع الأولى لظهورها.

وأعتقد أن اعتماد القناة والصحيفة في تمويلهما على الجماعة جعل منهما مجرد أداتين لبث الخطاب الرسمي لجماعة الإخوان، بغض النظر عن التجديد في الأشكال التي سيقدم بها ذات الخطاب، القصد أن الخطاب المغلق لجماعة الإخوان، والعلاقة الملتبسة وغير الواضحة بين الحزب والجماعة ستقلص من قدرة القناة والصحيفة -كأداتين للخطاب- على تجديد أو تطوير الخطاب الإعلامي والسياسي، وسيظل على الأرجح كل منهما تابعًا ماليًا -لاحظ ندرة الإعلانات في الصحيفة والقناة- وإداريًا لمكتب الإرشاد، تمامًا كما هو الحال بالنسبة لأدوات الإعلام الجديد التي تستخدمها الجماعة بنجاح في بث خطابها الإعلامي وتحسين صورتها بين الناس.

ثانيًا: تحليل الخطاب الإعلامي للإخوان تجاه ثورة ٢٥ يناير:

يغطي التحليل أحداث الثورة المصرية والتي بدأت بمظاهرات ٢٥ يناير وحتى جمعة النصر في ١٨ فبراير والتي كانت علامة فارقة في مسار الثورة من حيث انتهاء أحداثها الكبرى، وبداية الانقسام بين الإخوان والقوي المدنية حول طبيعة الدولة والنظام الجديد، وتعتبر هذه الفترة على قصرها بالغة الأهمية في تاريخ مصر وتاريخ الإخوان المسلمين، فقد شهدت وما تزال تحولات بالغة الأهمية انعكست على مجمل خطاب الإخوان، وعلى خطابهم الإعلامي، فقد اختفت من خطاب الجماعة مكونات الاستضعاف والخوف، ليحل مكانها مكونات الثقة بالنفس وقرب التمكين، بل والتأكيد على قدرة الجماعة على حكم مصر وتحقيق نهضتها، بينما استمر النهج الإصلاحي المحافظ والمتدرج، والذي يتعارض مع منطق الثورة ووظائفها، كما استمر الغموض والتعميم في صياغة الخطاب وتركيبه اللغوي ومفرداته، وقد فرضت دواعي التحليل التوقف عند التحولات المهمة في خطاب الإخوان في فترات لاحقة تمتد إلى يوليو ٢٠١١.

وفيما يلي رصد وتحليل لأهم التحولات التي طرأت على خطاب الإخوان وانعكست على خطابها الإعلامي، انطلاقًا من فرضية أن الخطاب الإعلامي يتبع تحولات الخطاب السياسي ومواقفه المعلنة ويروج لها.

من المشاركة الرمزية إلي المشاركة الكاملة في الثورة:

تعمدت الجماعة التريث وعدم التسرع في إعلان موقفها من الدعوة للتظاهر في ٢٥ يناير، مع ممارسة قدر مقصود من الغموض يعكس في الحقيقة خوفًا تاريخيًا موروثًا لدى الجماعة من احتمال حدوث صدام واسع مع النظام؛ لذلك لم يصدر مكتب الإرشاد بيانًا أو تصريحًا رسميًا يحدد موقف الجماعة من المشاركة في مظاهرات جمعة الغضب ٢٨ يناير، كما لم يصدر بيانًا يوضح موقفه من جمعة الغضب وما تبعها من تطورات إلا في

٢٩ ينايـر، بينـما سـمح لبعـض رمـوز وقيـادات الجماعـة بـالإدلاء بتصريحـات صحفيـة تعلـن مشـاركة الإخـوان بشـكل رمـزي مـن خـلال الجمعيـة الوطنيـة للتغيـير، ومـن خـلال عـدم التصـدي لرغبـة الشـباب في المشـاركة، مـا يعنـي عـدم وجـود قـرار تنظيمـي بالمشـاركة عـلى نطـاق واسـع في المظاهـرات، ويلاحـظ أن هـذا الأسـلوب يتبعـه مكتـب الإرشـاد في كثـير مـن المواقـف السياسـية، حيـث تحـرص قيـادة الجماعـة عـلى الإمسـاك بالعصـا مـن المنتصـف، فهـي لم تؤيـد التظاهـر أو تدعـو إليـه، لكنهـا في الوقـت نفسـه لم تعارضـه، فبعـض قيـادات الجماعـة مـن خـارج أو حتـى داخـل مكتـب الإرشـاد أيـدوا المشـاركة في التظاهـر، لكـن في الأخـير يظـل هـذا موقفهـم، وبالتـالي يمكـن لمكتـب الإرشـاد أو المرشـد العـام أن يكـذب أو يصحـح تصريحـات بعـض قيـادات الجماعـة وذلـك بحسـب سـير الأحـداث ودواعـي المصلحـة.

في هـذا السـياق أعلـن د. محمـد البلتاجـي، الأمـين العـام السـابق للكتلـة البرلمانيـة لجماعـة الإخـوان المسـلمين، مشـاركة «الجماعـة» في مظاهـرات ٢٥ ينايـر، مـن خـلال الجمعيـة الوطنيـة للتغيـير، أمـام دار القضـاء العـالي مـع أعضـاء البرلمـان الشـعبي، وقـال إن الجمعيـة والبرلمـان الشـعبي سـيعلنان مطالبهـما ضمـن التظاهـرة التـي يتخللهـا مؤتمـر صحفـي، يعلـن فيـه المشـاركون مطالبهـم قبـل مـا سـماه «الانفجـار الشـعبي»، بينـما قـال د. عصـام العريـان عضـو مكتـب الإرشـاد: «سنشـارك برمـوز الجماعة ولا نسـتطيع أن نمنـع شـباب الإخـوان مـن المشـاركة، لأن هـذا واجبهـم، خاصـة أن الدعـوة كانـت عـبر الفضـاء الإلكـتروني، فمـن حقهـم التفاعـل معهـا». (المصري اليـوم في ٢٤ ينايـر ٢٠١١).

ورغـم المشـاركة المحـدودة للجماعـة في مظاهـرات ٢٥ ينايـر إلا أن وزارة الداخليـة اتهمـت في بيـان لهـا أعضـاء الجماعـة بارتـكاب أعـمال عنـف في ميـدان التحريـر مسـاء يـوم ٢٥ ينايـر، وبحسـب مصـادر الإخـوان فـإن أجهـزة الأمـن وجهـت إنـذارًا للجماعـة بعـدم المشـاركة في مظاهـرات جمعـة الغضـب في ٢٨ ينايـر، لكـن الجماعـة أعلنـت مشـاركتها، فقامـت أجهـزة الأمـن باعتقـال نحـو ٥٠٠ مـن أعضائهـا بينهـم ٧ مـن أعضـاء مكتـب الإرشـاد والمئـات مـن القيـادات

بالمحافظـات، واسـتثنت الاعتقـالات د. محمـد بديـع المرشـد العـام للجماعـة، ونوابـه الثلاثـة. (المـصري اليـوم ٢٩ ينايـر ٢٠١١).

وتجـدر الإشـارة هنـا إلى أن مكتـب الإرشـاد لم يصـدر بيانًـا يعلـن فيـه مشـاركته في جمعـة الغضـب، والمفارقـة أن الرسـالة الأسـبوعية للمرشـد العـام والتـي صـدرت في ٢٧ ينايـر بعنـوان «تبقـى الشـعوب ويـزول الطغيـان»، لم تتضمـن دعـوة صريحـة أو ضمنيـة لاشـتراك الإخـوان في جمعـة الغضـب، وبالتـالي لم يـروج الخطـاب الإعلامـي للإخـوان للمشـاركة في فعاليـات جمعـة الغضـب، مـا يعنـي أن قـرار المشـاركة كان أمـرًا تنظيميًـا داخليًـا غـير مسـموح بالإعـلان عنـه، لكـن أجهـزة الأمـن علمـت بـه، لذلـك كان إنذارهـا وتهديدهـا للجماعـة، مـن هنـا يمكـن إثبـات صحـة الافـتراض القائـل بـأن الخطـاب الإعلامـي للإخـوان لا يعـبر أو يعلـن عـن كل مواقـف الجماعـة وتفاعلاتهـا.

شـاركت الجماعـة بفاعليـة في جمعـة الغضـب، فلـم يكـن بمقـدور مـا تبقـى مـن مكتـب الإرشـاد التأخـر عـن حركـة الشـارع، كـما أن كل دواعـي الحـرص والتريـث التـي تميـز منهـج قيـادة الإخـوان لم تكـن تجـدي في ظـل ارتبـاك أجهـزة الأمـن وميلهـا لاتهـام الجماعـة بقيـادة الأحـداث، وحرصـت الجماعـة مثـل غيرهـا مـن القـوى السياسـية عـلى عـدم رفـع شـعارات خاصـة، وسـاهمت مواقـع الجماعـة الإلكترونيـة وشـبكة «رصـد» في متابعـة الأحـداث، وأصـدرت الجماعـة في ٢٩ ينايـر بيـان يعتـبر الأول الـذي تناولـت فيـه أحـداث الثـورة، وجـاء بعنـوان «بيـان بشـأن الانتفاضـة المباركـة للشـعب المـصري»، أكـدت فيـه أن مـا حـدث ثـورة تلقائيـة سـلمية وطنيـة ترفـض الظلـم وتطالـب بالحريـة والإصـلاح الشـامل، وأن الذيـن يقومـون بتخريـب المحـلات والاعتـداء عـلى الممتلـكات العامـة والخاصـة هـم شركاء الجهـاز الأمنـي مـن البلطجيـة الذيـن سـبق أن اسـتعان بهـم الأمـن في قمـع الشـعب وتزويـر إرادتـه في الانتخابـات، ووجهـت الجماعـة في هـذا البيـان تحيـة إلى القـوات المسـلحة، كـما طالبـت بإلغـاء قانـون الطـوارئ، وحـل مجلـسي الشـعب والشـورى، والإفـراج عـن المعتقلـين، وتشـكيل حكومـة انتقاليـة مـن خـارج الحـزب الوطنـي، وتشـكيل لجنـة تحقيـق في الأحـداث،

وشـددت عـلى الاسـتمرار في الانتفاضـة حتـى تحقيـق مطالـب الشـعب، وأكـد البيـان أن الإخـوان جـزء مـن الشـعب المـصري، كـما أكـد عـلى ضرورة الحفـاظ عـلى وحـدة كل القـوى الوطنيـة.

وأصـدرت الجماعـة بيانـين يومـي ٣٠ و٣١ ينايـر لم يختلفـا في مضمونهـما ومواقفهـما عـن بيـان ٢٩ ينايـر، مـما قـد يعنـي حـرص الجماعـة عـلى عـدم التصعيـد في مواقفهـا أو مطالبهـا وانتظـار مـا ستسـفر عنـه تطـورات الأحـداث، والمفارقـة أن البيانـات الثـلاث حملـت بعضًـا مـن المطالـب العـشرة التـي كان الإخـوان قـد طالبـوا بهـا في ١٩ ينايـر في أعقـاب الثـورة التونسـية، وكان هـذا البيـان قـد صـدر بعنـوان «١٠ مطالـب لتجنـب الثـورة الشـعبية»، وألمحـوا فيـه إلى أن كفـة الاسـتقرار لـن تـدوم طويـلاً، وحمـل بيـان الأول مـن فبرايـر تطـورًا في خطـاب الإخـوان تمثـل في المطالبـة بتنحـي رئيـس الجمهوريـة وتـولي رئيـس المحكمـة الدسـتورية مهامـه، وحـل مجلـسي الشـعب والشـورى، وإجـراء انتخابـات برلمانيـة، مـع تكليـف البرلمـان المنتخـب بتعديـل الدسـتور لإجـراء انتخابـات رئاسـية حـرة.

وتوالـت بيانـات الجماعـة في الثـاني والثالـث مـن فبرايـر حيـث جـددت كالعـادة تحيـة الجيـش ومطالبتـه بحمايـة المتظاهريـن، وأكـدت الاسـتمرار في الانتفاضـة حتـى تحقيـق مطالـب الشـعب كـما دانـت الاعتـداءات عـلى المتظاهريـن فيـما عـرف بموقعـة الجمـل، ويمكـن القـول إن خطـاب الإخـوان الإعلامـي قـد حمـل جديـدًا مـن خـلال بيـان الجماعـة في ٣ فبرايـر، الـذي تحـدث ولأول مـرة عـن شـكل النظـام السـياسي والاجتماعـي الـذي تسـعى إليـه الجماعـة كبديـل إصلاحـي لنظـام مبـارك، حيـث اعتمـد صياغـة مراوغـة تدعـي تمثيـل الإخـوان للشـعب، فقـال: «يؤكـد الإخـوان المسـلمون اتفاقهـم التـام مـع الرغبـة الشـعبية الواضحـة في أن تكـون مـصر دولـة مدنيـة ديمقراطيـة ذات مرجعيـة إسـلامية، الأمـة فيهـا هـي مصـدر السـلطات، يتحقـق فيهـا لـكل المواطنـين الحريـة والمسـاواة والعدالـة الاجتماعيـة، وتعتمـد النظـام البرلمـاني نظامًـا للحكـم وتكفـل حريـة تكويـن الأحـزاب والجمعيـات، مـع التأكيـد عـلى الاسـتقلال التـام للقضـاء، وأن تتـم محاكمـة المدنيـين أمـام القضـاء الطبيعـي، عـلى أن تبقى فيها المؤسسـة العسـكرية

حاميـة للوطـن، بعيـدة عـن السياسـة، حارسـة لـلإرادة الشـعبية السـليمة، ويتمتـع فيهـا الإعـلام بالاسـتقلال والحريـة». (ويكبيديـا الإخـوان المسـلمين، بيـان مـن الإخـوان المسـلمين حـول أحـداث يـوم الخميـس الثالـث مـن فبرايـر).

وفي ٤ فبرايـر شـكلت الجماعـة غرفـة عمليـات لمتابعـة أحـداث الثـورة، وأصـدرت بيانًـا جـددت فيـه الاعتـزاز الكامـل بالشـعب المـصري العظيـم الـذي خـرج منـذ يـوم الثلاثـاء ٢٥ ينايـر، وأشـارت إلى قيـام الجيـش المـصري الشـامخ بحمايـة المتظاهريـن سـلميًا ضـد كل صـور الإرهـاب والبلطجـة، «وهـذا هـو عهدنـا بـه دائمًـا ومـا نأملـه منـه في المسـتقبل»، وأكـدت الجماعـة أنهـم ليسـوا طـلاب سـلطة ولا منصـب ولا جـاه ومـن ثـم فلـن يرشـحوا أحـدًا منهـم للرئاسـة ولـن يزاحمـوا أحـدًا، وإنمـا هـم هيئـة إسـلامية جامعـة تعمـل عـلى تحقيـق الإصـلاح الشـامل بـكل وسـائل التغيـير السـلمي الشـعبي، وتسـعى لاسـتعادة الشـعب لسـيادته وحقوقـه وتحـترم إرادتـه واختياراتـه، كـما أنهـم صـمام أمـن للاسـتقرار والبنـاء والتقـدم، ويتصـدون عـلى الـدوام للفـوضى والهـدم والفسـاد والتخلـف، كل ذلـك مـن منطلـق إسـلامي وطنـي.

وتكشـف قـراءة البيانـات السـابقة للجماعـة، عـن الطابـع الإصلاحـي المحافـظ والمتـدرج في أدبيـات الإخـوان وخطابهـم، أي أن بيانـات الجماعـة أثنـاء الثـورة هـي امتـداد طبيعـي لمنهـج الجماعـة وخطابهـا، مـما يعنـي أن الجماعـة لم تـدرك أو تفهـم معنـى الثـورة واسـتحقاقاتها، رغـم أنها شـاركت في صنـع أحداثها والدفـاع عنهـا، خاصـة فيـما عـرف بموقعـة الجمـل، وكالعـادة روج الخطـاب الإعلامـي لذلك وأنتـج مضامين تدعـم هـذا التوجـه الإصلاحـي المتـدرج، والـذي قصـد بـه ليـس فقـط مخاطبـة المعتصمـين في التحريـر من شـباب وقـوى سياسـية، ولكـن مخاطبـة النظـام والمؤسسـة العسـكرية والخـارج أيضًـا، وتحديـدًا الولايـات المتحـدة والتـي جـاء موقفهـا متذبذبًـا بعـض الـشيء في بدايـة الثـورة، بسـبب مـا تـردد عـن صداقـة الرئيـس المخلـوع مـع الكثـير مـن مراكـز القـوى في الولايـات المتحـدة، خاصـة اللـوبي اليهـودي الـذي كان يـرى في مبـارك صـمام أمـان لإسرائيـل. (يـسري العزبـاوي، موقـف الإخـوان المسـلمين والقـوى المحجوبـة

عـن الشرعيـة، في ثـورة ٢٥ ينايـر: قـراءة أوليـة ورؤيـة مسـتقبلية، تحريـر، عمـرو هاشـم ربيـع، القاهـرة، مركـز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية بالأهـرام ، مـارس ٢٠١١).

في هـذا السـياق يلاحـظ أن خطـاب الإخـوان مـن خـلال بيانـات الجماعـة لم يتنـاول الموقـف الأمريكي أو الأوربي أو الإسرائيـلي مـن الثـورة المصريـة، كـما تحـدث في عبـارات عامـة وفضفاضـة عـن ملامـح النظـام السـياسي والاجتماعـي الـذي تنشـده الجماعـة كبديـل عـن نظـام مبـارك، فالإشـارة إلى سـعي الإخـوان لدولـة مدنيـة ديمقراطيـة ذات مرجعيـة إسـلامية الأمـة فيهـا هـي مصـدر السـلطات هـو أمـر يسـتحق كثـير مـن التوضيـح، فـما هـو مضمـون تلـك المرجعيـة وحدودهـا، ومـا هـي ضمانـات عـدم التعـارض بـين تلـك المرجعيـة ورغبـة أغلبيـة الشـعب.

وثمـة تحـول مهـم في خطـاب الإخـوان يتعلـق بدخولهـم في حـوار مـع نائـب الرئيـس السـابق عمـر سـليمان في ٥ فبرايـر، فأغلـب القـوى المحجوبـة عـن الشرعيـة وائتلافـات الشـباب رفضـت الدخـول في حـوار إلا بعـد تحقيـق مطالـب الثـورة وفي مقدمتهـا رحيـل مبـارك، وكانـت الجماعـة قـد دعيـت للحـوار أكـثر مـن مـرة قبـل مشـاركتها في جلسـة حـوار ٥ فبرايـر إلا أنهـا وضعـت شروطًـا عديـدة ذات طابـع عـام ويصعـب تحديدهـا أو قياسـها مـن قبيـل: أن يكـون الحـوار جـادًا منتجًـا مخلصًـا، وأن يكـون متكافئًـا بهـدف تحقيـق التوافـق حـول كيفيـة الخـروج مـن الأزمـة التـي أوصلنـا إليهـا النظـام، وأن تشـارك فيـه كل القـوى الوطنيـة، وأعتقـد أن هـذه الـشروط العامـة تعكـس منهـج الجماعـة وخطابهـا العـام الـذي لا يفضـل اتخـاذ مواقـف واضحـة أو حديـة في أوقـات الأزمـات، وإنمـا يفضـل اتخـاذ مواقـف وسـطية ذات طابـع رمـادي كسـبًا للوقـت مـن جهـة، وحتـى يمكـن تأويلهـا وتوظيفهـا بحسـب المصلحـة مـن جهـة ثانيـة، ولاشـك أن تحـول موقـف الجماعـة ومشـاركتها في الحـوار يوضـح مـا أقصـده، فرغـم كل الاشـتراطات العامـة والغامضـة إذا بالجماعـة تعلـن مشـاركتها، وتدعـي في بيـان صـادر في ٥ فبرايـر -ربمـا قبـل الاشـتراك في جلسـة الحـوار- «فقـد قررنـا الدخـول في جولـة حـوار، نتعـرف فيهـا عـلى جديـة المسـئولين إزاء

مطالب الشعب، ومدى استعدادهم للاستجابة لها، وهذا ما يتسق مع مبدئنا في الحوار الجاد المخلص البناء». وأكد بيان الجماعة حرصها على التمسك بتحقيق مطالب الشعب.

وبغض النظر عن المبررات أو التأويلات التي قدمها الخطاب الإعلامي للجماعة فلاشك أن مشاركة الجماعة في الحوار أكسبتها ولأول مرة منذ ثورة يوليو اعترافًا رسميًا معلنًا بالوجود السياسي، ومنحتها من دون شك نوعًا من الشرعية، لكن أي نوع من الشرعية التي يمكن لنظام ينهار أن يمنحها لأكبر جماعة سياسية منظمة في بلد تخوض غمار ثورة؟، يبدو أن هذا السؤال كان مثار بحث ومناقشة داخل صفوف الجماعة، كما كانت مشاركة الجماعة في الحوار سببًا في إحراج شباب الإخوان المعتصمين في الميدان، لذلك أصدرت الجماعة بيانًا بعد انتهاء جلسة حوار ٥ فبراير أكدت فيه على أنها دخلت الحوار لمصلحة الثورة والشعب والوطن، وأنه تم الاتفاق على عدد من المطالب منها الحفاظ على سلامة المتظاهرين وتشكيل لجنة للتعديلات الدستورية وملاحقة المفسدين وتحرير الإعلام، وأشار البيان إلى وجود خلاف في الرأي حول بقية مطالب الشعب التي نتمسك بها، وتعهد بيان الجماعة باستمرار التظاهر السلمي المليوني، وفي اليوم التالي أصدرت الجماعة بيانًا جديدًا أعلنت فيه رفضها للبيان الرسمي بشأن نقاط توافق عليها أطراف الحوار مع عمر سليمان، وقالت: «إن البيان الذي أصدره النظام لم نتوافق عليه ولم نوقع عليه، وأن معظم المشاركين في هذا الحوار كان سقف مطالبهم هو سقف المطالب الشعبية العادلة، ولكن -للأسف- لم يتضمنها البيان الرسمي»، وشدد بيان الجماعة على أن هذه الثورة الشعبية أسقطت النظام ومن ثم لابد أن يرحل، ويتمثل ذلك في ضرورة تنحي رئيس الجمهورية وهو المطلب الأول والأكبر الذي تنادي به الجماهير. (ويكبيديا الإخوان بيان صادر في ٧ فبراير ٢٠١١).

هكذا رفع خطاب الجماعة، وبالتالي خطابها الإعلامي، من سقف مطالبه، وتبرأ من تهمة شق الصف أو التقرب من النظام عندما قبل بالدخول في حوار مع نائب الرئيس،

وأصدرت الجماعة ثلاثة بيانات في ٨ فبراير، و٩ فبراير، و١١ فبراير، أكدت فيها استمرار الثورة وأن الإخوان جزء من الشعب المصري، وأن الثورة هي ملك لكل المصريين فهي ليست ثورة فصيل معين، كما نفت في بيان ٩ فبراير ادعاءات البعض أن الجماعة تسعى لقيام دولة دينية كالتي في إيران، «ونحن ابتداء كررنا كثيرًا أننا لا نتطلع إلى السلطة ولا نريد الرئاسة ولا المناصب ولا نسعى لكسب الأغلبية في البرلمان ولكننا نتطلع إلى الإصلاح الشامل». (ويكبيديا الإخوان، بيان صادر في ٩ فبراير ٢٠١١).

ومع الإعلان عن تخلي مبارك احتفى خطاب الإخوان الإعلامي بهذا الانجاز، كما أشاد بكفاح الشعب المصري وبدور الإخوان وتضحياتهم في ظل حكم مبارك، وطالب بتحقيق مطالب الشعب والتي لا تخرج عن المطالب العشرة التي كانت الجماعة قد أعلنت عنها في ١٩ يناير وقبل ثورة ٢٥ يناير، مع إضافة مطلب تطهير مباحث أمن الدولة وإصلاح وزارة الداخلية والتحقيق مع المسئولين عن قتل المتظاهرين والانفلات الأمني وعمليات التخريب، وأشاد خطاب الجماعة بحل مجلسي الشعب والشورى المزورين، كما رحب بتشكيل لجنة تعديل الدستور من شخصيات تحظى بالتقدير والاحترام، وثمن الوعود والعهود التي قطعها المجلس الأعلى للقوات المسلحة على نفسه بنقل السلطة إلى المدنيين نقلاً سلميًا وسريعًا حتى يتفرغوا لمهامهم العظيمة في حماية الوطن والشعب، وذلك بإجراء استفتاء على التعديلات التي تنتهي إليها اللجنة السابق ذكرها في غضون شهر، لكن خطاب الإخوان طالب بإلغاء حالة الطوارئ قبل إجراء الاستفتاء والإفراج عن المعتقلين وكل المسجونين سياسيًا. (بيان ١٦ فبراير، ويكبيديا الإخوان).

والثابت أن الخطاب الإعلامي للإخوان ظل محافظًا على وحدة الجماعة الوطنية ومشددًا بطريقة لافتة إلى أن الإخوان جزء من الشعب المصري، وكأنه ينفي عن نفسه تهم سابقة كان نظام مبارك يوجهها للجماعة بأنهم يعملون ضد الشعب، ولم يرفع شباب الإخوان شعارات أو رموز ذات علاقة بفكر الجماعة أو هويتها وإنما التزموا بالشعارات

والمطالب العامة للثورة. لكن مع رحيل مبارك وبداية التفكير في المستقبل وشكل الدولة والمجتمع وطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي بدأ التمايز والانقسام بين رفاق الثورة، والمفارقة أن بداية الانقسام كانت في جمعة النصر في ١٨ فبراير، حيث لم يرقَ الأداء السياسي للإخوان إلى مستوى خطبة الشيخ يوسف القرضاوي -ألقاها في ميدان التحرير- الجامع والمعبّر عن الجماعة الوطنية المصرية بعنصريها المسلم والمسيحي, والمدرك لطبيعة مطالب الأمة المصرية في هذا التوقيت، وقد تقزم أداء الإخوان في مشهد منْع وائل غنيم، وهو أحد الفاعلين الرئيسيين في ثورة الشباب، من اعتلاء منصة جمعة النصر، وبدا ذلك مؤشرًا دالًا على السلوك السياسي الإقصائي للإخوان، وقد قدم أقطاب الإخوان تفسيرين متناقضين للواقعة يثبِتانها ولا ينفيانها, فقال د. عصام العريان «لقناة الحياة» إن الواقعة غير صحيحة البتة، والوكالة المسئولة عن إذاعتها، وهي (الفرنسية) لا تتمتع بالمصداقية، (قناة الحياة، ٢٠ -٢-٢٠١١). أمّا د. محمد البلتاجي الذي كان مسئولاً عن منصة جمعة النصر فأكد المعلومة في برنامج «مانشيت»، لكنه نفى مسئوليته عنها، وقال إن أحد اليساريين هو المسئول عن عدم تمكين وائل غنيم من الصعود إلى منصة جمعة النصر وليس هو!!. (قناة أون تي في، ٢٤-٢-٢٠١١).

واستمرارًا في هذا الخط التصاعدي المنفرد للإخوان بعيدًا عن قوى الثورة المصرية جاءت جمعة التشديد على المطالب في ٢٠١١/٢/٢٥ لتشير إلى غياب نسبي للإخوان عن ميدان التحرير كان بمثابة رسالة مزدوجة: تقول للقوى السياسية نحن من نعطي التظاهرات وزنها الطاغي, وتقول للنظام: نحن من نستحق منك التركيز على مطالبنا، ولا يمكن عزل هذا الأداء عن إقدام الجماعة على صوْغ تفاهمات خاصة مع اللواء عمر سليمان بمعزل عن باقي القوى الوطنية في مراحل ما قبل تنحّي مبارك، وتنصلهم من التحالف مع محمد البرادعي الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية وصاحب المطالب السبعة للتغيير، وقد صِيغت التفاهمات في نقاط عدة منها: تعهّد الجماعة بتقليص مشاركة أنصارها في الثورة بالتدريج، شرط عدم حدوث هجوم جديد على المتظاهرين، وهو ما وعدت المؤسسة الرّسمية بعدم تكراره، ولم تشمل الصّفقة تقنين عمل الجماعة بل شملت السماح لبعض

أعضائها بإنشاء حزب سياسي (أماني الطويل، الإخوان المسلمون والثورة المصرية.. أي مستقبل، المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر الدوحة، ٢٠١١، وجريدة الشروق، ٧ فبراير ٢٠١١).

وبشكل عام فإن الخطاب الإعلامي للإخوان احتفى بالمجلس العسكري وثمن دور الجيش في حماية الثورة، وقد ساعد ذلك على التقارب بين الطرفين والذي تجسد في اختيار صبحي صالح النائب السابق عن الإخوان بمجلس الشعب في لجنة تعديل الدستور والتي ترأسها المستشار طارق البشري والذي يعتبر من المتعاطفين مع الإخوان المسلمين، وفي ضوء هذا التقارب غير المعلن خاض خطاب الجماعة الإعلامي معركة الموافقة على تعديلات الدستور وروج لفكرة أن التصويت بنعم يعني الاستقرار، كما وظف المنتمون للإخوان والجماعات السلفية المساجد بل والإسلام للربط بين التصويت بلا ومخالفة تعاليم الإسلام، وفي بعض الروايات ربطوا بين التصويت بنعم ودخول الجنة، وارتبطت عمليات الحشد والشحن بطائفية بغيضة روج لها بعض المتشددين من المسلمين والأقباط، لكن ربما كانت الدلالة الأهم أن جماعة الإخوان والجماعات السلفية اعتبرت الاستفتاء مناسبة لاستعراض القوة والمقدرة على تحريك الشارع وحشد الأنصار والمؤيدين.

وفي سياق الجدل والنقاش حول تعديل الدستور أم وضع دستور جديد أثيرت قضية الدستور أم الانتخابات أولاً وطبيعة الدولة هل هي مدنية أم مدنية بمرجعية إسلامية، الأمر الذي أسفر عن انقسام واستقطاب ثقافي، وهذا الانقسام ليس جديدًا في تاريخ مصر والدول العربية، فقد ظهرت بوادره في مصر مع نهضة محمد على في مطلع القرن التاسع عشر، بين أنصار التراث والتجديد، واتخذ تجليات مختلفة وتسميات متعددة مثل القديم والحديث، والأصالة والمعاصرة، والوافد والموروث، والأصالة والتغريب، والإسلام والحداثة، وتحت كل هذه العناوين وغيرها دار جدال ونقاش موسّعان طالا الفكر والثقافة والسياسة والتعليم، واتسما بالاستقطاب الشديد بين فريقين يسعى كل منهما لنفي أو استبعاد الآخر، بينما تعثرت لأسباب أيديولوجية وسياسية محاولات ظهور تيار وسطي

يطرح حلولاً للتعايش والتفاعل المثمر بين الفكر الغربي المعاصر، والتراث الإسلامي وفق مستجدات العصر وتحدياته.

ما يهمني هنا أن الخطاب الإعلامي للإخوان خاض معارك الانقسام والاستقطاب على عدة مستويات، وباستخدام كافة تقنيات وأساليب تشويه الخصم، وقد مارست كثير من القوى المدنية السلوك نفسه فأنتجت خطابًا استعدائيًا متعاليًا، ومارست أساليب التشويه المتعمد وإغفال الحقائق، ما يعني أننا لم نشهد حوارًا حقيقيًا بين خطابات مختلفة أو متنافسة، بل حوارات يسعى كل خطاب منها لنفي الآخر، ويتجاهل كل منهما إمكانية العثور على نقاط اتفاق أو مساحة للعمل المشترك، من جانب آخر فإن حالة الانقسام والاستقطاب بين قوى جماعة الإخوان والجماعات السلفية من جهة، والقوى المدنية أدت إلى نهاية وحدة معسكر الثورة، وإلى اختلاف في المواقف من إجراءات المرحلة الانتقالية والمدى الزمني الذي يجب أن تستغرقه، ومدى الحاجة إلى مبادئ فوق دستورية أو مبادئ حاكمة أو حتى استرشادية لكتابة الدستور الجديد، فضلاً عن تعثر محاولة حزب الحرية والعدالة -حزب الإخوان- تشكيل وقيادة تحالف واسع من الأحزاب والقوى السياسية لخوض الانتخابات ضمن قوائم موحدة، حيث انسحب الوفد وكثير من القوى والأحزاب الجديدة من التحالف، لكن محاولة الإخوان استمرت وأسفرت عن قوائم موحدة أغلب مرشحيها من المنتمين للجماعة، مع وضع عدد محدود من الأقباط وممثلين عن أحزاب صغيرة ضمن قوائم التحالف الديمقراطي، وذلك كمحاولة لتحسين الصورة والظهور بمظهر أن الإخوان يخوضون الانتخابات مع قوى أخرى مختلفة عنهم فكريًا وسياسيًا، ما يعني للداخل والخارج أن الجماعة منفتحة وقادرة على التوافق والعمل المشترك مع المختلفين عنها، ولعل عملية تحسين الصورة هنا تفسر عدم حماس الجماعة للدخول في تحالف انتخابي مع الأحزاب والجماعات السلفية.

ولا يتسع المجال للوقوف على خطاب جماعة الإخوان المسلمين من هذ التطور، لكن تكفي الإشارة إلى أن الجماعة تغيبت عن كثير من المظاهرات المليونية -سلاح الثورة

الشـهير- أو شـاركت جزئيًـا وبـشروط منهـا الانسـحاب مـن ميـدان التحريـر عنـد غـروب الشـمس، وقـد فـسر موقـف الجماعـة بمحاولتهـا التقـرب مـن المجلـس العسـكري والظهـور أمامـه وأمـام القـوى الخارجيـة بأنهـم الطـرف المعتـدل في مواقفـه والأكـثر تنظيـمًا وعـددًا وبالتـالي الأجـدر بحكـم البـلاد. في هـذا السـياق رفـض خطـاب الإخـوان تمديـد المرحلـة الانتقاليـة والتقـى موقفهـم مـع المجلـس العسـكري في ضرورة الانتهـاء مـن المرحلـة الانتقاليـة في سـتة أشـهر مـع تسـليم الحكـم لسـلطة مدنيـة منتخبـة، بينـما كانـت أغلبيـة الأحـزاب والقـوى المدنيـة وائتلافـات الثـورة تطالـب بإطالـة المرحلـة الانتقاليـة حتـى تتمكـن قـوى الثـورة مـن تشـكيل أحـزاب جديـدة قـادرة عـلى المنافسـة في الانتخابـات البرلمانيـة، كذلـك رفـض خطـاب الإخـوان فكـرة التوافـق عـلى مبـادئ فـوق دسـتورية أو حتـى مبـادئ إرشـادية للقـوى التـي سـتفوز في الانتخابـات وتتـولى كتابـة الدسـتور الجديـد، وهـي فكـرة كانـت محـل توافـق بـين الأحـزاب والقـوى المدنيـة والأقبـاط.

ونجـح الخطـاب الإعلامـي للإخـوان في الدفـاع عـن مواقـف الجماعـة إزاء القضايـا السـابقة، وتجميـل التصريحـات المنفلتـة والعفويـة التـي كانـت تخـرج مـن بعـض قياداتهـا البـارزة مثـل صبحـي صالـح وعصـام العريـان وأحمـد أبـو بركـة، وكانـت دائمًـا توضـح أنهـا تصريحـات لا تعـبر عـن الموقـف الرسـمي للجماعـة، فيـما كان يـراه آخـرون الموقـف الحقيقـي الـذي يخـرج في ثـورة الانفعـال، ورغـم كل محـاولات التجميـل إلا أنـه يمكـن رصـد تحـولًا بالـغ الأهميـة والوضـوح في خطـاب الإخـوان يتعلـق باختفـاء قيـم ومضامـين الاسـتضعاف والمطـاردة، لتحـل مكانهـا ثقـة أعـلى بالنفـس وبالقـدرة عـلى المنافسـة، والاسـتعداد لحكـم مـصر، وفي هـذا السـياق ظهـرت تصريحـات إعلاميـة لبعـض القياديـين في الجماعـة تهـون وتسـتخف بكثـير مـن الأحـزاب والقـوى المدنيـة. (صبحـي صالـح، البديـل الإلكـتروني، في ١-٦-٢٠١١).

وفي كل هـذه الممارسـات الخطابيـة تمسـك الإخـوان بالتزاماتهـم الخاصـة بعـدم المنافسـة عـلى منصـب رئيـس الجمهوريـة، حتـى أن الجماعـة قـررت فصـل د. عبـد المنعـم أبـو الفتـوح

القيـادي في الجماعـة لإصراره عـلى ترشـيح نفسـه في الانتخابـات الرئاسـية، مـما أحـدث انشـقاقات غـير مؤثـرة عـلى بنيـة الجماعـة، رغـم أن موقـف أبـو الفتـوح لاقـى ترحيبًـا بـين صفـوف قطاعـات مـن شـباب الإخـوان، وبـدأ بعضهـم يتحـرك في اتجـاه تأسـيس حزبـين جديديـن، واعتقـد أن التـزام الإخـوان بعـدم طـرح مرشـح باسـمهم في الانتخابـات يرسـل رسـائل تطمـين للمؤسسـة العسـكرية وللقـوى الخارجيـة بأنهـم لا يسـعون إلى حكـم البـلاد، لكـن هـذه التطمينـات تتعـارض مـع تعهدهـم السـابق بالسـعي إلى ٣٠٪ مـن مقاعـد البرلمـان، ارتفعـت بعـد ذلـك في كثـير مـن تصريحـات قـادة الجماعـة إلى ٤٠ ٪، وتكـرر الحديـث وبثقـة عـن اسـتعدادهم لحكـم مـصر (محمـد البلتاجـي، حـوار في إخـوان أون لايـن، ٢٤ -١١-٢٠١١).

لكـن التحـول الأخـير والمهـم في خطـاب الإخـوان ومجمـل ممارسـاتهم الإعلاميـة هـو التباعـد عـن المجلـس العسـكري وتوجيـه انتقـادات واضحـة لبعـض مواقفـه، ومطالبتـه بجـدول زمنـي واضـح لتسـليم السـلطة إلى حكومـة مدنيـة منتخبـة، عـلاوة عـلى رفـض وثيقـة المبـادئ الدسـتورية التـي طرحهـا د. عـلي السـلمي نائـب رئيـس الـوزراء قبـل أسـابيع قليلـة مـن الانتخابـات، عـلى أسـاس أن مـا تضمنتـه الوثيقـة المقترحـة مـن مـواد يتعـارض مـع نتائـج الاسـتفتاء التـي تنـص عـلى حـق المجلـس المنتخـب بغرفتيـه في اختيـار مائـة شـخصية تضـع الدسـتور، وبحسـب الخطـاب الإعلامـي للإخـوان فـإن منـح الجيـش صلاحيات التدخـل لحمايـة الدسـتور والدولـة المدنيـة في المسـتقبل، والاسـتقلال بوضـع ميزانيتـه مـن غـير مناقشـة البرلمـان، هـي أمـور تتعـارض والممارسـة الديمقراطيـة السـليمة، والمفارقـة أن القـوى المدنيـة توافـق عـلى الوثيقـة لأنهـا تؤكـد الطابـع المـدني للدولـة وتلـزم أي طـرف يفـوز في الانتخابـات، رغـم تعارضهـا مـع نتائـج الاسـتفتاء الشـعبي.

الخاتمة:

يعكس ويروج الخطاب الإعلامي للإخوان ما استقر عليه موقف مكتب الإرشاد أو بيانات وتصريحات المرشد، واتفق على إذاعته للرأي العام والقوى السياسية في الداخل والخارج، ما يعني أن الخطاب الإعلامي بكل ممارساته لا يعكس مجمل مواقف جماعة الإخوان أوحتى خطابها العام، ويمكن فهم ذلك في إطار تقاليد العمل السري الذي قامت عليه الجماعة منذ حلها عام ١٩٥٤، والخوف التاريخي من الدخول في صدام مع النظام السياسي يذكرها بمحنة المواجهة العنيفة مع النظام الناصري.

واعتمد الخطاب الإعلامي على وسائل تقليدية كالبيانات والمؤتمرات الصحفية جنبًا إلى جنب مع وسائل الإعلام الجديد التي تفوقت جماعة الإخوان على كل القوى السياسية في استخدامها لنشر أفكارها والدفاع عن مواقفها، خاصة بين جيل الشباب الأكثر استخدامًا لوسائل الإعلام الجديد.

ومع الثورة اجتهد الخطاب الإعلامي للإخوان في متابعة أحداث الثورة والترويج لموقف الجماعة ورؤيتها الإصلاحية المتدرجة، والحقيقة أن هذه الرؤية لم يطرأ عليها تغيير كبير بعد الثورة، ولم تتغير مطالب خطاب الإخوان ربما باستثناء المطالبة برحيل مبارك ومحاكمته، ونقد أمن الدولة والمطالبة بإصلاح الداخلية، فيما عدا ذلك ظل خطاب الإخوان أمينًا لرؤيته ومواقفه الإصلاحية، وأكاد أجزم بأن خطاب الإخوان ومن ثم خطابهم الإعلامي كان أكثر تماسكًا من كثير من الخطابات التي طرحتها القوى والأحزاب الليبرالية أو الاشتراكية أو القومية، فخطاب الإخوان رغم كثرة حديثه عن الثورة وعظمة الشعب المصري لم يكن ثوريًا، فلم يطرح اتخاذ إجراءات راديكالية، بل ظل إصلاحيًا محافظًا، خاصة فيما يتعلق بالنظامين الاقتصادي والاجتماعي لمصر بعد الثورة، بل أنه لم يبشر بجمهورية أو حكم إسلامي وإنما طرح ما يمكن وصفه بإصلاحات للنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائدًا في عصر مبارك، الأمر الذي أطلق تيار من السخط بين

شباب الجماعة وفجر عددًا من الانقسامات -ما تزال محدودة التأثير- عن الجماعة، كما أضر بالحضور السياسي والاجتماعي للجماعة في الشارع، لاسيما وأن هناك أكثر من حزب وجماعة -أبرزها الأحزاب السلفية- تدعي تمثيل الإسلام السياسي، أي أن احتكار الإخوان لوحدانية التمثيل السياسي للإسلام قد انتهت، عكس ما كان يحدث في انتخابات سابقة.

واجتهد خطاب الإخوان الإعلامي في التقرب من المجلس العسكري والإشادة بدور الجيش، لكن الخطاب كان شديد الوضوح في المطالبة بسرعة انتقال السلطة إلى حكومة مدنية وعودة الجيش إلى الثكنات، وهو أمر لم تلتفت إليه بعض القوى المدنية التي ناشدت المجلس العسكري الاستمرار لفترة انتقالية تمتد إلى سنة ونصف لتهيئة المناخ السياسي لانتخابات متوازنة.

الخلاصة أن خطاب الإخوان كان أكثر تحديدًا وصراحة في مواقفه من خطابات سياسية عديدة لقوى مدنية، ربما لأنه أكثر استعدادًا لخوض انتخابات برلمانية قد يفوز بها، إضافة لحرصه على عدم استفزاز القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة، وربما لمخاوف الإخوان الموروثة من الجيش منذ الصدام مع عبد الناصر؛ لذلك اقترب الإخوان بحذر من المجلس العسكري، والتقت مواقفهما في كثير من الأحداث، وعندما حدثت اختلافات وتباعد، حرص الإخوان على تقديم انتقادات هادئة وبلغة أقرب للنصح والإرشاد؛ تجنبًا لأي صدام صاخب وعنيف مع الجيش، ومثل هذه الممارسة الخطابية قد تسمح بعقد تفاهمات أو صفقات بين المجلس العسكري والإخوان، فخطاب الإخوان الإصلاحي المتدرج يتجنب الصدام دائمًا، ويعلن عن مواقفه بلغة وتركيبات لغوية غامضة ومراوغة، ما يسمح له بتعديل مواقفه أو تغييرها بحسب المصلحة المتغيرة والأحداث السياسية السريعة التي تمر بها مصر والمنطقة العربية.

***

ثانياً: الإعلام في ظل حكم محمد مرسي

<u>المقدمة:</u>

تسجل تقارير منظمات حقوقية مصرية وعربية ودولية، الكثير من الانتهاكات لحرية الرأي والتعبير، ولحرية الإعلام والإعلاميين، أثناء حكم الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين في مصر (من ٣٠ يونيو ٢٠١٢- إلى ٣ يوليو ٢٠١٣)، مما أثر بالسلب على نوعية التغطية الإعلامية وموضوعيتها، ومدى التزامها بالمعايير المهنية، ومواثيق الشرف الإعلامي [١]، وبالتالي إخلالها بحق الجمهور في الحصول على المعلومات والآراء بدقة وتوازن، ويمكن القول بفشل الإعلام المعارض أو المؤيد لمرسي وجماعة الإخوان في تشكيل بيئة سليمة لتشكيل الرأي العام، تتسم بالشفافية والتوازن، وتخلو من التحيزات السياسية والأيديولوجية.

حيث انتقل الصراع والاستقطاب الثقافي والسياسي في المجتمع، إلى وسائل الإعلام العامة والخاصة، والتي تحولت إلى أداة لممارسة الصراع السياسي، وفشل أغلب الإعلاميين في الحفاظ على مساحة واضحة من الاستقلال المهني والسياسي أثناء قيامهم بأعمالهم. والفرضية التي أطرحها هنا أن زيادة الانتهاكات لحرية الإعلام والإعلاميين خلال حكم مرسي، دفعت المزيد من الإعلاميين، ليس فقط لمعارضة تلك الانتهاكات التي يتعرضون لها، وإنما لمعارضة حكم الرئيس مرسي وجماعة الإخوان، وهكذا تولدت آلية ثأرية، إذا جاز القول، بين الطرفين، فكلما وقعت أخطاء أو تجاوزات في التغطية الإعلامية ضد مؤسسة الرئاسة والجماعة، توسع الرئيس وقيادات الجماعة في ملاحقة الإعلاميين قضائيًا وإداريًا، ما يدفع مزيداً من الإعلاميين للتضامن مع زملائهم أولاً، وللدفاع عن حرية الإعلام ثانيًا، علاوة على استمرار معارضة الإعلاميين المعارضين للرئيس ولجماعة

١- انظر على سبيل المثال :
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، مايو ٢٠١٣
- العربية نت، معهد العربية للدراسات، ١٢ /٨/ ٢٠١٣

الإخـوان وتشـددها، خاصـة وأن هـذه المعارضـة كانـت تزيـد مـن شـعبية العديـد مـن الإعلاميـين المعارضـين للرئيـس وجماعتـه، بالنظـر إلى وجـود قاعـدة اجتماعيـة وسياسـية معارضـة لحكـم الرئيـس مـرسي، واتسـعت هـذه القاعـدة نتيجـة اسـتمرار أخطـاء الرئيـس في إدارة الدولـة.

ويمكـن القـول إن هـذه القاعـدة الاجتماعيـة شـكلت حاضنـة داعمـة للإعلاميـين المعارضـين وخلقـت طلبًـا متزايـدًا وقويًـا عـلى التغطيـات الإعلاميـة التـي تنتقـد سياسـات الرئيـس وجماعتـه، والتـي جـاءت أغلبهـا مـن القنـوات الخاصـة، بينـما قاطعـت هـذه القاعـدة الاجتماعيـة، تقريبًـا كل وسـائل الإعـلام المواليـة للرئيـس مـرسي وجماعتـه، والتـي جـاءت أغلبهـا مـن الصحـف والقنـوات الحكوميـة والقنـوات الإسـلامية، بالإضافـة لصحيفـة وقنـاة الإخـوان، وأنـا هنـا أطـرح هـذه الفرضيـة، في ضـوء عـدم وجـود إحصـاءات أو مسـوح علميـة حـول معـدلات وأنمـاط المشـاهدة أو قـراءة الصحـف، لكنـي أعتمـد في ذلـك عـلى العديـد مـن المشـاهدات، فضـلاً عـن ظاهـرة أن حكـم الإخـوان أدى إلى تعميـق الانقسـام والاسـتقطاب في المجتمـع ووسـائل الإعـلام، والصـدام مـع الإعـلام، وبدرجـة أقـل القضـاء والشرطـة.

ويمكـن القـول إن القاعـدة الاجتماعيـة المؤيـدة للرئيـس مـرسي وسياسـاته كانـت تخلـق طلبًـا معاكسًـا عـلى الإعـلام المـوالي، والـذي كان في مجملـه أقـل انتشـارًا وتأثـيرًا، نظـرًا لضعـف إمكانياتـه الماديـة والفنيـة، عـلاوة عـلى خضوعـه لقواعـد العمـل البيروقراطـي وارتباطـه الذيـلي بالسياسـة الرسـمية لمؤسسـة الرئاسـة ولمكتـب الإرشـاد. هكـذا وقـع الجمهـور سـواء المؤيـد لمـرسي أو المعـارض لحكـم الإخـوان، ضحيـةً للانقسـام والاسـتقطاب في المجتمـع والسياسـة والإعـلام، ومـن ثـم مـارس، مـن دون وعـي، أنواعًـا مـن التلقـي الانتقـائي والمتحيـز والمنقسـم، بمعنـى أن أغلبيـة المعارضـين لمـرسي فضلـت التعـرض لوسـائل إعـلام معارضـة، وربمـا كانـت أكـثر تصديقًـا وتأثـيرًا لمـا تقدمـه مـن مضامـين، بينـما حـدث العكـس بالنسـبة للقاعـدة الاجتماعيـة المؤيـدة للرئيـس مـرسي وجماعـة الإخـوان، وفي الحالتـين كان الجمهـور المعـارض أو المؤيـد يعيـد إنتـاج قناعاتـه ومواقفـه المسـبقة تجـاه قضايـا السياسـة والحكـم وعلاقـة الديـن بالدولـة.

لكـن هـذا الاسـتقطاب بـين المصريـين في المواقـف السياسـية وفي اسـتحدام وسـائل الإعـلام، والتـي عكسـت انقسـام المجتمـع والسياسـة وعمقـت منـه، لا يتعـارض مـع مُسَـلَّمَة انتهـت إليهـا أغلبية دراسـات التأثـير الإعلامـي، وهـي محدوديـة تأثـير الإعـلام، لأنـه يخضـع للعديـد مـن المتغـيرات الوسـيطة، فوسـائل الإعـلام التقليديـة أو الجديـدة لا تخلـق الأحـداث ولا تشـكل أفـكار ومواقـف الجمهـور أو اتجاهاتـه، بـل يشـاركها في ذلـك التنشـئة والديانـة والتعليـم والمعـارف والخـبرات السـابقة والأفـكار والمواقـف الأيديولوجيـة والبيئـة المحيطـة والمستوى الاقتصـادي، وبالتـالي يظـل الإعـلام ناقـلاً للأخبـار والآراء والصـور والرمـوز، ولا يمكنـه خلـق الحقائـق أو تغيـير المواقـف السياسـية والاتجاهـات، إن لم يتعـزز ذلـك بأحـداث ومتغـيرات في أرض الواقـع [٢]. والمفارقـة أن الإخـوان ومعارضيهـم كانـوا يؤمنـون بعكـس هـذه المسـلمة، فركـزوا عـلى اسـتخدام وتوظيـف الإعـلام في صراعهـم السـياسي، وتجنيـد الإعلاميـين.

في هـذا السـياق تسـعى هـذه الدراسـة لتحليـل طبيعـة التحـولات التـي طـرأت عـلى الإعـلام المـصري خـلال حكـم الرئيـس مـرسي وجماعـة الإخـوان، وهـو مـا يتطلـب التعـرف عـلى:-

أولًا: رؤية الإخوان لحرية الصحافة والإعلام.

ثانيًا: الإعلام في البرنامج السياسي للإخوان وبرنامج مرسي الانتخابي.

ثالثًا: التشريعات والقوانين التي نظمت العمل الإعلامي خلال حكم الإخوان.

رابعًا: حرية الإعلام في دستور ٢٠١٢.

خامسًا: أسباب صدام الإعلاميين مع حكم الإخوان.

تركـز الدراسـة عـلى رؤيـة الإخـوان للإعـلام كـما وردت في أدبيـات الجماعـة وفي كتابـات حسـن البنـا، ومـا صـدر مـن وثائـق عـن الإخـوان منـذ تأسيسـهم الثـاني عـلى يـد عمـر التلمسـاني

٢- انظـر: - محمـد شـومان ، دور الإعـلام في تكويـن الـرأي العـام (حـرب الخليـج نموذجًـا), القاهـرة: المنتـدى العـربي للدراسـات والنـشر, ط١ , ١٩٨٨، ص ص١٠٢-١٠٤.

- محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٧، ص ٢٢٦

في سبعينيات القرن الماضي، وتتناول الدراسة بالتحليل المواد الخاصة بحرية الرأي والتعبير والإعلام كما وردت في دستور ٢٠١٢، والذي هيمن الإخوان على كتابته، واعتبروه الوثيقة الأساسية لاستمرار حكمهم وإكسابه المشروعية السياسية والاجتماعية، كما اعتبروا مواد حرية الرأي والإعلام أساس لتنقية قوانين الحريات بما فيها الرأي والتعبير والإعلام، وإصدار قوانين جديدة من خلال مجلس الشورى الذي كانت لهم فيه أغلبية مطلقة.

كما تحاول الدراسة تفسير أسباب الانتهاكات المتزايدة، سواء من مؤسسة الرئاسة أو الحكومة لحرية الإعلام، والتضييق على الإعلاميين خلال السنة التي حكم فيها الإخوان، ما يعني أن الدراسة لن تهتم بالرصد أو الوصف الكمي لمظاهر هذه الانتهاكات وسياقها -وهو ما وثقته بدقة عديد من المنظمات الحقوقية المصرية والعربية- وإنما ستشير إلى أهم مظاهر وتحولات الموقف الإخواني المعادي لحرية الإعلام، وستجتهد في تفسير أسباب الصدام وربما العداء المتبادل بين جماعة الإخوان والإعلام المعارض لحكم الرئيس محمد مرسي من جهة، وجماعة الإعلاميين والإخوان من جهة ثانية.

أولاً: رؤية الإخوان لحرية الصحافة والإعلام:

اهتمت جماعة الإخوان منذ تأسيسها الأول عام ١٩٢٨ بالاتصال الشخصي والجمعي والصحافة في نشر دعوتها، ومع ذلك تعثرت الجماعة في إصدار صحف ومجلات منتظمة سواء قبل ثورة يوليو ١٩٥٢،[٣] أو بعدها، وحتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؛ لأسباب كثيرة أهمها المنع والمصادرة، وضعف الإمكانيات المالية، والطابع الأيديولوجي الضيق لصحافة الإخوان، والتي غلب عليها الطابع الدعوي الإصلاحي، والابتعاد عن تقديم تغطية صحفية متنوعة تشبع حاجات الجمهور من غير أعضاء الإخوان والمتعاطفين معهم [٤]. ولم تتمكن الجماعة من البث الإذاعي والتليفزيوني، كما لم تسع بجدية لإطلاق قنوات فضائية، ربما خوفاً من

٣- محمد منصور محمود هيبة، الصحافة الإسلامية في مصر بين عبد الناصر والسادات، ١٩٥٢-١٩٨٠ ، القاهرة ، دار الوفاء ،١٩٩٠

٤- محمد شومان، تطور فكرة القومية العربية في الصحافة المصرية ١٩٢٤-١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٠ .

الصدام مع نظام مبارك، والتي كانت ترتبط معه بعلاقات صراع محدود وتعايش قلق، مع حرص مبالغ فيه أحيانًا من الجماعة لعدم الاصطدام بالنظام. ومع ظهور الإمكانيات الاتصالية والإعلامية للإنترنت كانت الجماعة في طليعة الأحزاب والجماعات السياسية المحظورة التي أطلقت الكثير من المواقع والمدونات وصفحات التواصل الاجتماعي.

وبالرغم من كل الاهتمام بالاتصال والإعلام في أنشطة الجماعة، والتوسع المستمر في ممارسة أدوار إعلامية ودعائية لصالح الجماعة، خاصة في عصر مبارك، إلا أنه لا يوجد اهتمام موازٍ بالتنظير لدور الصحافة والإعلام في الدعوة وفي المجتمع، سواء قبل أو بعد التمكين، وخلت أدبيات الجماعة من تناول الموضوع أو طرح تصورات ورؤى فكرية وتنظيمية للمجال الإعلامي، وعلاقته بأنشطة الجماعة أو المجتمع الإسلامي، وجاءت أفكار وتصورات حسن البنا عن الصحافة في سياق مقالات أو افتتاحيات كتبها في صحف ومجلات الجماعة، وكثير من هذه الكتابات كانت ذات منحى احتفائي بإصدار مجلة أو صحيفة جديدة تنطق باسم الجماعة، كانت سرعان ما تغلق لأسباب رقابية أو مالية، وكانت تأملات حسن البنا تركز على أحوال وظروف تلك التجارب مع إبداء عدد من النصائح، وأعتقد أن تلك النصائح ظلت توجه أفكار ومواقف الجماعة من العمل الصحفي خاصة، والإعلامي عامة، مع ملاحظة أن حسن البنا لم يتطرق إلى الإذاعة، كما لم يكن الإعلام وقتها يشغل الحيز الكبير الذي يشغله في مصر حاليًا.

كتب حسن البنا في افتتاحية العدد الأول من جريدة "الإخوان المسلمون" عام ١٩٤:"[٥].. وجريدة الإخوان وإن كانت صحيفة إخوانية، فلن تكون خاصةً بهم، أو وقفًا عليهم، بل ترجو أن تكون المنبر العام للهيئات الإسلامية، والجماعات الإصلاحية، على اختلاف ألوانها وبلدانها، وترحب بكل ما يقدم إليها مادام متفقًا مع خطتها ومنهجها"، وأضاف في موضع آخر من الافتتاحية: "سنحاول ما استطعنا ألا تكون جريدة الإخوان مقصورة على لون واحد من ألوان الغذاء الفكري والروحي، ما وجدنا إلى الاستيعاب سبيلاً، فسيكون فيها دنيا ودين، وعلم وفن، وأدب ورياضة، وقصص وفكاهة، والقلوب تمل كما

٥- جريدة الإخوان المسلمون، العدد الأول، ٥ مايو ١٩٤٦

تمـل الأبـدان، فالتمسـوا لهـا طرائـف الحكمـة، وسـتعترضنا عقبـات واعتراضـات، وليـس المقيـد بالـرأي كالمطلـق مـن القيـد، ويـا ويـح الشـجي مـن الخـلي، ولكننـا مـع هـذا سنسـدد ونقـارب، فـما كان خـيرًا نشرنـاه ولا نبـالي، ومـا كان شرًا كإعلانـات الخمـر وأنديـة الميـسر، وحفـلات الخلاعـة والمجـون، أهملنـاه ولا كرامـة، ومـا اختلفـت فيـه الآثـار والنتائـج، تحرينـا الفائـدة في النـشر أو الإهـمال، ونبهنـا عـلى جانـب الإصـلاح، وحذرنـا مـن عوامـل السـوء والفسـاد".

ونصـح حسـن البنـا مجلـة «الكشـكول» قريبـة الصلـة مـن الجماعـة بـضرورة محاربـة الحزبيـة بصورتهـا البغيضـة التـي ظهـرت بهـا في مـصر، ومحاربـة الاسـتعمار، ومقاومـة المبـادئ الهدامـة، وأضـاف: "وتجنبـوا الانحيـاز إلى جهـة، فإنكـم تحاربـون مذاهـب وآراء وأعـمالاً عـلى يـد كائـن مـن كان، ولا تكشـفوا عـما سـتر اللـه مـن النقائـض الشـخصية، فـإن الإذاعـة عـلى ذلـك إثـم مـن الآثـام، مـا لم يتعلـق بذلـك حـق للمجتمـع أو مصلحـة تعـود عـلى النـاس، والعفـة عـن الولـوج في الأعـراض مـن أدب الإسـلام، ولا أجمـل مـن التـورع والاحتشـام"[٦].

وتعكـس أفـكار حسـن البنـا بعـض الأفـكار والطموحـات عـما ينبغـي أن تلتـزم بـه صحافـة الإخـوان، مـن حيـث الالتـزام بفهـم الإخـوان الشـمولي للإسـلام، ومحاولـة إشراك غـير الإخـوان ومخاطبتهـم، والحفـاظ عـلى تنـوع المضامـين والمعالجـات الصحفيـة، مـع الالتـزام بالحـلال والحـرام، وآداب الإسـلام وتعاليـم دعـوة الإخـوان، "فصحيفـة الإخـوان المسـلمون ترحـب بـكل مـا يقـدم إليهـا مـادام متفقًـا مـع خطتهـا ومنهجهـا"، ولاشـك أن بعـض هـذه الآداب منصـوص عليهـا في كثـير مـن مواثيـق الـشرف الصحفـي في الـدول غـير الإسـلامية مثـل تحـري الدقـة وعـدم المسـاس بحرمـة الحيـاة الخاصـة مـا لم يتعلـق ذلـك بحـق المجتمـع، مـا يعنـي أن مـا جـاء في نصائـح وتعليـمات حسـن البنـا بشـأن صحافـة الإسـلام ليـس بجديـد، باسـتثناء تحليـل وتحريـم نـشر إعلانـات الخمـور والميـسر، خاصـة وأن مواثيـق الـشرف الصحفـي تتطـرق لمعايـير وأخلاقيـات أكـثر تحديـدًا وتفصيـلاً مـما تطـرق إليـه حسـن البنـا.

٦- حسن البنا، نحو بناء جديد، الكشكول الجديد، العدد ١٧ ، ١٢ يناير ١٩٤٨ .

لا تقـدم أفـكار ونصائـح حسـن البنـا رؤيـة لـدور مسـتقل للصحافـة في المجتمـع كناقـل للأخبـار والآراء المتنوعـة أو كرقيـب، وإنمـا تدمـج الصحافـة في إطـار الجهـود الدعويـة والدعائيـة للجماعـة وتحولهـا إلى مجـرد أداة مـن أدوات سـعي الجماعـة لنـشر فهمهـا الضيـق للإسـلام، والتـي تعتقـد أنـه فهـم عقائـدي شـامل للحيـاة، دنيـا ودولـة، عقيـدة وشريعـة، عبـادة ومعاملـة، مصحـف وسـيف.. إلى آخـر تلـك المفاهيـم والصياغـات العامـة والغامضـة التـي يتوسـل بهـا خطـاب الإخـوان المسـلمين، ولا يكشـف عـن أشـياء محـددة عندمـا يطالـب بالتفاصيـل، أو تتـاح لـه فرصـة الحكـم، أو التطبيـق العمـلي في أرض الواقـع لـكل أو بعـض تلـك المفاهيـم الغامضـة، في هـذا الإطـار تضيـع خصوصيـة صحافـة الإعـلام ودورهـا المسـتقل والنقـدي في حيـاة المجتمـع والنـاس؛ لأن كل وظائـف وأدوار الصحافـة والإعـلام، بمـا في ذلـك أدوات الإعـلام الجديـد New Media، تختـزل وتدمـج في الجهـود الدعويـة لجماعـة الإخـوان.

وكان المرشـد الثالـث للإخـوان المسـلمين عمـر التلمسـاني قـد كتـب في افتتاحيـة مجلـة "الدعـوة" في إصدارهـا الثـاني عـام ١٩٧٦: "تمـضي الدعـوة عـلى الطريـق تعبـيرًا عـن الإسـلام الشـامل الكامـل، رسـالة للحيـاة، نظامًـا كامـلاً للبـشر.. لسـان الحـق، يعـبر عـن دعـاة الحـق في كل أرض وزمـان... الدعـوة عـلى الطريـق تمـضي ولا تحيـد ولا تبـدل، اللـه غايتنـا، وقرآنـه دسـتورنا، ونبيـه إمامنـا، والسـبيل إليـه هـو السـبيل، ولا سـبيل غـيره" [٧]، وكـما يلاحـظ أحـد الباحثـين فـإن تصـور التلمسـاني لـدور الدعـوة وأهدافهـا، لا يختلـف عـن تصـور الإخـوان لدورهـم وأهدافهـم، حيـث تتطابـق مقولـة التلمسـاني مـع الشـعار الـذي يرفعـه الإخـوان، ويظهـر في مكاتبهـم ومراسـلاتهم: "اللـه غايتنـا، القـرآن دسـتورنا، النبـي إمامنـا، والمـوت في سـبيل اللـه أسـمى أمانينـا" [٨] .

هكـذا أكـد التلمسـاني عـلى إدمـاج الصحافـة -والإعـلام أيضًـا- ضمـن أهـداف الدعـوة، مـا يعنـي مبـاشرة عـلى مسـتوى الخطـاب المضمـر، أن كل وظائـف الصحافـة والإعـلام تخضـع لمقتضيـات الدعـوة ومحاذيرهـا، وتتحـول بالتـالي الصحافـة والإعـلام والإعلاميـين إلى مجـرد

٧- عمر التلمساني، الدعوة على الطريق، العدد الأول، يوليو ١٩٧٦

٨- محمد منصور محمود هيبه، مرجع سابق، ص ١٥٠

أدوات لتنفيـذ مراحـل وسياسـات الدعـوة في عملهـم وتغطيتهـم الإعلاميـة، ومثـل هـذا الطابـع الإدماجـي للصحافـة والإعـلام في جهـود الدعـوة لجماعـة الإخـوان وتحقيـق أهدافهـا، يقربهـا كثـيرًا مـن التوظيـف السـياسي والأيديولوجـي للصحافـة والإعـلام في ظـل النظـم الشـمولية ذات الأيديولوجيـات المغلقـة، مثـل الاتحـاد السـوفيتي والحكـم الفـاشي في ألمانيـا النازيـة، وهـي أنظمـة أثـرت جزئيًـا، بحسـب عديـد مـن الباحثـين، في أفـكار الإخـوان وحركـة مـصر الفتـاة، مـع مراعـاة اختـلاف السـياق الثقـافي ودرجـات التطـور، الاقتصـادي والاجتماعـي.[٩]

يمكـن القـول إن حسـن البنـا أسـس لرؤيـة غائمـة إدماجيـة للصحافـة والإعـلام في إطـار أنشـطة الدعـوة، وربمـا يكـون قـد تأثـر بالمنظـور السـوفيتي والنـازي لـدور الصحافـة والإذاعـة كوسـائل دعائيـة؛ لتبريـر الوصـول إلى مـا يظـن أنـه غايـة نبيلـة، وجـاءت التجـارب الصحفيـة في عـصر حسـن البنـا في ضـوء هـذا الطابـع الإدماجـي، والـذي تطـور بعـد ذلـك كي يخضـع أيضًـا لمقتضيـات ودواعـي ومواجهـات الجماعـة ضـد السـلطة الحاكمـة في مـصر، سـواء قبـل ثـورة يوليـو أو بعدهـا، وحتـى ثـورة ٢٥ ينايـر، وقـد تواكـب مـع ذلـك محـاولات بائسـة للتنظـير لهـذا الطابـع الإدماجـي الأيديولوجـي الشـامل، مـن خـلال كتابـات وأحاديـث متهافتـة وضعيفـة عـن الصحافـة الإسـلامية والإعـلام الإسـلامي، لا تسـتند لأسـس علميـة في مجـال دراسـات الصحافـة والإعـلام، وجـاءت هـذه المحـاولات في سـياق موجـة أو سـع عـن أسـلمة العلـوم ظهـرت في الثمانينـات مـن القـرن المـاضي، بمعنـى مراجعـة مـا هـو قائـم مـن علـوم في ضـوء الشريعـة الإسـلامية، فظهـر مـا عـرف بالاقتصـاد الإسـلامي، وعلـم الاجتـماع الإسـلامي، وعلـم السياسـة الإسـلامي، وعلـم النفـس الإسـلامي، وغيرهـا مـن العلـوم التـي لا يتسـع المجـال لتقييمهـا، لكـن تكفـي الإشـارة هنـا إلى تراجـع الاهتـمام بتلـك الدعـوات، وضعـف وهشاشـة المنتـج عـن هـذه المحـاولات، وافتقـاره للتأصيـل العلمـي النظـري والمنهجـي.

وأكتفـي هنـا بالإشـارة إلى بعـض النـماذج الفاشـلة لأسـلمة الصحافـة والإعـلام، حيـث

٩- عبـد العظيـم رمضـان، تطـور الحركـة الوطنيـة في مـصر، ١٩١٨-١٩٣٦، الجـزء الأول، القاهـرة، الهيئـة العامـة للكتـاب، ١٩٩٦

انحصرت في تصورات مثالية وصياغات لغوية على ما هو معروف ومتداول من مفاهيم وتقاليد مهنية في الصحافة والإعلام، علاوة على تلاعب لفظي في بعض المفاهيم والنظريات الإعلامية التي تنتمي للمدرستين الوظيفية والنقدية، والأخيرة ذات أسس إنسانية وماركسية، ومع ذلك لم يتحرج القائلون بأسلمة الصحافة والإعلام من النقل عنها رغم اختلاف المنطلقات والمسلمات النظرية بينهما، فيذهب محمد قطب إلى أن الإعلام الإسلامي ترجمة ونظام حياة الأمة المسلمة، "وليس صحيحًا أنها المواعظ والأحاديث الدينية، فذلك تصور خاطئ للإسلام، إذ أنه -أي الإسلام- الحياة كلها، فكل خطرة من خطرات القلب، وفكرة من فكر العقل، وكل تصرف من تصرفات الإنسان، بل كل سلوك واقعي في الحياة، يدخل في دائرة الإسلام" [10].

ويرى محمد منصور هيبة أن الإعلام الإسلامي "إعلام عقدي" أي يعكس العقيدة الإسلامية في شمولها لكافة مناحي الحياة، ويعرض الباحث لعدد من السمات التي استقر عليها بعض الباحثين في الإعلام الإسلامي، وأهمها أنه "إعلام يتوجه إلى الناس كافة، ويحظى بحرية الحركة والمرونة، والعمل على توظيف كل الإمكانيات لتحقيق أهدافه، وترجمة الواقع بصدق وأمانة مع السعي لتغييره"[11].

باختصار يمكن القول إن رؤية جماعة الإخوان للصحافة والإعلام، جاءت قاصرة ومحدودة وغير قابلة للتطبيق، بما يضمن حرية الإعلام وتفعيل دوره في المجتمع، وتقترب هذه الرؤية من مفهوم ومكونات المخطط العام للسيطرة والهيمنة على الإعلام، وتحويله إلي أداة دعوية دعائية لصالح الجماعة، وهو ما يتعارض مع القواعد المهنية في الإعلام ورغبة الإعلاميين في تناول قضايا المجتمع والناس بحرية، بعيدًا عن قيود التوجيه والرقابة، وتعتمد رؤية الإخوان القاصرة للإعلام على أربعة مصادر تشيع في كتابات الإخوان وجماعات الإسلام السياسي وهي:-

---

١٠- محمد قطب، في الإعلام الإسلامي والعلاقات الإنسانية (النظرية والتطبيق) أبحاث مقدمة للندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، ١٦ /١٠ /١٩٧٦ .

١١- محمد منصور محمود هيبة، مرجع سابق، ص ص ٣٤-٤٢ .

المصـدر الأول: التأكيـد عـلى الطابـع العقائـدي والشـمولي للإسـلام[١٢]، وبالتـالي الدمـج بـين الإسـلام والدعـوة، حيـث يصبـح الإعـلام مجـرد أداة دعويـة ودعائيـة، فالإعـلام بحسـب أحـد الباحثـين لـه خمـس وظائـف هـي: نـشر عقيـدة التوحيـد، وتقويـم بنيـان المجتمـع، وتوفـير المعلومـات الصحيحـة، وتجميـع طاقـات المسـلمين، والتصـدي للحمـلات التـي تواجـه المسـلمين، وإذا أضيـف لذلـك هـدف أو وظيفـة الترفيـه فإنهـا وظيفـة محكومـة بأحـكام الشريعـة الإسـلامية، وبشـكل عـام فـإن ضوابـط الاتصـال أو الإعـلام في الدولـة الإسـلامية هـي ضوابـط عقديـة، وضوابـط شرعيـة، وضوابـط أخلاقيـة "[١٣].

المصـدر الثـاني: إضفـاء كل مـا هـو إيجـابي وصالـح أو مرغـوب فيـه مـن العمـل الإعلامـي عـلى الإعلام الإسـلامي، علـمًا بـأن كل هـذه السـمات الإيجابيـة للإعـلام منصـوص عليهـا في مواثيـق الـشرف الإعلامـي ومدونـات السـلوك الصحفـي قبـل عـشرات السـنين مـن ظهـور محـاولات أسـلمة الصحافـة والإعـلام، وكل مـا يقـوم بـه هـؤلاء الإسـلاميون هـو إلصـاق كلمـة إسـلامي بتلـك الصفـات والمعايـير المهنيـة.

المصـــدر الثالـــث: محاولـــة تأويـــل أشـــكال الاتصـــال والتواصـــل الأوليـــة في عـــصر النبـــوة والخلفـــاء الراشـــدين، باعتبارهـــا تســـبق نمـــاذج ونظريـــات الاتصـــال والإعـــلام المعـــاصر، وأحيانًـــا تتفـــق معهـــا، وهـــو نـــوع مـــن التأويـــل والتوظيـــف البعـــدي لظواهـــر تاريخيـــة إســـلامية،[١٤] ويـــرى الباحـــث أن الرســـول الكريـــم وصحابتـــه قدمـــوا نمـــاذج فاعلـــة ومؤثـــرة في الاتصـــال تعتمـــد عـــلى الموعظـــة الحســـنة والحـــوار والتســـامح والابتعـــاد عـــن التعصـــب والكراهيـــة، لكـــن هـــذه النـــماذج الرائـــدة في حينهـــا تختلـــف كليـــة عـــما ينتهجـــه الإســـلاميون حاليًـــا في أمريـــن، الأول: الأســـلوب الفـــظ واللغـــة العنيفـــة أو التكفيريـــة التـــي يعتمدهـــا بعـــض الدعـــاة وشـــباب الجماعـــات الإســـلامية، والثـــاني: ظواهـــر الاتصـــال الجماهـــيري في

١٢- محمد موسي البر، الإعلام الإسلامي، دراسة تأصيلية، القاهرة، دار النشر للجامعات، ٢٠١٠، ص ص ٣٠: ٧٢

١٣- المرجـع السـابق، ص ص ٩٤: ١٤٦ ومحمـد منـير حجـاب، الإعـلام الإسـلامي، المبـادئ، النظريـة، التطبيـق، القاهـرة، دار الفجـر للنـشر والتوزيـع ،٢٠٠٣

١٤-عبد الرازق محمد الدليمي، الإعلام الإسلامي، عمان، دار المسيرة، ٢٠١٣

المجتمع الحديث وأدواته، والنماذج والنظريات التي ظهرت عنه، ومن ثم فإن محاولات الربط التعسفي -سواء بالتأويل أو ادعاء الاتفاق- بين إعلام عصر النبوة والخلفاء، وبين النظريات أو الممارسات الحالية في عصر صناعة الإعلام والمعلومات وفضاء الإنترنت، يدخل في سياق المتاجرة بالدين ودغدغة مشاعر المسلمين.

المصدر الرابع: تجارب الأنظمة الشمولية في توظيف الإعلام كأداة دعائية أيديولوجية لخدمة مصالح النخبة الحاكمة، وفي مقدمتها تجربة هتلر وستالين وموسوليني، وصولاً إلى مبارك، إضافة إلى تجارب حكومات إسلامية في السودان وإيران وتركيا، والفرضية التي أطرحها هنا أن هذه التجارب عززت من موقف الإخوان العدائي تجاه حرية الإعلام ودوره في المجتمع، وأغرت الجماعة بتكرار هذه التجارب تحقيقًا لأهدافها في التمكين والأخونة وفرض هيمنتها السياسية والاجتماعية، لذلك تبنت الجماعة نموذج الإعلام السلطوي خلال حكم مرسي ومكوناته المادية وقوانينه الموروثة عن حكم مبارك!!

والمفارقة أن الجماعة كانت قبل ذلك ترفض هذا النموذج وتعارضه، وكانت ترى فيه إعلامًا متحيزًا لصالح الحكام وضد مصالح وقيم الشعب وأخلاقياته، ويعمل على تشويه الإخوان والإساءة إليهم، كما يعمل على نشر الخلاعة والفجور في برامج الإذاعة والتليفزيون، بحسب ما ورد في خطاب الإخوان المسلمين، وتصريحات قيادة الجماعة خلال حقبة مبارك، والتي ربطت بين أداء الإعلام المصري والعربي والمخططات الغربية الصهيونية لتقويض أخلاق الأمة، واستهداف الشباب الإسلامي، وشغله بقضايا واهتمامات زائفة تبعده عن القضايا الحقيقية التي تصلح حال الأمة وتنهض بها.[١٥]

لكن وجود جماعة الإخوان في السلطة دفعها لتناسي هذه الانتقادات، واتباع نموذج الإعلام السلطوي. من هنا حاولت الجماعة توظيف المنظومة الإعلامية الحكومية للدفاع عن سلطتها، وتبرير مواقف وسياسات الرئيس مرسي وحكومته، والترويج لها بين

١٥- انظر: نماذج من الخطاب الإسلامي تجاه الإعلام العربي والأجنبي وواجبات المسلم.
mweb.net/media/index.php?page=maincategory&lang=A&vPart=34&order=&startno=

المواطنـين، واسـتعانت في ذلـك أيضًـا باسـتخدام وسـائل الإعـلام التابعـة للجماعـة، ومحـاولات السـعي للهيمنـة عـلى الإعـلام الخـاص وترويضـه، وتهديـد وإرهـاب الإعلاميـين.

ثانيًا: الإعلام في البرنامج السياسي للإخوان وبرنامج مرسي الانتخابي:-

في هـذا السـياق، وتحـت تأثـير المصـادر الأربعـة السـابقة، التـي شـكلت رؤيـة جماعـة الإخـوان المسـلمين الإدماجيـة، والانقلابيـة لـدور الإعـلام في الدعـوة والدعايـة للجماعـة، سـارعت الجماعـة إلى تحويـل إعـلام الدولـة، مـن تبريـر سياسـات حكـم مبـارك المسـتبد البعيـد عـن الإسـلام، وتشـويه صـورة الإخـوان وتخريـب الأخـلاق والقيـم الإسـلامية في المجتمـع، إلى إعـلام خـادم للمـشروع الإسـلامي النهضـوي لجماعـة الإخـوان، بغـض النظـر عـن بقـاء واسـتمرار آليـات تبعيـة الإعـلام الحكومـي للدولـة، واسـتمرار هيمنـة أجهـزة الدولـة عـلى حريـة الإعـلام، ولم تهتـم الجماعـة كثـيرًا بتطبيـق مـا ورد في البرنامـج السـياسي لحـزب الحريـة والعدالـة والـذي خاضـت بـه أول انتخابـات برلمانيـة بعـد الثـورة وفـازت بهـا، ويبـدو أن فوزهـا بالانتخابـات البرلمانيـة قلـص مـن اهتمامهـا بالإفصـاح عـن رؤيتهـا للإعـلام وحريـة الإعلاميـين في البرنامـج الانتخـابي للرئيـس السـابق محمـد مـرسي، والـذي خـلا تقريبًـا مـن تنـاول قضايـا الإعـلام وحريـة الـرأي والتعبـير.

طـرح برنامـج الحريـة والعدالـة أهدافًـا وشـعارات عامـة عـن الإعـلام تفتقـر إلى الرؤيـة والتفاصيـل، حيـث أكـد في البـاب الثامـن عـلى دور الإعـلام "في دعـم قيـم المجتمـع، وترسـيخ هويتـه، ونـشر العلـم والثقافـة، ودعـم الإصـلاح داخـل المجتمـع، مثـل فكـرة المشـاركة الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان".. "ويسـعى الحـزب إلى رفـع يـد الدولـة عـن احتـكار أجهـزة الإعـلام الجماهـيري وذلـك بإقـرار حريـة تأسـيس وإنشـاء الإذاعـة والتليفزيـون الخاصـة، التـي تتوافـق رسـالتها مـع قيـم المجتمـع والآداب العامـة".. "ويدعـم الحـزب تصفيـة المؤسسـات الصحفيـة الحكوميـة ببيعهـا، أو نقـل ملكيتهـا لهيئـات عامـة، أو تملـك العاملـين بهـا"[١٦].

١٦- البرنامج الانتخابي لحزب الحرية والعدالة في انتخابات برلمان ٢٠١١- ٢٠١٢.

والملاحظ أن هذه البدائل الثلاثة المقترحة فضفاضة ومتناقضة، وعندما تولى الرئيس مرسي الحكم وجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ثم منح الأولى لمجلس الشورى ذا الأغلبية الإخوانية، لم ينفذ الإخوان أيًا من هذه البدائل، وفي موضع آخر تبني برنامج حزب الحرية والعدالة تطوير خدمات الإنترنت واعتماد ميثاق شرف لاستخدام الإنترنت كبديل عن المنع الرقابي الخارجي، واقترح تأسيس مجلس أعلى للإعلام الإلكتروني، مستقل عن الحكومة جزئيًا ويتكون من الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص وممثلين عن بعض الأجهزة الحكومية، ويلاحظ أن هذا المجلس لم ير النور سواء في دستور ٢٠١٢ أو في ترتيبات حكم الإخوان، كما يلاحظ أن حرية الإعلام في برنامج الإخوان تظل محكومة بالتوافق مع قيم المجتمع والآداب العامة، وهما مفهومان على درجة كبيرة من الغموض والتعميم، إلا أنهما وردا في عدة مواد من دستور ٢٠١٢.

الخلاصة، لم يلتزم حزب الحرية والعدالة بتطبيق ما وعد به بشأن الإعلام في برنامجه الانتخابي، والغريب أن البرنامج الانتخابي للرئيس السابق محمد مرسي، المعروف دعائيًا بـ"مشروع النهضة" لم يخصص قسمًا للإعلام رغم تناوله لتفاصيل كثيرة، واقتصر حديثه عن الإعلام على إشارات مقتضبة في سياق موضوعات أخرى، مثل دعوته لترسيخ قيم العفة والحياء في الإعلام وفي التعليم وإعلانات الشوارع!! وذلك في إطار وعود البرنامج للنهوض بالمرأة .[١٧]

ثالثًا: التشريعات والقوانين التي نظمت العمل الإعلامي خلال حكم الإخوان:-

عندما وصل الإخوان إلى الحكم، كانت لديهم تلك الرؤية الغامضة والإدماجية الانقلابية عن الإعلام الدعوي والدعائي الذي ينبغي أن يعمل في خدمة مشروع الجماعة، والذي كان يفتقر إلى الوضوح والتفاصيل، فضلاً عن نقص خبرة الجماعة الفادح بمتطلبات الحكم والدولة في مصر، لذلك تبنت الجماعة نموذج الإعلام السلطوي الذي

١٧- البرنامج الانتخابي للمرشح محمد مرسي في انتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١٢.

كانت ترفضه وتعارضه في عصر مبارك، فحاولت -كما سبقت الإشارة- توظيف المنظومة الإعلامية الحكومية للدفاع عن السلطة الجديدة، وتبرير سياساتها ومواقفها والترويج لها بين المواطنين، وبالرغم من المفارقة في هذا التحول إلا أنه يمكن تفسيره في ضوء الفهم الإدماجي "الدعوي-الدعائي" للإعلام في حياة الجماعة، والذي يكاد يتطابق مع التوظيف السلطوي للإعلام، من قبل نظام مبارك وغيره من الأنظمة الشمولية، واستغلاله في تزييف الحقائق والتلاعب بالرأي العام، أي أن الجماعة وسعت من نطاق الدور الدعوي الدعائي للإعلام، من نشر الدعوة والدفاع عن الجماعة ومعارضة سياسات الأنظمة السياسية، إلى الدفاع عن سلطة وحكم الإخوان، وبدلاً من الاعتماد على وسائل الإعلام التابعة للجماعة، سعى الإخوان إلى الهيمنة على الإعلام الحكومي، وترويض واحتواء الإعلام الخاص، للعمل ضمن منظومتها الجديدة الإدماجية الدعوية والدعائية، مع محاولة الاستفادة من تجارب إسلامية وصلت للحكم وتعاملت بدرجات مختلفة من القمع والتوظيف للإعلام، مثلما حدث في إيران والسودان وتركيا.

كما حاولت الجماعة وراثة دور الحزب الوطني ونظام مبارك في الهيمنة على المنظومة الإعلامية وتوظيفها لصالحها، وساعدها في ذلك بقاء قوانين الإعلام ومواثيق الشرف الصحفي والإعلامي كما هي دون تغيير منذ رحيل مبارك، حيث تعمد المجلس العسكري ثم الإخوان الإبقاء على أوضاع الصحافة والإعلام وتشريعاتها كما هي، ولم تُفتح بشكل جدّي ملفات الفساد في الإعلام الحكومي أوالخاص، بينما سمح المجلس العسكري والإخوان بتأسيس العديد من القنوات والصحف الجديدة التي يمتلكها رجال أعمال وشركات إعلانات وبعض شخصيات محسوبة على تيار الإسلام السياسي، في هذا السياق ظهرت لأول مرة قناة تليفزيونية وصحيفة يومية مرتبطة بالإخوان، وتحولت العديد من القنوات الدعوية الإسلامية للخوض في السياسة، وارتُكبت أخطاء مهنية وأخلاقية في أداء أغلب وسائل الإعلام المصري، والتي انخرطت في استقطاب وانقسام سياسي وثقافي غير مسبوق في تاريخ الإعلام والمجتمع المصري.

المعطيات السابقة ضرورية لفهم ما جرى في الصحافة والإعلام، إذ تولى مجلس شورى غالبيته من الإخوان والسلفيين (بدلًا من الحزب الوطني) ملف الصحافة القومية، وطرح في تقريرين صادرين عن لجنته للثقافة والإعلام، قبيل تغيير رؤساء تحرير الصحف القومية في أوائل أغسطس ٢٠١٢، وعودًا بمعالجة ملفات الفساد وسوء الإدارة في تلك الصحف، كما جاء الإعلان عن فتح باب الترشح لمناصب رؤساء التحرير واعتماد معايير للاختيار بين المرشحين لها من خلال لجنة شكلها مجلس الشورى كخطوة إلى الأمام عما كان عليه الحال سابقًا، حتى في عهد المجلس العسكري، وجرت هذه العملية وسط ضغوط معاكسة تحالف فيها معارضون مع فلول نظام مبارك بهدف إبقاء الأوضاع على ما هي عليه، وفي النهاية جاء اختيار القيادات الجديدة على نحو خالف، في العديد من الحالات، المعايير التي تم الإعلان عنها.

ولا يمكن القول بأن هذه التغييرات جاءت بالإخوان إلى كل أو معظم مناصب رؤساء تحرير الصحف القومية، إذ لا يتوافر دليل قطعي على هذا، لكن يمكن القول أن الإخوان - كما معارضيهم - لجأوا إلى رموز تنتمي للفلول داخل الصحافة القومية، واستعانوا بها على إدارة هذه الصحف، كما يمكن القول بأن غالبية من تم الدفع بهم عبر مجلس الشورى لرئاسة تحرير هذه الصحف، ممن هم على استعداد لخدمة أي سلطة كانت في الحكم، وانعكس هذا الأمر على سياسات التحرير وعلى ممارسة ألوان من الرقابة الذاتية داخل العديد من الصحف القومية، تصب في خدمة الإخوان والإسلاميين، وفي اتجاه منع مواد رأي وأخبار ليست في صالحهم.[١٨]

آليات السيطرة والهيمنة الإخوانية على الصحافة استعملت على نطاق واسع، وبقدر أقل من المقاومة، في اتحاد الإذاعة والتليفزيون، حيث تولى صلاح عبد المقصود، أحد أعضاء الجماعة، منصب وزير الإعلام، والذي عين مجلس أعلى للصحافة غالبيته من الإخوان أو المتعاطفين معهم، كما أعاد تشكيل اتحاد الإذاعة والتليفزيون من شخصيات قريبة الصلة

١٨- كارم يحيى، الإخوان والصحافة القومية، ورقة نقاش غير منشورة، ٢٠١٣

بالإخـوان أو بالسـلطة، أيًـا كانـت طبيعتهـا وتوجهاتهـا، وحـاول الوزيـر، كـما كان يفعـل وزراء إعـلام مبـارك، توظيـف الإذاعـة والتليفزيـون الحكومـي للدعايـة للرئيـس وحكومتـه، لكنـه سـمح، نتيجـة ضغـوط بعـض العامليـن في الإذاعـة والتليفزيـون، بظهـور أصـوات وممثلـين للمعارضـة، وذلـك في محاولـة لاسـتعادة الثقـة والمصداقيـة الضائعـة في الإعـلام الحكومـي مـن جهـة، ولمنافسـة القنـوات والصحـف الخاصـة، والتـي تطـورت سريعًـا، وحققـت انتشـارًا وقـدرة عـلى التأثـير تفـوق القنـوات الحكوميـة، لأسـباب كثـيرة في مقدمتهـا وفـرة التمويـل، ومرونـة الحركـة، والقـدرة عـلى الابتـكار والتجديـد الفنـي والتقنـي، وهـي عوامـل حُـرم منهـا الإعـلام الحكومـي.[١٩]

كان رهـان الجماعـة كبـيرًا عـلى اسـتخدام وتوظيـف الإعـلام الحكومـي والخـاص لفـرض هيمنتهـم الثقافيـة والسياسـية، خاصـة وأن حكـم الإخـوان واجـه معارضـة قويـة مـن الأحـزاب والقـوى المدنيـة، التـي شـكلت فيـما بينهـا "جبهـة الإنقـاذ"؛ لمواجهـة هيمنـة الإخـوان وانفرادهـم بالسـلطة. وكلـما تعـثرت عمليـات توظيـف الإعـلام وإدماجـه ضمـن جهـود الدعـوة والدعايـة لصالـح الرئيـس مـرسي وحكومتـه، وارتفعـت أصـوات النقـد والمعارضـة في الإعـلام، كلـما شـنت الجماعـة وأنصارهـا حمـلات عدائيـة ضـد الإعـلام والإعلاميـين، حاولـت مـن خلالهـا تقييـد حريـة الإعـلام وإرهـاب الإعلاميـين، والتحقيـق معهـم وملاحقتهـم قضائيًـا، عـلاوة عـلى حصـار أنصـار الجماعـة والمتعاطفـين معهـا لمدينـة الإنتـاج الإعلامـي، وتهديـد إعلاميـين والاعتـداء عليهـم جسـديًا، واتهـام المرشـد العـام للإعلاميـين بأنهـم "سـحرة فرعـون"!! والادعـاء بـأن الإعـلام المغـرض يـسيء إلى إنجـازات الرئيـس مـرسي وحكومتـه، وهكـذا حاولـت الجماعـة تحميـل الإعـلام مسـئولية فشـل الرئيـس وحكومتـه في إدارة شـئون الدولـة والمجتمـع.

رابعًا: حرية الإعلام في دستور ٢٠١٢:-

هكـذا حصـل الصـدام والعـداء بـين حكـم الإخـوان والإعـلام، في إطـار الـصراع والانقسـام

١٩- محمـد سـعد إبراهيـم، نحـو مدخـل نظري جديد لتفسـير دور الإعلام في أزمة الشرعيـة في مرحلة التحول الثـوري، المجلة العربيـة لبحـوث الإعـلام والاتصـال، القاهرة، الجامعـة الكندية، العدد الأول، السـنة الأولى، ٢٠١٣ ، ص ص ٢٣ : ٢٥

الثقـافي والسـياسي بسـبب حكـم الإخـوان، وحـول طبيعـة هـذا الحكـم وتوجهاتـه، ورغـم قـوة معارضـة جبهـة الإنقـاذ وصـدام الإخـوان مـع القضـاء والإعـلام، فـإن الحكـم الجديـد واصـل محاولاتـه لفـرض الأمـر الواقـع وبنـاء مشروعيـة جديـدة، مـن خـلال إصـدار دسـتور جديـد، وإجـراء انتخابـات برلمانيـة مـع الإبقاء عـلى سـلطة التشريـع في يـد مجلـس الشـورى الـذي يسـيطر عليـه الإخـوان، وعَمَّـقَ الدسـتور مـن حالـة الانقسـام والاسـتقطاب في المجتمـع، حيـث انسـحب ممثلـو القـوى المدنيـة مـن لجنـة صياغـة الدسـتور، وانفـرد الإخـوان وحلفاؤهـم مـن السـلفيين بكتابـة الدسـتور والدعايـة لـه، حيـث حظـي بموافقـة ٦٣,٨٪ مـن مجمـوع الذيـن شـاركوا في الاسـتفتاء عليـه، ويهمنـا هنـا اسـتعراض توجهـات الدسـتور إزاء حريـة الـرأي والتعبـير والإعـلام، ورؤيتـه لتنظيـم مؤسسـات الإعـلام الخـاص والعـام، والتـي يتضـح منهـا رغبـة الإخـوان في فـرض أشـكال مختلفـة مـن الهيمنـة الناعمـة والخشـنة (الرقابـة والمصـادرة والمنـع والحبـس) عـلى الإعـلام ومؤسسـاته، بمـا يضمـن السـيطرة عـلى الإعـلام وإدماجـه في الجهـود الدعويـة والدعائيـة لحكـم الإخـوان، وذلـك بحسـب رؤيـة الإخـوان للإعـلام، واتباعهـم للنظـام السـلطوي في علاقـة السـلطة بالإعـلام.

وترتبـط رؤيـة دسـتور ٢٠١٢ لحريـة الإعـلام بالحريـات العامـة، وفي مقدمتهـا حريـة الاعتقـاد والـرأي والتعبـير، حيـث تـم إخضـاع هـذه الحريـات لمقتضيـات ودواعـي الأمـن القومـي أو المصلحـة العامـة أو الآداب العامـة، فضـلاً عـن الشريعـة الإسـلامية (المادتـين ٢ و ٢١٩)، ولم يلتـزم الدسـتور بالمعايـير الدوليـة واتفاقيـات الأمـم المتحـدة بشـأن حريـة الإعـلام وإتاحـة وتـداول المعلومـات، وحـق التنظيـم النقـابي، فلـم يلـغ العقوبـات السـالبة للحريـة حيـث نصـت المـادة ٤٨ عـلى حريـة الصحافـة واسـتقلالها في ضـوء مقتضيـات الأمـن القومـي، عـلاوة عـلى مـا ورد في المادتـين (١٠و١١) مـن الدسـتور، وتشـمل مفاهيـم الديـن والأخـلاق، والآداب، والنظـام العـام، والمسـتوى الرفيـع للتربيـة، والقيـم الدينيـة، والأخلاقيـة، والوطنيـة، والتقاليـد.

كـما تجيـز المـادة (٤٨) وقـف أو غلـق أو مصـادرة الصحـف بحكـم قضـائي، وهـو مـا يعتـبر

عقوبة جماعية محظورة دوليًا، وأخضعت المادة (٤٩) حرية إصدار الصحف ومحطات البث الإذاعي والتليفزيوني ووسائط الإعلام الرقمي للترخيص من دون تحديد سلطات الجهة الإدارية، حيث أحال الدستور تنظيم هذه الحقوق إلى القانون، وأنشأ الدستور مجلس وطني للإعلام، وهيئة وطنية للصحافة والإعلام تتولى إدارة المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة (المادتين ٢١٥ و ٢١٦)، لكن الدستور منحهما سلطات رقابية على المضامين الإعلامية، ولم يحدد آلية اختيار أو تعيين أعضاء المجلس والهيئة أو ضمانات استقلالهما عن الدولة، وتركهما للقانون، والذي قد يخضع لأهواء الأغلبية، كما منح رئيس الجمهورية سلطة اختيار رئيس المجلس والهيئة، مما قد يؤثر في استقلالهما.[٢٠]

والحقيقة أن إقرار الدستور لم يحقق أهداف الإخوان في فرض واقع جديد على الإعلام، حيث تعثرت جهود إصدار مواثيق شرف إعلامي أو قوانين لتنظيم أوضاع الإعلام، بسبب المخاوف من هيمنة الإخوان على مجلس الشورى وتوظيفه لإصدار قوانين وهياكل تنظيمية للإعلام تعمل لخدمة حكم الإخوان والمتحالفين معهم، ولا تراعي الحد الأدنى من المعايير الدولية الخاصة بحرية الرأي والتعبير والإعلام وتداول المعلومات. لكن تعثر تغيير قوانين ونظم الإعلام لم يمنع حكم الإخوان من توظيف واستغلال ترسانة القوانين والإجراءات المقيدة لحرية الإعلام والموروثة من عصر مبارك، لذلك تواصلت الملاحقات الأمنية والقانونية للإعلاميين، وأغلقت إحدى القنوات الخاصة، وجرى التفكير في فرض رقابة سابقة على القنوات الخاصة، كما حاصرت جماعة حازم أبو إسماعيل المتحالفة مع الإخوان مدينة الإنتاج الإعلامي.

وعبرت تلك الممارسات القمعية وغيرها عن إشكالية في علاقة حكم الإخوان بالإعلام، فالجماعة تسعى لتطويع الإعلام واستغلاله لصالحها، وفي الوقت نفسه تخشى من تأثير الأصوات المعارضة في الإعلام على شعبيتها، خاصة وأن أخطاء الرئيس والجماعة كانت

٢٠- انظر: - عبد الله خليل، القيود الدستورية والتشريعية على حرية الرأي والتعبير في دستور مصر ٢٠١٢ والتشريع المصري، قراءة تحليلية، موقع العربية نت، ٢٠١٣/٣/٣١.

- محمد شومان، الدستور والميديا الجديدة، الوطن، ٢٠١٢/١١/١٠

مادة جاذبة للإعلام، ويرى فيها أي إعلامي مستقل أخبارًا من الضروري نقلها للرأي العام وإثارة نقاش حولها، لكن هذه الممارسات، التي تحركها دواعي مهنية محضة، بدت بالنسبة للإخوان مواقف عدائية لابد من التصدي لها.

خامسًا: أسباب صدام الإعلاميين مع حكم الإخوان:-

التناقض بين رؤية الإخوان لحرية الإعلام ودوره في المجتمع، هي أهم أسباب هذا الصدام، لأن رؤية الإخوان الدعوية الدعائية للإعلام، وحفاظهم على النظام الإعلامي السلطوي الذي تركه مبارك مع منحه صبغة دينية أدت إلى:-

١- إثارة مخاوف الإعلاميين، خاصة من الاتهام بالخروج عن الآداب العامة وتقاليد المجتمع، والأخطر مخالفة الشريعة، وفق نص العديد من مواد دستور ٢٠١٢، وبالتالي التعرض لعقوبات قانونية قد تصل إلى الحبس وربما الخروج عن الملة.

٢- تهديد حرية الإعلام والإعلاميين بشكل مباشر، والقضاء على تطلع الإعلاميين المشروع لتغيير النظام الإعلامي بعد ثورة ٢٥ يناير، بحيث يكون أكثر استقلالاً وديمقراطية وتعددية.

٣- الخوف من عدم احترام المعايير المهنية التي يطمح إلى تحقيقها أي إعلامي، خاصة حرية الحصول على المعلومات، وحرية النشر، من دون رقابة أو تهديد أو خوف من الوقوع تحت طائلة قوانين قد تؤدي به إلى السجن أو التكفير، وربما تؤدي في حالات أخرى إلى وقف أو إغلاق الصحيفة أو القناة التي يعمل بها، بحسب ما ورد في دستور ٢٠١٢.

من هنا اختار أغلبية الإعلاميين في الصحافة والإذاعة والتليفزيون الحكومي والخاص، الوقوف ضد الإخوان دفاعًا عن حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين في القيام بوظائفهم من دون خوف أو تهديد، ولاشك فقد تأثر هذا الموقف برفض بعضهم لسياسات الإخوان، علاوة على تأثرهم بحالة الاستقطاب والانقسام في المجتمع بين القوى المدنية

والقوى الإسلاموية، ربما نتيجة أن أغلبية الإعلاميين، تنحاز بحكم النشأة وخبرات العمل وطبيعته إلى التيارات المدنية، ومن النادر أن تجد إعلاميين ينتمون إلى الإخوان أو جماعات الإسلام السياسي، وهو ما سنلقي عليه مزيدًا من الضوء في موضع قادم.

في مقابل توجه أغلبية الإعلاميين، أذعنت أقلية مؤثرة من العاملين في الإعلام الحكومي لمخطط الإخوان للهيمنة على الإعلام وتطويعه وتوظيفه لصالحهم، وبعض هؤلاء كانوا يبحثون عن مكاسب من السيد الجديد للحكم وللإعلام في مصر، ومع ذلك فإن تحالف المصالح هنا لم يمكّن الإخوان من السيطرة على الآلة الإعلامية الحكومية، واستمرت بعض أصوات النقد في الظهور من داخل وسائل الإعلام المملوكة للدولة، بينما وقف الإعلام الخاص بعيدًا عن محاولات الهيمنة الإخوانية، واستمر في معارضته وانحيازه لجبهة الإنقاذ، ربما نتيجة مخاوف رجال الأعمال الذين يمتلكون الصحف والقنوات الخاصة على مصالحهم مع الحكم الجديد.

ومن المهم الإشارة إلى قلة أعداد الإعلاميين الذين ينتمون إلى جماعة الإخوان أو يتعاطفون معها، فهم يمثلون أقلية محدودة نتيجة وجود قيود أمنية على تعيين العناصر النشطة سياسيًا في أجهزة الإعلام الحكومية في عصر مبارك، سواء كان هؤلاء من المنتمين للإخوان أو اليسار أو الناصريين، وقد تعرض كل هؤلاء، وليس عناصر الإخوان فقط إلى هذا التمييز والاضطهاد، والتحق كثير من عناصر الإخوان ممن يرغبون في العمل بالإعلام إلى الآلة الإعلامية الدعوية -الدعائية للإخوان، وبالتالي لم يتربوا على أسس مهنية تنافسية حقيقية، وإنما اختلط لدى أغلبهم العمل الدعوي بالإعلامي بحسب رؤية الإخوان الإدماجية القاصرة للإعلام، الأمر الذي قد يفسر تواضع المستوى المهني للكثير منهم، وهو ما انعكس على الأداء المتواضع والدعائي الفج في صحيفة "الحرية والعدالة" وقناة "مصر ٢٥" اللتين ظهرتا بعد ثورة ٢٥ يناير، والتحق بالعمل فيها كثير من المنتمين للإخوان أو المتعاطفين معهم.

ولعـل حالـة الصحفـي ووزيـر الإعـلام الإخـواني صـلاح عبـد المقصـود، وسـيرته المهنيـة، ومسـتوى أدائـه كوزيـر للإعـلام تقـدم نموذجًـا لعنـاصر الإخـوان النشـطة دعويًـا وسياسـيًا، والتـي لا تتمتـع بمهـارة مهنيـة أو إداريـة، لكـن عضويـة الجماعـة والثقـة في شـخص عبـد المقصـود تفـسران تفضيلـه عـن أهـل الخـبرة والكفـاءة، وكان عبـد المقصـود قـد نفـى وجـود مخطـط لأخونـة الإعـلام، ونفـى أيضًـا وجـود عنـاصر مـن الإخـوان بـين العاملـين في مبنـى الإذاعـة والتليفزيـون، وقـال: "لـو كان عنـدي إخـوان في ماسـبيرو كنـت عينتهـم فـورًا لأنهـم الأقـدر والأكفـأ!!"، مـما أثـار عاصفـة مـن الانتقـادات، لكـن الوزيـر كان محقًـا في الشـق الأول مـن تصريحـه بشـأن عـدم وجـود إخـوان في مبنـى الإذاعـة والتليفزيـون.[٢١]

القصـد أن قلـة عـدد الإخـوان بـين الإعلاميـين قلـل مـن اندفـاع الإخـوان نحـو أخونـة الإعـلام، وفـرض رؤيتهـم لـدور الإعـلام وحريتـه في المجتمـع، لكـن ظلـت هنـاك مخـاوف لـدى كثـير مـن الإعلاميـين مـن إنهـاء خدمتهـم عنـد سـن التقاعـد، بالمخالفـة لمـا كان معمـولًا بـه في عـصر مبـارك فـما يتعلـق بعـدم إحالـة الصحفيـين إلى التقاعـد عنـد بلوغهـم سـن السـتين، وكذلـك ظهـرت مخـاوف بشـأن الحـد مـن فـرص العمـل وفـرص النـشر، حيـث كانـت هنـاك مخـاوف حقيقيـة مـن أخونـة الإعـلام سـواء بتعيـين عنـاصر مـن الإخـوان مـن خـارج المؤسسـات الإعلاميـة، أو ترقيـة المتأخونـين وغيرهـم مـن المسـتعدين لخدمـة أي سـلطة جديـدة، بغـض النظـر عـن خبراتهـم ومسـتواهم المهنـي.

وظهـرت حقيقـة هـذه المخـاوف في تعيينـات مجلـس الشـورى لعـدد مـن الصحفيـين كرؤسـاء تحريـر ممـن لا تنطبـق عليهـم المعايـير التـي وضعهـا المجلـس نفسـه، لكـن قيـادة الجماعـة وجـدت في هـؤلاء اسـتعدادًا أكـبر للعمـل في خدمـة الإخـوان وتنفيـذ رؤيتهـم للإعـلام، وبالفعـل قـام بعـض رؤسـاء الصحـف الحكوميـة بمنـع عـدد مـن كبـار الصحفيـين مـن الكتابـة أمثـال جـلال عـارف في "أخبـار اليـوم"، وأحمـد طـه النقـر وإبراهيـم عبـد المجيـد في "الأخبـار" ومحمـد العـزب في "الجمهوريـة" وغيرهـم، مـا قـد يعنـي أن بعـض رؤسـاء التحريـر الجـدد قامـوا بـدور الرقيـب في ضـوء تعليـمات وتوجيهـات غـير منشـورة صـادرة عـن قيـادات مـن الإخـوان.

٢١- تصريح لوزير الإعلام السابق صلاح عبد المقصود في ١٢/٢٠ /٢٠١٢ http://www.youtube.com/watch?v=apVJ6Cvbrb

الخاتمة:

يمكن القول إن هناك مجموعة من الأسباب الموضوعية والذاتية التي تفاعلت لتدفع بالإخوان إلى الصدام مع الإعلام وغالبية الإعلاميين، ولعل من أهم الأسباب الموضوعية:-

١- الصدام الطبيعي، والمتوقع دائمًا وعبر التاريخ، بين أي سلطة والإعلام، نظرًا لضيق السلطة من أي نقد يعتبره الإعلاميون حقًا وجزءًا أصيلاً من واجبهم المهني، ودورهم كممثلين للرأي العام والمجتمع، بينما تحاول السلطة تطويع وربما قهر الإعلام وتوظيفه لصالحها.

٢- الرؤية الضيقة الإدماجية للإعلام في أنشطة الدعوة والدعاية، ومحاولة الإخوان المتسرعة للإبقاء على نظام الإعلام السلطوي الموروث عن عصر مبارك، والسعي لتوظيفه لصالح خدمة أهداف الجماعة في الهيمنة الثقافية والسياسية والانفراد بالحكم، في هذا السياق أبقى الإخوان على القوانين والتشريعات القديمة، كما انقلبوا على بعض مكاسب الجماعة الصحفية فيما يتعلق بإلغاء عقوبة تعطيل وغلق وسائل الإعلام في القانون ١٤٥ لعام ٢٠٠٦، حيث نص دستور ٢٠١٢ المعروف إعلاميًا بـ"دستور الإخوان"، على العديد من القيود الجديدة على حرية النشر والإعلام وتداول المعلومات، منها ما هو ديني وأخلاقي وأمني.

٣- أخطاء الجماعة في إدارة الدولة والتعامل مع المعارضة، والأهم هنا الخطأ في تقدير قوة الإعلام والإعلاميين بعد ثورة ٢٥ يناير، وعدم تقدير التحولات في أنماط ملكية الإعلام، وزيادة وزن وتأثير الإعلام الخاص وتفوقه على الإعلام التابع للدولة، الذي عانى من إشكاليات المصداقية والقدرة على التأثير والمنافسة، وضعف الإمكانيات الفنية والمالية، ولاشك أن ملكية عدد من رجال الأعمال وأصحاب شركات الإعلان لأغلبية القنوات والصحف القوية، دعم من التوجهات

النقديـة والمعارضـة لحكـم الإخـوان في الإعـلام، نظـرًا لمخـاوف رجـال الأعـمال المحسـوبين عـلى نظـام مبـارك [22] مـن أطـماع الإخـوان ورجـال الأعـمال المرتبطـين بهـم، ولا توجـد معلومـات تفصيليـة عـن تضـارب مصالـح الطرفـين أو الـصراع بينهـما، كـما لا تتوافـر معلومـات دقيقـة أيضًـا عـن مـدى تدخـل رجـال الأعـمال في السياسـات التحريريـة للصحـف والقنـوات المملوكـة لهـم، لكـن مـن المؤكـد، وبحسـب روايـات العديـد مـن الإعلاميـين، أنـه كانـت توجـد تدخـلات وتوجيهـات لهـم مـن جانـب مالـكي الصحـف والقنـوات الخاصـة.[23]

وإلى جانـب العوامـل الموضوعيـة السـابقة كانـت هنـاك عوامـل ذاتيـة تتعلـق بتكويـن جماعـة الإعلاميـين، وطموحاتهـم بعـد ثـورة ٢٥ ينايـر في إنهـاء النظـام السـلطوي في الإعـلام وبنـاء نظـام إعلامـي ديمقراطـي، وعـدم وجـود نقابـات للعاملـين في الإذاعـة والتلفزيـون، وغيـاب أو تقـادم مدونـات السـلوك المهنـي ومواثيـق الـشرف الإعلامـي، مـما بـرر للبعـض ارتـكاب أخطـاء وتجـاوزات أبرزهـا تغليـب السياسـة والـصراع السـياسي عـلى القيـم والمعايـير المهنيـة.

مـن زاويـة أخـرى فـإن قلـة أعـداد الإعلاميـين المنتمـين لجماعـة الإخـوان وضعـف تكوينهـم المهنـي، وبالتـالي اعتمـدت الجماعـة عـلى عـدد مـن الإعلاميـين الأقـل كفـاءة والأكـثر قابليـة لخدمـة أي سـلطة، أيًـا كانـت توجهاتهـا السياسـية، وهـذه النوعيـة الأخـيرة عمقـت مـن الصـدام بـين الإخـوان والإعـلام، وشـنت حمـلات تشـويه عـلى الإعلاميـين المعارضـين، لكنهـا سرعـان مـا انقلبـت عـلى الإخـوان بعـد تدخـل الجيـش في ٣٠ يونيـو وربمـا قبلهـا بأيـام.[24]

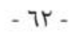
***

٢٢- محمد سعد إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢٣

٢٣- انظر على سبيل المثال، استطلاع صحيفة الصباح عن تدخل ملاك القنوات الفضائية، ٢٠١٣/١١/٢٦.

٢٤- انظـر تحـولات الصحـف الحكوميـة، خاصـة الأهـرام والجمهوريـة والأخبـار في الأسـبوع الأخـير مـن شـهر يونيـو وحتـى ٣ يوليـو ٢٠١٣عندمـا أعلـن الفريـق السـيسي عـن خارطـة الطريـق.

الفصل الثاني
الإعلام والتحول الديمقراطي
قضايا نظرية



أولاً: الربيع العربي وحرية الإعلام:

الشعب يريد إسقاط التشريعات الإعلامية

بالرغم من اختلاف الأنظمة السياسية العربية إلا أنها ظلت لأكثر من نصف قرن متفقة ومتعاونة في ملفين هما الأمن والإعلام، وكان هاجس الأمن بمعنى حماية النظام السياسي مسيطرًا على التشريعات الإعلامية وأداء الإعلام العربي، الذي خضع في مجمله لهيمنة الدولة واحتكارها الكامل للإعلام المرئي والمسموع.

تشابه فلسفة النظام الإعلامي وتشريعاته وأساليب عمله خلقت ما يعرف بالنظام الإعلامي العربي، وهو نظام فرعي ضمن النظام الإقليمي العربي، يرتبط به ويتفاعل معه، مع ملاحظة أن دائرة فعل النظام الإعلامي تتوسط ما هو سياسي وثقافي دون انفصال أو استقلال عن بقية الأنظمة الفرعية داخل النظام الإقليمي العربي.

لكن يبدو أننا نشهد عملية هدم للنظام الإقليمي العربي بما في ذلك نظامه الإعلامي تمهيدًا لميلاد نظام جديد أكثر قدرة على الاستجابة للتحديات الخارجية التي تواجه الشعوب، وأكثر استجابة لتطلعاتهم وحقوقهم المشروعة في الحرية والعدالة الاجتماعية.عملية الهدم والميلاد الجديد جرت منذ سنوات، وربما كانت البداية مع حرب الخليج الأولى، ثم تأثيرات العولمة وتطور تكنولوجيا الاتصال والإعلام وانتشار وسائل الإعلام الجديد، والتي لعبت دورًا كبيرًا في تفجر الثورات العربية، ولاشك أن ربيع العرب، والنتائج المباشرة وغير المباشرة الناتجة عنه، سيسرع بعملية ظهور النظام الإقليمي العربي الجديد، ونظامه الإعلامي.

وتعتبر التشريعات الإعلامية في الوطن العربي أحد أهم مكونات النظام الإعلامي العربي إذ تعكس فلسفة النظم السياسية ونظرتها للإعلام، من هنا فإن عملية التغيير والتحول الديمقراطي وبناء نظام إعلامي جديد تتطلب عملية مراجعة نقدية وشاملة

للتشريعات الإعلامية العربية -لن أتطرق لمواثيق الشرف الإعلامي- التي تحدد القيود المفروضة على النظام الإعلامي العربي، والتي تتعارض في مجملها مع العهود والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير، فضلًا عن تقييدها لحرية الإعلاميين في الرقابة وكشف الفساد، ولحقوق المواطنين وقدرتهم على الاتصال والحصول على المعلومات.

واعتقد أن المراجعة الأمينة للتشريعات الإعلامية العربية تعني المطالبة بتغييرها تأكيدًا لاحترام حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام، وحتى تتماشى مع المعايير الدولية، والثورة الاتصالية والإعلامية، والأهم تفعيل دور الإعلام في عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي التي تهب نسائمه على الدول العربية، فالعلاقة وثيقة -وتفاعلية- بين طبيعة النظام السياسي ومدى ديمقراطيته وبين حرية الإعلام، لاشك أن تغيير التشريعات الإعلامية والتزام الحكومات العربية وجماعة الإعلاميين والمجتمع المدني بتطبيقها -قولًا وفعلًا- سيمثل خطوة رئيسية على طريق بناء نظام إعلامي جديد أكثر ديمقراطية، وأقدر على التلائم مع ما يتواكب مع تطور تكنولوجيا الإعلام وثورة الإنترنت وإعلام المواطن.

<u>تشريعات مقيدة للحرية:</u>

بالرغم من التباين السياسي والاجتماعي والتشريعي بين الدول العربية، إلا أنها ومنذ مرحلة ما بعد الاستقلال التزمت، وربما بدون اتفاق، بمجموعة من الأسس والمبادئ التشريعية، عكست في مجملها الخوف والحذر الحكومي من حرية الإعلام، وقد شجعت ظروف الحرب الباردة، وضعف الاهتمام بثقافة حقوق الإنسان على استمرار هذه التشريعات، والتي لم تتغير حتى العقد الأول من الألفية الجديدة إلا في حدود ضيقة للغاية، ومن ثم قُيدت بدرجات مختلفة حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام، وفُرضت قيودًا كثيرة على الإعلاميين العرب، جعلت الدول العربية تحتل مراتب متدنية للغاية في كل التقارير الدولية عن حرية الإعلام.

ولعل أهم سمات التشريعات الإعلامية العربية من الخليج إلى المحيط هي:-

١- اعتماد أغلب التشريعات الإعلامية العربية على التشريعات والقوانين التي صدرت في العصر الاستعماري، لدرجة أن القوانين التي وضعها المستعمر في دول مثل مصر وسورية والعراق والمغرب العربي ظلت المرجعية التي اعتمد عليها المشرع في مرحلة التحرر الوطني، كما استمر العمل ببعض تلك القوانين الاستعمارية، والمفارقة أن بعض هذه القوانين تعتمد على القانون الفرنسي الصادر عام ١٨٨١، وقانون الصحافة في مصر عامي ١٨٨٢، ١٩٣٦.

٢- عدم توازن التشريعات الإعلامية من زاويتين، الأولى أن قواعد التشديد والمنع والرقابة السابقة واللاحقة على المواد الإعلامية المنشورة تفوق بكثير حرية الرأي والتعبير وحقوق النشر، والثانية الفجوة بين النص والتطبيق فيما يتعلق بحرية الإعلام، وحرية الإعلاميين، وحقهم في الحصول على المعلومات، فالنصوص القانونية الخاصة بالحصول على موافقة السلطات لإصدار صحيفة، يجري تفعيلها في دقة وحزم، وكذلك التقييد والمنع، بل والمصادرة، بينما يجري بشكل ممنهج -إداريًا وقضائيًا- عدم الالتزام بالنصوص القانونية التي تنص على حرية الصحافة والإعلام.

٣- التفاوت الكبير بين التشريعات الإعلامية العربية الخاصة بالصحافة المطبوعة، والإعلام السمعي البصري، فقد حظيت الأولى بكثير من النصوص التي تتعلق بتنظيم إصدار الصحف وإدارتها وحرية النشر والقيود المفروضة عليها، بينما غاب هذا الاهتمام بالنسبة للإعلام السمعي البصري الذي نشأ في كنف الحكومات، وخضع لاحتكار الدولة على كافة المستويات، وبالتالي أدركت الدولة أنه لا حاجة لسن قوانين تفصيلية لتنظيم الإعلام المرئي والمسموع، فهو تابع لها، بل أحد أدوات الدولة لترويج سياستها وتحقيق الإذعان الطوعي للمواطنين، كما أنه أحد

أدوات السياسة الخارجية، وبالتالي تعاملت الدولة مع القطاع السمعي البصري باعتباره مسألة أمن قومي، لكن هذه الأوضاع تغيرت نتيجة تطور تكنولوجيا الإعلام والبث الفضائي ثم ظهور الإنترنت، حيث انتهى احتكار الدولة للمجال السمعي البصري.

٤- أدى انتهاء احتكار الدولة للإعلام، وانتشار الإنترنت والإعلام الجديد لتعميق أزمة التشريعات الإعلامية العربية، والتي بدت قديمة وعاجزة عن ملاحقة التطور الهائل في بيئة الاتصال والإعلام، فثمة نصوص قانونية معمول بها أو مستوحاة من نصوص تعود للقرن التاسع عشرّ!!، وتعالج أوضاعًا تجاوزتها تكنولوجيا الإعلام، ومواثيق حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الخاصة بحرية الرأي والتعبير وحق الحصول على المعلومات، ولعل ما يلخص خصام وتناقض التشريعات الإعلامية مع الواقع الإعلامي الجديد هو عدم إصدار معظم الدول العربية تشريعات لتنظيم البث الفضائي، وحقوق وواجبات المستخدمين لفضاء الإنترنت وتطبيقات الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي، من هنا تعرض كثير من المدونين العرب للملاحقة القضائية، وصدرت بحقهم أحكامًا تستند إلى القانون الجنائي، كما ظهرت العديد من التوترات السياسية والإعلامية بين حكومات عربية حول ما تقدمه بعض مواقع الإنترنت والقنوات الفضائية، وقامت بعض الدول بالتشويش والمنع في سوابق إعلامية يندر وجودها في العالم.

٥- أصدرت خمس دول عربية فقط -من بينها دولتان تفرضان رقابة على الإنترنت- قوانين لتنظيم استخدام الإنترنت، من زاوية الحفاظ على حقوق الاتصال وواجبات المستخدمين وحماية حقوق الملكية الفكرية، لكن هذه الدول -باستثناء تونس بعد الثورة- توسعت في فرض القيود على مستخدمي الإنترنت والإعلام الجديد، بما فيها عقوبة السجن، ويبدو هذا الوضع طبيعيًا في ضوء تخوف النخب الحاكمة من استخدام شبكات التواصل الاجتماعي كأدوات للحشد والتعبئة السياسية على غرار ما حدث في الثورات العربية.

٦- تستعمل التشريعات الإعلامية العربية مجموعة متشابهة من الوسائل الرقابية تتسم بالغموض وعدم الشفافية؛ لذلك فقد استخدمتها السلطات للحد من حرية الفكر والتعبير وحرية الإعلام، ومن أهم هذه الوسائل:

أ- ضرورة الحصول على ترخيص من السلطات يُمنح عادة بعد استطلاع آراء الأجهزة الأمنية وموافقتها، وتُمنح غالبًا التراخيص بإصدار صحف -ومنذ التسعينات قنوات فضائية- للأحزاب ولرجال أعمال مقربين من الدولة، ومن النادر منح تراخيص لأفراد عاديين أو شركات تعاونية، مما سمح بظهور صحف وقنوات تابعة لرجال أعمال -نموذج مصر وسوريا وتونس- وأشكال من تركز الملكية في الإعلام تهدد حرية الإعلام وتربطه إما بالدولة أو بمصالح مجموعات ضيقة من رجال الأعمال، كما هو الحال في بعض الشبكات الإعلامية الخليجية التي تعمل على نطاق عربي.

ب- الاعتماد على معايير ملتبسة وغامضة في تحديد هامش الحرية المتاحة، مما يسمح بتفسيرها وتأويلها بحسب مصلحة الحكومة واتجاهات القضاء غير المستقل في كثير من الدول العربية، ولعل أشهر هذه المعايير عدم المساس بأمن الدولة، والحفاظ على الأمن العام والأخلاق العامة والوحدة الوطنية، وازدراء الأديان.. إلى آخر تلك المفاهيم الغامضة.

ج- فرض قيود على حرية العمل النقابي للعاملين في الصحافة المطبوعة وحرمان العاملين بالإعلام المرئي والمسموع في معظم الدول العربية من هذا الحق. وتجدر الإشارة إلى أن دول الخليج تمنع ظهور نقابات للإعلاميين أو لغيرهم وتسمح فقط بظهور جمعيات للعاملين في الصحف المطبوعة.

٧- على عكس التطور التشريعي في العالم فإن معظم الدول العربية تتمسك في تشريعاتها بفرض عقوبات قاسية تمثل انتهاكًا صارخًا لحرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام،

مثـل إلغـاء ترخيـص الصحيفـة، والمنـع مـن مزاولـة المهنـة، والسـجن، للإعلاميـين أو أصحـاب الـرأي ممـن وقعـوا في مخالفـات لقانـون الصحافـة والإعـلام، والـذي يعتمـد كما سـبقت الإشـارة عـلى مفاهيـم ومعايـير غامضـة وقابلـة للتأويـل والتوظيـف السـياسي ضـد المعارضـين للحكومـة، وكانـت الأمـم المتحـدة قـد طالبـت عـام٢٠٠٠ بإلغـاء عقوبـة الحبـس عـلى الإعلاميـين فيـما عـدا الجرائـم المتعلقـة بالعنصريـة والدعـوة للعنـف.

والغريـب أن الحكومـات العربيـة لا تكتفـي بالقيـود والعقوبـات الـواردة في التشريعـات الإعلاميـة ومـن بينهـا الحبـس، وإنمـا تسـتخدم أيضًـا مـواد القانـون الجنـائي في محاكمـة المتهمـين في قضايـا تتعلـق بحريـة الـرأي والتعبـير وحريـة الإعـلام، وتضيـف دولتـان عربيتـان نصـوص الشريعـة الإسـلامية إلى هـذه المحاكـمات.

هكـذا يتعـرض أصحـاب الـرأي والإعلاميـين لعقوبـات متنوعـة لأسـباب كثـيرة، مثـل الإضرار بالصالـح العـام أو إذاعـة أخبـار كاذبـة، بينـما يمـارس كثـير مـن المسـئولين الكـذب الممنهـج عـبر وسـائل الإعـلام ويضللـون الـرأي العـام، ولا يخضعـون للمحاكمـة بالقوانـين نفسـها، بالرغـم مـن تماثـل الفعلـين، وزيـادة المخاطـر الناتجـة عـن نـشر المسـئولين لأخبـار كاذبـة.

٨- لم تصـدر الـدول العربيـة –باسـتثناء الأردن وتونـس بعـد الثـورة– قوانـين خاصـة بحـق المواطـن في الحصـول عـلى المعلومـات، وإلـزام الهيئـات العامـة بالشـفافية وإتاحـة المعلومـات، وحتـى الـدول التـي أصـدرت هـذا القانـون لم تُفَعِّلْـه لأسـباب كثـيرة ولاشـك أن عـدم إقـرار قانـون حريـة المعلومـات والـذي دعـت إليـه مواثيـق وعهـود دوليـة كثـيرة. يتعـارض وحقـوق الاتصـال والقـدرة عـلى ممارسـة هـذا الحـق، والـذي يعتـبر حقًـا أصيـلًا مـن حقـوق الإنسـان، وتجـدر الإشـارة إلى أن هنـاك ٩٠ دولـة تطبـق هـذا القانـون، منهـا السـويد والهنـد وتركيـا وأوغنـدا وزيمبابـوي وإسرائيـل، وتعـد السـويد وفنلنـدا مـن أقـدم الـدول التـي لديهـا هـذا الحـق، وهـي مـن أقـل الـدول التـي يوجـد بهـا فسـاد في العـالم، مـما يثبـت العلاقـة بـين حريـة تـداول المعلومـات ومكافحـة الفسـاد.

مجمل السمات السابقة للتشريعات الإعلامية تكشف عن فلسفة من المنع والردع والمصادرة والحظر تسيطر على المشرع، والذي يعكس في الغالب رغبات ومخاوف النخب الحاكمة، لكن هذه الفلسفة لابد أن تتغير من أجل الصالح العام لأغلبية المواطنين في المجتمع، فاحترام حقوق الإنسان، وتفعيل دور الإعلام في الرقابة المجتمعية والإصلاح الديمقراطي، هي شروط ضرورية لتحقيق النفع العام ونهضة المجتمع، وأعتقد أن عملية تغيير التشريعات الإعلامية العربية القديمة والبالية، والتي تنتمي لعصر ما قبل الإنترنت، قد بدأت وتواكبت مع ثورات الربيع العربي، فقد أصدرت تونس بعد ثورتها الرائدة قانونين جديدين للإعلام المرئي والمسموع، ألغيا عقوبة حبس الإعلاميين أقرا الحق في الحصول على المعلومات، ورغم بعض الملاحظات على القانونين إلا أنهما خطوة متقدمة ومطلوبة من كل الدول العربية، للسير على طريق قيام نظام إعلامي عربي جديد، يستند إلى قوانين وتشريعات تحترم حقوق الإنسان، والمعايير الدولية الضامنة لحرية الرأي والتعبير، وحرية الإعلام، والحق في المعلومات، ضمانًا للشفافية والرقابة الشعبية.

***

ثانياً: هل يهيمن الإعلام الخليجي على النظام الإعلامي العربي؟

في السبعينات من القرن الماضي تطورت وسائل الإعلام الخليجية تطورًا كبيرًا، حتى إنه يمكن اعتبار تلك الحقبة البداية الحقيقية للإعلام الحديث في منطقة الخليج، ثم جاءت حرب الخليج الأولى وتطور تكنولوجيا البث الفضائي، لتشكل علامة فارقة في تطور الإعلام الخليجي، مكنته من السيطرة على الإعلام العربي، من خلال التمويل والإعلان والإدارة، ومن ثم إنتاج الخطاب، فإلى أي مدي تصدق هذه المقولة؟

في البداية تجدر الإشارة إلى أن معظم دول الخليج لم تعرف وسائل الإعلام الحديثة منتظمة الصدور إلا بعد الحرب العالمية الثانية، كما بدأت محطات التليفزيون في دول الخليج -باستثناء التليفزيون القطري- على أيدي مجموعة من الشركات الغربية والأفراد، وكان بعضها قد بدأ البث منذ الخمسينات بينما تأخر البعض الآخر إلى السبعينات، وكانت معظم المواد - في هذه المرحلة من السيطرة الأجنبية- تذاع باللغة الإنجليزية، وتتكون من الأفلام والعروض الأمريكية، إذ أن أغلب البث كان موجهًا إلى الأجانب المقيمين بالمنطقة وخاصة الأمريكيين منهم.

على مستوى آخر، كان للإذاعات الأجنبية الناطقة باللغة العربية -كإذاعة لندن وصوت أمريكا ومونت كارلو وإذاعة إيران- حضورًا وتأثيرًا ملحوظين، إضافة إلى الإذاعة المصرية، كما كانت النخب المتعلمة في الخليج تتعرض لمجموعة واسعة من الصحف والمطبوعات المصرية واللبنانية والأمريكية والبريطانية.

لكن سرعان ما تطورت وسائل الإعلام الخليجية منذ السبعينات من القرن الماضي تطورًا كبيرًا، خاصة بعد استقلال دول الخليج، وتسارع عمليات بناء الدولة الحديثة - والتنمية، نتيجة الحصول على سعر عادل للنفط. وتعمل أجهزة الإعلام الخليجية -

ورغـم الملكيـة الخاصـة للصحافـة- في ظـل النظريـة السـلطوية للصحافـة، باسـتثناء الصحـف الكويتيـة المطبوعـة، وتتـولى الحكومـات الخليجيـة، ممثلـة فى وزارة الإعـلام أو هيئـة حكوميـة، ملكيـة أو إدارة وسـائل الإعـلام.

وعانـت دول الخليـج كغيرهـا مـن دول الجنـوب مـن الآثـار السـلبية للتبعيـة الإعلاميـة والتدفـق غـير المتـوازن للأخبـار والمعلومـات، ففـي المرحلـة الأولى لنشـأة الإذاعـة والتليفزيـون كانـت معظـم البرامـج أجنبيـة أو مصريـه أو سـورية، وكان الإنتـاج الخليجـي محـدودًا وضعيـف المسـتوى كـما أن وكالات الأنبـاء المحليـة ظلـت ضعيفـة وتابعـة للدولـة. في هـذا السـياق تحـدث بعـض الباحثـين الأجانـب عـن علاقـات تبعيـة إعلاميـة أو اسـتعمار ثقـافي جنـوبي -جنـوبي تتمثـل في التدفـق غـير المتـوازن مـن مـصر ولبنـان وسـوريا إلى الـدول العربيـة خاصـة دول الخليـج، ومـن الهنـد إلى جيرانهـا، حيـث كان للإذاعـة المصريـة والأفـلام المصريـة تأثـير كبـير في الـدول العربيـة حتـى السـبعينات، وتواصـل هـذا التأثـير مـن خـلال أفـلام ومسلسـلات التليفزيـون المـصري والسـوري.

ومـع الإقـرار بتفـوق الإنتـاج الإعلامـي المـصري وانتشـاره في الـدول العربيـة، إلا أنـه لا يمكـن مقارنتـه بالتدفـق الإخبـاري غـير المتـوازن مـن الشـمال إلى الجنـوب، كـما يصعـب مقارنتـه بالإنتـاج الثقـافي الأمريـكي، حيـث أن الإنتـاج المـصري يظـل في إطـار نفـس المنظومـة الثقافيـة العربيـة الإسـلامية، كـما أن إنتـاج وتـداول الأخبـار العربيـة والعالميـة ظـل حكـرًا عـلى وكالات الأنبـاء الكـبرى والـشركات الإعلاميـة متعـددة القوميـات.

ومـع حـرب الخليـج الثانيـة تكشـفت حقائـق جديـدة في منطقـة الخليـج والعـالم، فقـد اعتـبرت الحـرب -كـما يقـول حامـد مولانـا- بمنزلـة عـصر جديـد في هيمنـة الاتصـالات، وتحولـت مـن نظـام دعـائي جـزئي إلى نظـام دعـائي كامـل محـوره التليفزيـون، كـما أحدثـت الحـرب تبـدلات في البيئـة الثقافيـة والسياسـية والإعلاميـة لـدول الخليـج، ورفعـت نتائـج الحـرب مـن الوعـي الـذاتي لوسـائل الإعـلام المحليـة والإقليميـة، ودفعتهـا إلى إدراك الفـرص الهائلـة في مجالاتهـا- وكذلـك مسـئولياتها تجـاه مجتمعاتهـا.

هكـذا كانـت حـرب الخليـج بدايـة التطويـر في أجهـزة الإعـلام الخليجيـة، لكـن تطـور تكنولوجيـا الاتصـال، خاصـة البـث المبـاشر عـبر أقـمار الاتصـال والـذي تزامـن مـع نهايـة حـرب الخليـج، كان بمثابـة محفـز قـوي سـاعد عـلى سرعـة التطويـر، ثـم جـاءت العولمـة في التسـعينات لتسـارع وتطـور مـن عمليـات تطويـر أنظمـة الإعـلام الوطنيـة في منطقـة الخليـج، وقـد كان التطـور في مجـال البـث التليفزيـوني مبهـرًا، حيـث ظهـرت مجموعـات اسـتثمارية قويـة ترتبـط بعلاقـات تحالـف أو تعـاون مـع الأنظمـة الحاكمـة، ومـن ثـم شـجعتها الأخـيرة عـلى إطـلاق قنـوات فضائيـة متنوعـة تعمـل بنظـام الاشـتراك وقنـوات أخـرى مفتوحـة، كـما تعاظـم دور هـذه المجموعـات في ملكيـة وتمويـل الكثـير مـن الأشـكال والمضامـين الغنائيـة والدراميـة، التـي خضعـت لـشروط تجاريـة وسياسـية تعكـس مصالـح المنتجـين، منهـا عـدم تنـاول قضايـا سياسـية نقديـة مبـاشرة، وإشراك فنانـين مـن أقطـار عربيـة عديـدة، وذلـك لضـمان الانتشـار والقبـول الجماهـيري عـلى المسـتوى العـربي.

ثـم ظهـرت قنـاة الجزيـرة لتقـدم نموذجًـا جديـدًا في الأداء الإعلامـي والمهنـي رفيـع المسـتوى، اتسـم بقـدر كبـير مـن الاسـتقلال والموضوعيـة في التغطيـة الإخباريـة، وذلـك رغـم اعتمادهـا عـلى تمويـل حكومـي، الأمـر الـذي أكسـبها مصداقيـة واسـعة بـين الجمهـور، وقـدرة أكـبر عـلى التأثـير في تشـكيل الـرأي العـام، وقـد أجريـت الكثـير مـن البحـوث والدراسـات عـن قنـاة الجزيـرة ومـا أحدثتـه مـن تأثـيرات سياسـية وإعلاميـة في المنطقـة العربيـة، إلا أن مـا يهمنـا هنـا أمريـن:

- الأول: تعاظـم دور قنـاة الجزيـرة في تشـكيل الـرأي العـام الخليجـي والعـربي مـن خـلال تقديـم خطـاب إعلامـي عـربي يتسـم بالتعدديـة والتسـامح مـع الآراء المعارضـة.

- الثـاني: أن العديـد مـن الأطـراف العربيـة والدوليـة -القـوى الإقليميـة والدوليـة التـي لهـا مصالـح في المنطقـة العربيـة- نظـروا إلى الجزيـرة باعتبارهـا نموذجًـا إعلاميًـا قـادرًا عـلى التأثـير وتشـكيل الـرأي العـام، وبالتـالي يجـب الاقتـداء بـه أو منافسـته، أو عـلى الأقـل تقليـده.

والفرضية الأولى التي أطرحها هنا: أن حالة التنافس مع الجزيرة والتي تحركها أحيانًا عوامل سياسية أو تجارية قد أفادت صناعة الإعلام الخليجي، بل والعربي أيضًا، فقد دفعت دول عربية وإقليمية وأجنبية إلى تخصيص ميزانيات أكبر للإنفاق على قنوات تليفزيونية أرضية وفضائية، وفق معايير مهنية وتكنولوجية عالية، وقد ساعد التطور التكنولوجي في السنوات العشر الأخيرة، إضافة إلى أحداث سبتمبر والدعوة إلى الإصلاح السياسي في المنطقة، ثم احتلال العراق وسخونة الأحداث في المنطقة إلى مزيد من الإنفاق على صناعة الإعلام، في هذا السياق يمكن تفسير ظهور قنوات (العربية، والحرة، وروسيا اليوم، وفرنسا ٢٤، والمنار).

والفرضية الثانية: أنه يصعب تحليل أو دراسة الإعلام الخليجي في هذه المرحلة منفصلًا عن الإعلام العربي، فالبث الفضائي ومواقع الإنترنت الخليجية تستخدم على نطاق عربي، كما أن قطاعًا كبيرًا ومؤثرًا من العاملين في صناعة الإعلام الخليجي هم من جنسيات عربية غير خليجية، من جانب آخر فإن قناتي الجزيرة والعربية وغيرهما من القنوات الخليجية ومواقع الإنترنت والصحافة الخليجية -خاصة التي تعمل من أوربا- تعمل على أساس عابر للحدود العربية Pan Arab، وعلى أسس مهنية احترافية.

وهنا قد يدعي البعض أن هناك عدم توازن في تدفق الأخبار والمعلومات بين الدول والشعوب العربية، وأن التدفق يجيء لمصلحة دول الخليج، وهي تقريبًا الأطروحة نفسها التي واجهت حالة تدفق الإعلام المصري إلى الدول العربية، لكنها أطروحة فاسدة من عدة جوانب ولا تصمد أمام نقاش علمي جاد. فالتدفق كما سبق وأشرت يجري في إطار ثقافي واحد ومنظومة قيمية متجانسة. فضلًا عن التعاون والتمازج بين القائمين على الاتصال من جنسيات عربية مختلفة، كذلك فإن الإعلام الخليجي -كما كان حال الإعلام المصري في المرحلة الناصرية مع وجود اختلافات بينهما- سعى إلى التطوير والانتشار، في محاولته للدفاع عن مصالحه السياسية وثقافته الوطنية. في مواجهة التدفق غير المتوازن للأخبار والمعلومات في البيئة الدولية.

خلاصـة القـول إن التدفـق الإعلامـي داخـل نظـام الإعـلام العـربي يشـهد تحـولات مهمـة في اتجـاه زيـادة دور ومكانـة وسـائل إعـلام خاصـة وحكوميـة خليجيـة، ومثـل هـذا التحـول يمكـن النظـر إليـه في ضـوء تبـادل الأدوار الثقافيـة والإعلاميـة بـين الـدول العربيـة داخـل منظومـة الثقافـة والقيـم العربيـة، والنظـام الإقليمـي، وهـي ظاهـرة عرفهـا التاريـخ العـربي عندمـا كان مركـز الثقـل والتأثـير الثقـافي والعلمي ينتقـل مـن دمشـق إلى بغـداد ثـم إلى القـيروان وإلى القاهـرة، وبـيروت وهكـذا.. دون الشـعور بمخاطـر أو هيمنـة إحـدى العواصـم عـلى الثقافـة العربيـة، ومـن ثـم يصعـب التسـليم بمقولـة الهيمنـة الإعلاميـة الخليجيـة، إذ تنطـوي عـلى تعميـم مخـل، خاصـة في ظـل تناقضـات واختلافـات خطـاب العديـد مـن الفضائيـات العربيـة، وفي ظـل حالـة التنافـس وربمـا الـصراع بينهـا.

ويمكـن القـول بـأن حالـة التنافـس والـصراع تقـود إلى تنـوع مرغـوب فيـه في الخطـاب الإعلامـي الخليجـي والعـربي، لكـن هـذه الوضعيـة تثـير إشـكاليات عديـدة أهمهـا إشـكالية المصداقيـة في الخطـاب الإعلامـي الخليجـي، وإشـكالية مـدى قـدرة وسـائل الإعـلام الخليجيـة عـلى الحفـاظ عـلى حريتهـا واسـتقلالها بعيـدًا عـن قيـود وضغـوط التمويـل الحكومـي أو التمويـل مـن الإعلانـات والتـي تسـيطر عليـه شركات متعـددة الجنسـيات، في هـذا السـياق يمكـن رصـد مـا يمكـن تسـميته بتصديـر الخطـاب النقـدي، وأقصـد بـه أن بعـض الفضائيـات الأكـثر تأثـيرًا في المجـال العـام العـربي، تنتـج خطابًـا نقديًـا يتصـدى بحريـة وجـرأة إلى كثـير مـن القضايـا العربيـة الخاصـة بالإصـلاح السـياسي والاجتماعـي، لكـن دون مناقشـة هـذه القضايـا في إطـار الدولـة التـي تمولهـا أو تديرهـا.

وأخـيرًا هنـاك إشـكالية تقديـم مضامـين قـادرة عـلى الحفـاظ عـلى الهويـة الثقافيـة العربيـة -بـكل تجلياتهـا القُطريـة والجهويـة- وتطويرهـا، في مواجهـة فيـض الصـور والمضامـين الثقافيـة الأمريكيـة، وتكتسـب الإشـكالية الأخـيرة أهميـة كبـيرة في ضـوء أن بعـض الفضائيـات ومجموعـات الصحـف الخليجيـة تميـل نحـو تعريـب أو تقليـد مضامـين ثقافيـة أمريكيـة، كـما

أن بعض المجموعات الإعلامية الكبرى تمارس أشكالًا متنوعة من الاحتكار والمنع، فضلًا عن فرض قيود على تمويل إنتاج وتداول الأغاني والأفلام والمسلسلات.

***

ثالثاً: دور الإعلام في تنمية المشاركة السياسية

رغم أهمية دور الإعلام في تنمية المشاركة السياسية، إلا أن الدراسات الإعلامية في مصر والوطن العربي لم تمنح هذا الموضوع الأهمية التي يستحقها، سواء من حيث الكم أو النوع. فأغلب ما أنتج من دراسات وقعت تحت تأثير اتجاهين متعارضين، لكنهما اشتركا دون اتفاق على الخلط بين الدعاية والإعلام، والاهتمام بموضوع توظيف الإعلام في تنمية المشاركة السياسية، دون رؤية معرفية واضحة، فضلاً عن الطبيعة الموسمية لطرح الموضوع والتي ترتبط فقط بمواسم الانتخابات والاستفتاءات.

الاتجاه الأول: يمنح مشروعية كاملة لاستخدام وسائل الإعلام في حشد وتعبئة المواطنين للمشاركة في الحزب الواحد الحاكم، أو في منح التأييد والمبايعة للحاكم العربي في الاستفتاءات الشكلية على تجديد رئاسته، أو للموافقة الجماعية على تعديل في الدستور أو القانون غالبًا ما يأتي لدعم سلطات الحاكم العربي أو الجهاز التنفيذي، ومثل هذه الدراسات أغفلت مساوئ الرأي الواحد، وحقوق المواطنين في معرفة الحقائق والآراء المعارضة، وخلطت بين واجبات الإعلام ووظائف الدعاية، وحرصها على كبت أو إهمال الآراء المعارضة، وتحقيق المسايرة والدعم للحكومة، بغض النظر عن تقديم الحقائق ووجهات النظر المختلفة. ويمكن القول إن هذه الدراسات لم تميز بوضوح بين الإعلام والدعاية، بل إنها ذاتها صارت جزءًا من آلة الدعاية الحكومية.(١)

الاتجاه الثاني: عبرت عنه العديد من الدراسات الحديثة التي واكبت التحرك العام في مصر والوطن العربي نحو الإصلاح السياسي ونشر ثقافة الديمقراطية والمواطنة، حيث ركزت هذه الدراسات على واجبات الإعلام في تفعيل مشاركة المواطنين في الحياة العامة، سواء من خلال العمل الحزبي أو النقابي أو المساهمة في أنشطة المجتمع المدني، وقد انطلقت هذه الدراسات من فرضية أن ضمان حرية الإعلام وتنوع وزيادة الرسائل

الإعلامية الداعية للمشاركة السياسية وضرورتها -باعتبارها حق وواجب وطني وأحد أهم منظومة حقوق الإنسان- من شأنه أن يرفع وبشكل منطقي من نسب ومعدلات وعي ومشاركة المواطنين، وفي ضوء ذلك تدعو هذه الدراسات إلى حماية حرية الإعلام والإعلاميين، والالتزام بالمعايير المهنية في الأداء الإعلامي، والتوسع في إصدار الصحف ووسائل الإعلام المحلية، وخصخصة وسائل الإعلام (٢).

إن هذه الفرضيات والتي اعتنقها الباحثون الأوائل في دراسات الاتصال أمثال (ليرنير وباي وروجرز وشرام وفراي)، وأكدت على الدور البالغ للإعلام في التنمية الوطنية الشاملة- بما في ذلك التنمية السياسية، أصبحت مثار نقد متزايد (٣). من هنا وقعت الدراسات العربية، رغم جدية بعضها وأهميته، في أخطاء المبالغة في تصوير دور الإعلام في تفعيل المشاركة السياسية، بل وأحيانًا الرهان عليه كمتغير وحيد في نشر الوعي بالديمقراطية وبواجبات المشاركة السياسية، وهكذا أغفلت دور بقية المتغيرات والعوامل الاجتماعية والثقافية، بل والسياسية والأمنية، والتي قد تعرقل دور الإعلام في تنمية المشاركة السياسية، وتحوله إلى مجرد خطاب نظري يستقبله المواطنون ويتعرفون عليه جيدًا، دون قدرة حقيقية على ممارسة هذا الخطاب في أرض الواقع، نظرًا لوجود كثير من القيود الاجتماعية والسياسية، بل والأمنية، التي تحول دون مشاركة المواطنين.

من جهة أخرى فإن بعض الدراسات العربية عن دور الإعلام في التنمية السياسية ركزت على الجوانب الإيجابية لهذا الدور، وأغفلت إمكانية التلاعب بوسائل الإعلام لصالح بعض النخب والشرائح الاجتماعية المسيطرة والمتحالفة مع سلطة الدولة، وبالتالي فإن هذه الدراسات لم تميز بين الدعاية والإعلام، كما لم تفرق بوضوح بين ما ينبغي للإعلام المصري القيام به في نشر ثقافة المشاركة، وبين ما يجري في أرض الواقع، ويحول بعض الممارسات الإعلامية إلى ساحة للسجال السياسي والتوظيف الحزبي الدعائي.

إعلام أم دعاية:

وحتى لا تختلط المفاهيم والأدوار أشير بداية وبكلمات موجزة إلى أن الدعاية هي التي تسعى إلى نشر مبدأ أو أفكار معينة، من خلال استخدام الرموز والصور والإيحاءات والتلاعب بالمشاعر والعواطف، ويتضمن ذلك بطبيعة الحال التأثير في الجمهور، أما التعليم فهو عملية نقل للمعرفة والمهارات، لكن هذه العملية -التعليم- تتأثر أيضًا بالأيديولوجيات والنظم الاجتماعية والسياسية القائمة، فالتعليم في مجتمع ديمقراطي يختلف عن التعليم في مجتمع شيوعي أو شمولي، وحتى الآن لا يوجد تمييز دقيق بين التعليم والدعاية، أو بين الدعاية والإعلام، أو بين الدعاية والإعلان، وإن كان أغلب الباحثين يعتبرون الإعلان هو الشكل الحديث للدعاية في المجتمعات الرأسمالية.

ويرى (بنجامين جينسبرج) أن الدعاية هي المحاولة المتعمدة والمنظمة لتشكيل المدركات والتلاعب بالمعارف والسلوك المباشر وتحقيق استجابة متوقعة وفق رغبة أو أهداف رجل الدعاية (٤). بينما يعرف (بوجارت Bogart) الدعاية بأنها فن يتطلب موهبة خاصة، فهي ليست عملية آلية، بل عمل علمي، فالتأثير في الاتجاهات يتطلب خبرة ومعرفة واسعة لدى رجل الدعاية، الذي يجب أن يكون لديه حس ومعرفة لما يفكر فيه الجمهور وردود أفعاله(٥).

وهناك تعريف آخر مشترك لـ(برت كانس وارونسن) يرى أن الدعاية هي أساليب الإقناع الجماهيري، والتي تميز المجتمع ما بعد الصناعي، والثابت أن هذا التعريف يمثل اتجاه واسع بين الباحثين يرى أن جوهر الدعاية والإعلان هو الإقناع، فكل دعاية أو حتى إعلام يهدف إلى إقناع الجمهور بفكرة أو بشيء ما، كذلك فإن الإعلان يهدف إلى إقناع الجمهور بسلعة أو خدمة ما أو حتى انتخاب رئيس جديد.

ويعرف الإقناع بأنه العملية المستمرة والمعقدة للتفاعل الذي يربط بين المرسل والمستقبل،

مـن خـلال رمـوز لفظيـة وغـير لفظيـة، يقـوم خلالهـا القائـم بالإقنـاع (القائـم بالاتصـال) بمحاولـة التأثـير في الشـخص أو الجمهـور المسـتهدف، لإقناعـه بـشيء، مـن خـلال تغيـير اتجاهـه أو سـلوكه، والإقنـاع عـادة يعنـي التأثـير الناجـح، ويتطلـب ذلـك أن يشـعر المسـتقبل أن رغباتـه قـد تحققـت(٦).

مـما سـبق نخلـص إلى أن تحديـد مفهـوم الدعايـة مـازال مثـار جـدل وخـلاف بـين الباحثـين، عـلى أسـاس أن الدعايـة كمصطلـح أو مفهـوم ارتبـط بمعـاني ودلالات سـلبية، يحـاول كل باحـث أو إعلامـي التنصـل منهـا، وقـد أخفقـت بحـوث الاتصـال والإعـلام في التمييـز بـين الإعـلام والتعليـم والدعايـة والإعـلان؛ لأننـا إذا قبلنـا بمفهـوم للدعايـة ينـص عـلى أنهـا الجهـود المنظمـة والمقصـودة بهـدف تشـكيل المـدركات والتلاعـب بالمعـارف والسـلوك لصالـح أهـداف يسـعى إلى تحقيقهـا رجـل الدعايـة.. إذا قبلنـا بهـذا المفهـوم، فإننـا سـنجد أنـه يتضمـن محاولـة التأثـير وتغيـير الآراء والاتجاهـات والسـلوك، وهـي أمـور تدخـل ضمـن وظائـف وأهـداف الإعـلام والتعليـم والإعـلان.

والإشـكالية هنـا أن تعريـف الدعايـة ارتبـط مـن حيـث النشـأة والتطـور والاسـتخدام بأحـكام قيميـة وأخلاقيـة غـير متفـق عليهـا، ومعرضـة للاسـتخدام الجيـد والـرديء عـلى حـد سـواء، حسـب نوايـا وأهـداف رجـل الدعايـة، الـذي يظهـر في كثـير مـن الأحيـان في صـورة مـن يدعـي أنـه رجـل إعـلام. ولذلـك يمكـن النظـر إلى الدعايـة والإعـلام عـلى وجـه التحديـد كمتصـل أحـد طرفيـه الإعـلام كعمليـة قائمـة عـلى نـشر الأخبـار والمعلومـات والآراء المتعارضـة بشـكل متـوازن وأقـرب إلى الحيـاد والموضوعيـة، بينـما تقـع الدعايـة عـلى الطـرف الثـاني كعمليـة قائمـة عـلى التشـويه والتدخـل وحجـب المعلومـات والآراء أو تلوينهـا بحسـب أهـداف ومصالـح الأشـخاص والقـوى الاجتماعيـة التـي تتحكـم في وسـائل الإعـلام وتسـيطر عليهـا.

حيـث يشـكل الطـرف الأول الإعـلام في صورتـه المثاليـة أو النقيـة -أي مـا يجـب أن يكـون عليـه الإعـلام، ممثـلاً في نقـل الحقائـق والآراء المتعارضـة بتـوازن وحيـاد وموضوعيـة- بينـما يمثـل الطـرف الثـاني الدعايـة في أوضـح صورهـا أو مـا يعـرف بالدعايـة السـوداء، وبمقـدار اقـتراب أو ابتعـاد الرسـالة الإعلاميـة مـن أحـد طـرفي هـذا المتصـل يمكـن أن نحكـم عليهـا إذا

ما كانت تنتمي إلى الإعلام أم الدعاية، وبغض النظر عن اختلاف أو اتفاق أهداف كل من الدعاية والإعلام والتعليم والإعلان، فإنها تعتمد على عمليات نفسية متشابهة، من بينها تغيير أو دعم الآراء والاتجاهات والسلوك، كما تهدف إلى تحقيق الإقناع، كما تعتمد على استخدام أنواع الاتصال ووسائل الاتصال الجماهيري.

الإعلام وتزييف المشاركة السياسية:

إن الطبيعة السياسية للإعلام كأداة للسيطرة الاجتماعية قد جعل من ممارسات الإعلام، بل وبحوث التأثير الإعلامي، ساحة للاستقطاب والصراع الأيديولوجي والسياسي والمهني، كما أدى إلى عدم الاتفاق على نظرية للتأثير الإعلامي، أو حتى مجرد الاتفاق على فرضية: هل وسائل الإعلام قادرة على إحداث التأثير؟، وحدود هذا التأثير، وعلاقة هذا التأثير -بافتراض حدوثه- مع مجمل المتغيرات والعوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية والثقافية المحيطة بالفرد والمجتمع.

وتجسد العلاقة بين الإعلام والوعي السياسي والمشاركة السياسية نموذجًا للتوظيف السياسي والدعائي للإعلام في الصراع السياسي والاجتماعي في المجتمع. وانطلاقًا من مقولات المدرسة النقدية في الإعلام، أعتقد بضرورة الاهتمام بتناول قضايا دور الإعلام في تزييف الوعي السياسي، ومن ثم المشاركة السياسية، بنفس القدر من الاهتمام بدور الإعلام في تنمية ودعم المشاركة السياسية لدى المواطنين، أي أنه لا ينبغي التركيز فقط على ضمان حرية الإعلام وإيجابيات الدور الذي يمكن القيام به في تفعيل مشاركة المواطنين في الحياة العامة، وهي بلا شك عملية بالغة الأهمية ومطلوبة، ولكن الإشكالية هنا كيف يمكن حماية هذه الممارسات الإعلامية، بحيث تظل بعيدة عن سطوة الدول وسيطرة رجال الأعمال والنخب المهيمنة اجتماعيًا، وكيف يمكن أيضًا أن تعتمد دعوة المواطنين إلى المشاركة السياسية بكافة صورها على تقديم الحقائق والآراء المتعارضة بشكل متوازن، وبحيث لا تتحول حملات التوعية بالمشاركة السياسية إلى نوع من تزييف

الوعي أو الحشد الموسمي المؤقت للمواطنين، كي يخرجوا لانتخاب مرشحي الحكومة أو المعارضة في موسم الانتخابات، دون أن تتجاوز مشاركتهم السياسية عملية الاقتراع الآمن لصالح القوى المهيمنة.

وتبرز أهمية تلك الإشكاليات في ضوء ما أثبتته كثير من الأبحاث والوقائع في مصر والعالم عن الدور المتعاظم التي تقوم به وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل الإعلام الجديد «New Media»، كالصحافة الإلكترونية ومواقع الإنترنت الإخبارية والاجتماعية في نشر الأكاذيب والترويج للصور المغايرة والزائفة عن الواقع وعن الآخر، وما ينجم عن ذلك من صراعات وحروب افتراضية وحقيقية، ويمكن الاشارة هنا إلى ما حدث من تضليل للرأي العام الأمريكي والبريطاني بشأن امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وتجييش المشاعر الشعبية لدعم حملة غزو العراق، وكذلك ما يحدث دوريًا في انتخابات مجلس الشعب من استخدام المرشحين لوسائل الاتصال والإعلام، كل في دائرته، لتقديم وعود دعائية سرعان ما يثبت كذبها بعد شهور قليلة من انتهاء العملية الانتخابية، أضف إلى ذلك تغيير كثير من المرشحين لصفتهم من مستقلين إلى نواب عن الحزب الحاكم بمجرد إعلان نجاحهم في انتخابات مجلس الشعب.

وأشير هنا إلى مصطلح انفرد به واشتهر به العالم الفرنسي (بيار بورديو) عند تناوله لقضية الرأي العام والديمقراطية والمشاركة السياسية، المصطلح هو «اغتصاب الحشود»، والمقصود به هو تلاعب القادة السياسيين والقوى السياسية وقادة الرأي العام بالجماهير وبالحشود لتمرير رسائل معينة وأجندة معينة لصناعة الرأي العام الذي يتناغم ويتناسق مع برامجهم.

وكلمة «اغتصاب» هنا كلمة تخرج عن إطار الإتيكيت والآداب والأخلاق، وهي مقصودة من قبل (بورديو) لأن الحشود في حقيقة الأمر تُغتصب وتُستعمل كأرقام ونسب مئوية لتمرير البرامج، والمصادقة على القوانين وغيرها من البرامج والمشاريع، فـ(بيار بورديو) لا

يعـترف أساسًـا بالـرأي العـام ولا يؤمـن بـه، ويـرى أنـه مجـرد وسـيلة للإدعـاء بالشرعيـة وبسـلطة الشـعب (٧). عـدم اعـتراف (بورديـو) بالـرأي العـام هـو موقـف عـام تتخـذه المدرسـة النقديـة وممثليهـا، انطلاقًـا مـن أن الـرأي العـام هـو مـا سـبق وأن قدمتـه وسـائل إعـلام متحيـزة مـن معلومـات غـير صحيحـة وآراء متحيـزة، تخـدم مصالـح القـوى التـي تمتلـك أو تتحكـم في وسـائل الإعـلام، وتفـرض عليهـا مـا تقدمـه للمواطنـين مـن أحـداث وآراء.

لكـن الـرأي العـام الحـر هـو الأسـاس المتـين للديمقراطيـة، وهنـا إشـكالية التحـول الديمقراطـي في مـصر والوطـن العـربي، حيـث لا يوجـد رأي عـام واعـي وقـادر عـلى الاختيـار، وإذا وجـد رأي عـام فإنـه إمـا مكبـوت أو مقهـور وغـير قـادر عـلى التعبـير الحـر عـن نفسـه، ليـس فقـط بسـبب السـيطرة الحكوميـة عـلى وسـائل الإعـلام، واسـتخدامها في تزييـف وعـي المواطنـين تجـاه القضايـا والهمـوم الأساسـية وخلـق اهتمامـات بديلـة زائفـة -معركـة كـرة القـدم بـين مـصر والجزائـر كمثـال- بـل بسـبب وجـود قيـود كثـيرة سياسـية واقتصاديـة عـلى ممارسـة حقـوق الـرأي والتعبـير والحصـول عـلى المعلومـات، إضافـة إلى حقـوق وواجبـات المشـاركة السياسـية(٨).

إن المشـهد الإعلامـي المـصري، والـذي يتفاعـل ويتأثـر بالفضائيـات العربيـة، ويحفـل بالتنـوع وبالآراء المتعارضـة في الصحافـة الورقيـة والإلكترونيـة وقنـوات التليفزيـون الفضائيـة الخاصـة، قـد يضعـف مـن مقولـة تزييـف الـرأي العـام، وبـأن الحكومـة أو بعـض القـوى الاجتماعيـة قـادرة عـلى الهيمنـة والتوجيـه الإعلامـي، خاصـة مـع وجـود كثـير مـن المواقـع الإخباريـة عـلى الإنترنـت، واسـتخدام بعـض الناشـطين سياسـيًا لـ(الفيـس بـوك) وغيرهـا من المواقـع التي تنجح في عملية الحشـد والتشـبيك الاجتماعـي الافتراضي، إلا أن هـذا التنـوع يقتـصر عـلى الشـكل ولا يطـال المضمـون، ولا يترجـم إلى دائـرة الفعـل، أي المشـاركة السياسـية، وبالتـالي فـإن هـذا التنـوع قـد يفـرز أولاً: نوعًـا مـن التزييـف عـبر التنـوع في الشـكل والوسـائل والأشـكال الإعلاميـة المسـتخدمة. وثانيًـا: نوعًـا مـن الاهتـمام السـياسي السـلبي بالقضايـا والأحـداث

العامـة، دون أن يتحـول هـذا الاهتـمام إلى سـلوك أو مشـاركة سياسـية في أرض الواقـع، نتيجـة القيـود القانونيـة والسياسـية والاقتصاديـة المفروضـة عـلى المواطنـين.

فالخطـاب الإعلامـي المـصري، بمـا في ذلـك مـا تقدمـه بعـض الصحـف القوميـة، يكشـف وينتقـد كثـيرًا مـن وقائـع الفسـاد، كـما يتابـع الحيـاة الحزبيـة والبرلمانيـة باهتـمام كبـير، ويدعـو للمشـاركة السياسـية، ولكـن المواطنـين يكتفـون بالتلقـي السـلبي، أو مجـرد التعاطـف مـع المظلومـين دون الإقـدام عـلى أي فعـل سـياسي، أي أننـا أمـام نـوع مـن الاهتـمام السـياسي أو مـا يمكـن تسـميته المشـاركة السياسـية الافتراضيـة، مـن خـلال شاشـات التليفزيـون أو مواقـع الإنترنـت، وأعتقـد أن هـذا الاهتـمام السـياسي غـير المبـاشر يكتسـب طابعًـا هروبيًـا أو تنفيسـيًا.

<u>الإعلام وثقافة المشاركة:</u>

إن الخريطـة الإعلاميـة والسياسـية في مـصر تفـرز خطابًـا إعلاميًـا يتسـم بالتعـدد والـصراع، حيـث تتعايـش داخلـه خطابـات متصارعـة ومتنافسـة، وأحيانًـا متعاونـة، تنتجهـا قـوى وفعاليـات اجتماعيـة وسياسـية لهـا مصالـح وأيديولوجيـات متعارضـة، وضمـن هـذا التنـوع مـن الطبيعـي أن يحـدث تداخـل خطــابي واســتعارات مفاهيميــة وتأويــلات ومفاوضــات بــين الخطابــات ومنتجيهــا ومســتهلكيها، وأن تتعايـش وتتصـارع أفـكار الحداثـة مـع أفـكار ودعـوات سـلفية، سـواء كانـت سـلفيات دينيـة أو سياسـية، كذلـك مـن الطبيعـي أن تعـاد طـرح أفـكار وتصـورات خاصـة بالهويـات أو حقـوق المـرأة والإصـلاح السـياسي والمشـاركة السياسـية وحدودهـا وتقـدم تأويـلات متناقضـة، وذلـك بحسـب مصالـح وتوجهـات منتجـي الخطـاب، وبحسـب الظـروف والبيئـات الاجتماعيـة والسياسـية الداخليـة والخارجيـة.

وأعتقــد أن قضايــا الإصــلاح الســياسي والمشــاركة السياســية مــن أهــم الموضوعــات التــي تناولهـا الخطـاب الإعلامـي في مـصر خـلال السـنوات الخمـس الأخـيرة، لكـن هـذا التنـاول خضـع للتوظيــف الســياسي ســواء مــن الحكومــة وأحــزاب وقــوى المعارضــة، وبالتــالي فقــد غابــت الرؤيــة الثقافيــة للموضــوع، باعتبــار أن الإصــلاح والمشــاركة السياســية ترتبــط بمفهــوم الثقافــة

السياسـية، والتـي ينبغـي التركيـز عليهـا وترسـيخها في إدراك ووعـي المواطنـين، بـل وربمـا قبـل ذلـك ترسـيخها في وعـي وممارسـات رجـال الإعـلام.

مـن الصعـب الفصـل بـين المجالـين الإعلامـي والثقـافي، فالثقافـة هـي وعـاء عـام يشـمل الإعـلام في كل مضامينـه وأشـكاله وصـوره، وبالتـالي فـإن كل إعـلام هـو ثقافـة، وكل ثقافـة هـي اتصـال وإعـلام، فالثقافـة تحتـاج إلى أدوات اتصـال وتواصـل لـكي تتحقـق ماديًـا ويكتـب لهـا الانتشـار في عـصر ثـورة الاتصـال والمعلومـات، مـن هنـا يصـح القـول إن الخطـاب الإعلامـي مزيـج مـن الثقافـة بالمعنـى الواسـع للكلمـة، رغـم التوتـر والـصراع بـين ثقافـة الاسـتهلاك وثقافـة الإبـداع والإنتـاج ضمـن مكونـات هـذا الخطـاب، في الوقـت ذاتـه فـإن الخطـاب الإعلامـي هـو ممارسـة سياسـية واجتماعيـة بامتيـاز، مـن هنـا فـإن السـياسي يحـرص دائمًـا عـلى توظيـف الخطـاب الإعلامـي لتحقيـق مصالحـه، حتـى لـو كان ذلـك عـلى حسـاب القواعـد المهنيـة ومواثيـق الـشرف الإعلامـي، الأمـر الـذي أفقـد الخطـاب الإعلامـي مصداقيتـه بـين الجمهـور.

وغلبـة السـياسي عـلى الإعلامـي هنـا لهـا مسـتويات متعـددة، أولهـا: أن السـياسي بالمعنـى العـام للكلمـة يمـارس قيـودًا معلنـة وغـير معلنـة عـلى الخطـاب الإعلامـي، والثـاني: أن بعـض الأشـكال الرقابيـة التـي تفرضهـا الحكومـة، وتحديـدًا عـلى الصحـف القوميـة والإذاعـة والتليفزيـون الحكومـي، تؤثـر بالسـلب عـلى عمليـة صياغـة الخطـاب نفسـه، وتخلـق تشـوهات في بنيتـه، خاصـة عندمـا يفكـر منتجـو الخطـاب في هـذه القيـود أثنـاء عمليـة إنتاجـه أو ينتجـون الخطـاب وفـق مقاييـس الرقيـب.

ويعكس الخطاب الإعلامي كل توترات وصراعات السياسة والثقافة في المجتمع المصري، لكن الإشكالية أنـه مشـدود دائمًـا، ولدرجـة التبعيـة للسياسـة وللقيـود التـي تفرضهـا عليـه الحكومـة وأصحـاب المصالـح وشركات الإعلانـات، بينـما تمكـن الخطـاب الإعلامـي في كثير من المجتمعـات الغربية من الحفـاظ على درجة مـن الاسـتقلال النسـبي، فرضتهـا معايـير مهنيـة وأخلاقيـة، فضـلاً عن تحدي وسـائل الإعـلام الجديـد، والتي تتيـح لـكل مواطـن فرصًـا متعـددة للتعبـير عن رأيـه، أو نشر صـور وأفلام تهـدد محاولات فـرض الصمت أو

تشويه الحقائق وحجب الآراء التي كانت وسائل الإعلام والحكومات في كل أنحاء المعمورة تمارسها بسهولة قبل عقدين من الزمان.

إن المطلوب:

أولاً: وقبل كل شيء عدم تحميل الإعلام ما لا طاقة له به، فالإعلام لن ينجح في تفعيل المشاركة السياسية، طالما بقيت ترسانة القوانين المقيدة للحريات والقيود السياسية والاقتصادية، فضلاً عن ضعف بنية الأحزاب وتراجع مصداقيتها.

ثانيًا: ضرورة الاتفاق عبر الحوار والتفاوض بين الإعلاميين في كافة وسائل الإعلام الحكومية والخاصة وممثلي الأحزاب والقوى السياسية، على مفهوم وحدود المشاركة السياسية التي ينبغي تبنيها وحث الناس على تقبلها.

ثالثًا: التوصل إلى اتفاق بين وسائل الإعلام والعاملين حول أهمية وضرورة تقديم خطاب محفز وداعم للمشاركة السياسية، يتسم بالاستمرار والقدرة على تجاوز الخلافات السياسية والحزبية الضيقة، بحيث يلتزم بأعلى درجات المهنية في الأداء الإعلامي، مع محاولة حماية هذا الخطاب من محاولات التوظيف السياسي.

رابعًا: ضرورة صياغة ميثاق شرف إعلامي يشارك في صياغته كل العاملين في وسائل الإعلام الحكومية والخاصة، بحيث يغطي ما ينشر في الصحافة -الورقية والإلكترونية- والإذاعة والتليفزيون الحكومي والخاص، ويهدف هذا الميثاق إلى الارتقاء بلغة الخطاب الإعلامي، ويضع ضوابط للمنافسة الإعلامية، بحيث يراعي حقوق الجمهور في المعرفة، ويحترم خصوصية المواطنين والآداب العامة، ويميز بين الإعلام والدعاية والإعلان، ويضمن حقوق الإعلاميين في مواجهة المالكين لوسائل الإعلام.

وأعتقد أن التوصل إلى هذا الميثاق وتفعيله من شأنه أن يرتقي بمهنية الإعلام المصري، ومن ثم مصداقيته وقدرته على التأثير.

المراجع:

١- انظر على سبيل المثال، نادية سالم، تأثير وسائل الإعلام على عملية المشاركة السياسية عند المواطن المصري- دراسة تجريبية على عينة من الريف، القاهرة، المجلة الاجتماعية، العدد ٢و٣، مايو وسبتمبر ١٩٨٠.

٢- محمد سيد محمد علي عتران، دور الاتصال في عملية المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، دراسة تطبيقية مقارنة بين قريتين مصريتين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩١.

٣- فياض قازان، الإعلام والحداثة والتنمية في دول الخليج العربي، بيروت، ١٩٩٩، ص٨٩.

4- Garth s. jowett, (1987) propaganda & communication, the re-emergence of research tradition, journal of communication, winter 1987, Vol.37. PP.97 – 114.

5-L. Bogart (1976) Premises for Propaganda, the united states information agency's operating in the cold war, New York, free pres, pp.195 – 196.

6 -Garth S. jowett, op.cit.

٧- محمد قيراط، اغتصاب الحشود وصناعة الرأي العام، صحيفة البيان الإماراتية، ٢ سبتمبر ٢٠٠٥.

٨- محمد شومان، إشكاليات قياس الرأي العام، مصر نموذجًا، القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر، ١٩

***

الفصل الثالث

الإعلام المصري في ظل ثورة متعثرة ودولة عائدة

أولا: تحولات الإعلام المصري بعد الثورة

العلاقة بين الإعلام والثورة المصرية بالغة الثراء والتعقيد، فعلاقة التأثير المتبادل تبدو قوية وواضحة في كثير من المواقف، وملتبسة في بعض المواقف، وإجمالًا فإن تأثر الإعلام بالثورة أهم وأكبر من تأثير الإعلام في صنع الثورة، فقد ألغيت وزارة الإعلام، وعادت ثم ألغيت، وشهد الخطاب الإعلامي -القول والممارسة- بعد الثورة تحولات عميقة وواسعة تبشر بإنتاج وتداول خطاب جديد، ربما أكثر حرية، ولكنه أكثر إذعانًا للسياسة ولرأس المال، وأكثر ابتعادًا عن القواعد المهنية ومواثيق الشرف الإعلامي.

في عصر مبارك قدم الإعلام الخاص والحزبي -رغم كل القيود- خطابًا نقديًا ساعد في التمهيد للثورة، ومكن الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي الشباب من التواصل والحشد والتعبئة في العالم الافتراضي، والانتقال بقوة وحسم إلى أرض الواقع، الأمر الذي وسع من دائرة مستخدمي الإعلام الجديد، ودعم مشروعيته، ومنحه قوة تأثيرية كبيرة، خضعت لكثير من المبالغات، بوصفه أداة رئيسية للثورة وللتواصل والتأثير في الرأي العام. من هنا انشغلت عديد من الوزارات والهيئات فى إطلاق صفحات خاصة على الفيس بوك، رغم أن نسبة الأمية الأبجدية والأمية الرقمية تزيد عن ٦٠ ٪ من إجمالي عدد السكان فى مصر.

المبالغة في دور وسائل الإعلام الجديد، يقابلها حالة من الاستهانة بالإعلام الحكومي الذي يتكون من عشرات الصحف الحكومية، واتحاد للإذاعة والتليفزيون يبث ٢٣ قناة تليفزيونية وعشرات من الإذاعات، ويعمل به حوالي ٤٣ ألف موظف وإعلامي!!، وقد تحولت هذه الآلة العملاقة في عصر مبارك إلى وحش دعائي، يتلاعب بعقول وعواطف المصريين، ويشن بشكل منتظم وممنهج حملات تشويه ضد حركات ورموز المعارضة، ومع بداية أحداث الثورة تجاهل الإعلام الحكومي ما يدور في أرض الواقع، وقام بتزييف

الحقائق والتلاعب بوعي ومشاعر المواطنين، وكانت تغطية الإعلام الحكومي بحكم التعود تابعة لحركة النظام السياسي، ومماثلة له في البطء والعجز، ومن ثم ذهب الخطاب الإعلامي الحكومي، كما ذهب النظام، إلى إنكار حدوث انتفاضة ٢٥ يناير، وشيطنة الثوار، فهم عملاء ومأجورون!!. واقتصر الخطاب الإعلامي على إشارات محدودة للغاية وغير دقيقة عن تظاهر عشرات من الشباب؛ لذلك عندما سقط نظام مبارك جاء تحول الإعلام الحكومي إلى تأييد الثورة صادمًا وفاقدًا للمصداقية، ومثيرًا للشفقة المهنية والأخلاقية، فالإعلاميون أنفسهم الذين كانوا يهاجمون الثورة تحولوا خلال أيام بعد سقوط نظام مبارك إلى مؤيدين للثورة، بل ومنظرين لمسيرتها وللمخاطر التي تهدد نجاحها!!

سقط الإعلام الحكومي في امتحان المهنية والمصداقية أثناء الثورة، ومايزال غير قادر على تصحيح صورته وصورة الإعلاميين العاملين فيه، واستعادة قدرته التأثيرية، فقد فتحت الثورة ملفات الفساد المالي والإداري في الإعلام الحكومي، والتفاوت الهائل في الأجور بين العاملين في الإعلام الحكومي (ديون الإذاعة والتليفزيون حوالي ٢,١ مليار دولار)، وهيمنة مباحث أمن الدولة والحزب الوطني على سياسات الإعلام واختيار العاملين وترقيتهم، من هنا أصاب الارتباك الإعلام الحكومي فقد سقطت المنظومة الأمنسياسية التي كانت تحركه وتوجهه، وبدا عاجزًا رغم تأييده للثورة عن فهم الأحداث وملاحقتها، فأغلب العاملين في الإعلام الحكومي تعودوا على تلقي الأوامر والتعليمات وتنفيذها، ولم يتعلموا أو يمارسوا على الإطلاق حرية العمل الإعلامي وضرورة الالتزام بالمهنية.

وضاعف من حالة الارتباك قرارات خاطئة لحكومة الثورة أدت لتدهور الأداء الإعلامي، نتيجة غياب الرؤية وعدم الرغبة والقدرة على إحداث تغييرات حقيقية، من هنا استمرت أخطاء الإعلام الحكومي، فبالغ أحيانًا في استضافة تيارات سياسية على حساب تيارات أخرى، وتعجل في أحيان أخرى استعادة جماهيره فارتكب تجاوزات مهنية غير مقبولة وتقوم على المبالغة ونشر الشائعات، لكن يظل الخطأ الأكبر هو محاولته

البحث عن سيد جديد ينافقه ويثبت له ولاءه، ووجد كثير من الإعلاميين هذا السيد في كيان المجلس العسكري والمشير طنطاوي رئيس المجلس العسكري الحاكم، لكن الرجل وللحق تجنب الظهور الإعلامي، رغم كثرة حفلات النفاق ومحاولات صناعة الفرعون في الإعلام الحكومي.

في المقابل بدا الإعلام الخاص والحزبي في صورة المنتصر، فأغلب القنوات والصحف أيدت الثورة أو قدمت تغطية متوازنة في حدود ما سمحت به قيود الرقابة الأمنية، وثمة مؤشرات عديدة تؤكد تفوق الإعلام الخاص والحزبي على الإعلام الحكومي فيما يتعلق بالانتشار والتوزيع والدخل من الإعلانات، والأهم في التغطية الإعلامية الأقرب للتوازن، لكن أغلب المؤشرات المتداولة تفتقر للدقة، كما أنها تظل مؤشرات خادعة، فهي تقارن بين إعلام حكومي بيروقراطي -ثبت فشله- وإعلام خاص يبحث عن الربح ويعكس مصالح سياسية واقتصادية لعدد من كبار رجال الأعمال في مصر سواء في عصر مبارك أو الثورة!!، لذلك يتورط الإعلام الخاص في كثير من الممارسات غير المهنية والبعيدة تمامًا عن مواثيق الشرف الإعلامي، الأمر الذي يحتم ضرورة البحث الجاد في واقع ومستقبل الإعلام المصري الحكومي والخاص والحزبي، من منظور جديد يتماشى مع روح وأهداف ثورة ٢٥ يناير.

فمن غير المقبول أن يستمر الإعلام الحكومي تابعًا لسياسة الحكومة على حساب الصالح العام للمجتمع، ووفق قوانين قديمة صدرت في ظل نظام مبارك الاستبدادي، وقبل ظهور البث الفضائي والإنترنت، ومن غير المقبول أن تتبع القنوات الخاصة هيئة الاستثمار، وتعمل بدون قانون إعلامي، وبدون مدونات سلوك وسياسات تحريرية معلنة، وبدون مواثيق شرف، ومن الغريب أيضًا ألا تكون هناك نقابة أو نقابات مستقلة تدافع عن حرية ومصالح العاملين في الإذاعة والتليفزيون الخاصة والعامة، ولا يمكن استمرار هذه الأوضاع في ظل عملية التحول الإعلامي، وإطلاق حرية إصدار الصحف والقنوات بدون الحصول على موافقات أمنية.

ثانياً: تحولات الرأي العام المصري

قدمت ثورة يناير حالة نموذجية لدراسة نشأة وظهور رأي عام متحرر من الاستبداد والقمع البوليسي، فقد توافرت شروط المجال العام بحسب نظرية «هابرماس» الشهيرة، وتحولت ميادين الثورة والإعلام الجديد والقديم إلى ساحات لنقاش ديمقراطي حقيقي، ومشاركة جماهيرية واسعة، والأهم حرية التعبير عن المواقف والاتجاهات المختلفة، سواء من خلال القول أو الحشد والتعبئة ثم التظاهر السلمي.

لم يشهد تاريخ مصر المعاصر وعلى مدار أكثر من عامين هذه الحالة؛ لذلك يمكن القول بظهور وتبلور رأي عام واعي وحقيقي، حاولت بعض استطلاعات الرأي العام رصده وربما تشويهه، لكن ظل هذا الرأي العام الحر أحد أهم مكتسبات الثورة، وفي الوقت ذاته أحد مجالات الصراع بين قوى الحكم والمعارضة، فكل منهما يحاول السيطرة عليه وتوجيهه إلى صالحه، بوسائل أقلها مشروع، وأكثرها غير مشروع، بل وغير أخلاقي، من هنا يمكن أن نفهم:

أولًا: حملات الثوار ومدعي الثورة على ما يسمى بحزب الكنبة، والذي يمثل أغلبية المصريين الذين لا يشاركون لأسباب مختلفة في المظاهرات أو الأحزاب، لكن أعتقد أن هذه الأغلبية تمثل الجمهور المتابع للقنوات الفضائية وربما الفيس بوك، وشاركت وربما للمرة الأولى في حياتها في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وبالتالي لا يمكن التهوين من أهميتها، أو التقليل من وعيها السياسي.

ثانيًا: حرص السلطة التنفيذية على القضاء على المجال العام أو تشويهه من خلال إصدار قوانين وفرض إجراءات من شأنها تقييد حرية الإعلام والإعلاميين، والقضاء على حرية التظاهر، والتضييق على الجمعيات الأهلية، وحصار وسائل الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي.

ثالثًا: القضاء على الطابع السلمي للثورة، والذي يعد أحد شروط تفعيل المجال العام؛ لأن السلمية ببساطة تضمن توسيع قاعدة المشاركين في النقاش العام والتظاهر السلمي، من هنا قد نفهم الطرف المستفيد من أحداث العنف التي شهدتها مصر بعد ٢٥ يناير وصولًا إلى العمليات الإرهابية في سيناء والمدن المصرية، ومن الممكن اليوم أن نفهم الأطراف المستفيدة من الأحداث التي وقعت في محمد محمود ومجلس الوزراء أثناء حكم المجلس العسكري (٢٠١١:٢٠١٢)، سبقها اعتداء على مقار الإخوان والحرية والعدالة، ثم مهاجمة الإخوان لمتظاهري الاتحادية وحصار الدستورية، مما ولد في المقابل ممارسات عنف لدى بعض شباب الثورة، وأخيرًا لابد من تحليل وفهم مسار العمليات الإرهابية بعد ٣٠ يونيو، ومن المستفيد في الداخل والخارج من استمرار هذه العمليات، بالرغم من عدم قدرتها على إسقاط نظام الرئيس السيسي.

رابعًا: الخلط المتعمد بين الدين والسياسة سواء في مواد دستور ٢٠١٢، والتوظيف السياسي للإسلام على يد جماعة الإخوان وحزب النور، واستمرار الأحزاب الإسلاموية بعد ٣٠ يونيو من دون تنظيم عملها على أسس فصل الدين عن السياسة، واحترام الحريات العامة وحقوق المواطنة، ما يعني مزيدًا من الاستخدام والتوظيف السياسي للدين (الثابت والمقدس) في الصراع السياسي (المتغير والمتلون)، الأمر الذي يقود إلى تشويه وتصفية المجال العام؛ لأن الدين وما يرتبط به من مشاعر وعواطف يؤثر بالسلب على موضوعية النقاش العام وعقلانية المواقف السياسية، لاسيما وأن أغلبية فصائل التيار الإسلامي تدّعى أنها تمثل الإسلام أو على الأقل ترى أن رؤيتها وبرنامجها السياسي الأقرب إلى الدين، ولاشك أن هزيمة الإخوان وتعدد الأحزاب ذات المرجعية الدينية سيقوض من كل هذه الادعاءات، ويفقدها المعنى والدلالة.

خامسًا: التعارض بين التوظيف السياسي للدين والمجال العام مثار نقاش فكري طويل وممتد، لكن تكفي الإشارة إلى أن هناك بعض الآراء التي تشترط فصل الدين عن

السياســة لضــمان تشــكيل مجــال عــام حقيقــي، وبالتــالي ظهــور رأي عــام واع ويتســم بالعقلانيـة، ولكـن مـن قـال إن الـرأي العـام عقـلاني دائمًـا، وأنـا شـخصيًا مـن أنصـار لاعقلانيـة الـرأي العـام في أغلـب الأحيـان، ومـن أنصـار إمكانيـة ظهـور مجـال عـام، رغـم الخلـط بـين الديـن والسياسـة، لأننـا هنـا إزاء خصوصيـة مجتمعيـة تختلـف عـن المجتمـع الأوربي الـذي ظهـر فيـه مفهـوم المجـال العـام، صحيـح أن المجـال العـام الـذي تزامـن مـع ثـورة ينايـر خـلا مـن الشـعارات الدينيـة والتوظيـف السـياسي للإسـلام، لكـن هـذا الوضـع تغـير تدريجيًـا في ظـل حكـم العسـكر والتفاهـم بـين العسـكر والإخـوان، برعايـة واشـنطن ورغبتهـا في تجريـب الإسـلام السـني المعتـدل في الحكـم.

مـن هنـا تنامـى الحضـور الدينـي في المجـال العـام، لكنـه لم يقـض عـلى حيويـة وتنـوع المجـال العـام، وإن كان قـد نجـح في تشـويهه مـن خـلال دغدغـة مشـاعر قطاعـات واسـعة مـن المواطنـين لانتخـاب الإخـوان والسـلفيين في أول برلمـان بعـد الثـورة، لكـن حالـة تشـويه المجـال العـام وتزييـف الـرأي العـام توقفـت، واسـتعاد الـرأي العـام قدرتـه عـلى التمييـز بـين السياسـة والديـن، فالإخـوان والسـلفيين لا يمثلـون الإسـلام، ولا يوجـد انطبـاق بينهـم وبـين الإسـلام، عـلاوة عـلى افتقارهـم للكفـاءة والقـدرة عـلى إدارة الدولـة وتقديـم نمـوذج أخلاقـي في العمـل السـياسي؛ لذلـك انقلـب الـرأي العـام عليهـم في الانتخابـات الرئاسـية عـام ٢٠١٢، حيـث حصـل مرشـحو الإسـلام السـياسي عـلى عـدد مـن الأصـوات يقـل عـن مرشـحي القـوى المدنيـة في الجولتـين الانتخابيتـين، وأعتقـد أن أي انتخابـات نزيهـة لـن تضمـن فـوز الإخـوان والسـلفيين بالأغلبيـة، كـما أن أي اسـتطلاع مسـتقل للـرأي العـام سـيظهر تراجـع شـعبية خيـار الإسـلام السـياسي.

***

ثالثاً: القوة الثورية للسلطة الخامسة

مـع زيـادة القـوة المعنويـة والرمزيـة للصحافـة والإذاعـة والتليفزيـون تحـدث العلـماء في القـرن المـاضي عنهـا كسـلطة رابعـة، أمـا الآن فالحديـث يـدور منـذ سـنوات عـن فضـاء الإنترنـت وشـبكات التواصـل الاجتماعـي (الميديـا الجديـدة) كسـلطة خامسـة، تختلـف عـن السـلطة الرابعـة وتنافسـها، حتـى أنهـا بحسـب آراء بعـض الخـبراء قـادرة خـلال سـنوات قليلـة عـلى إلغـاء السـلطة الرابعـة، واحتـلال مكانتهـا!!

السـلطة الخامسـة نجحـت في تفعيـل المراقبـة المجتمعيـة عـلى أداء السـلطة التنفيذيـة والتشريعيـة والقضائيـة، أي السـلطات الثـلاث المعروفـة، وقـادرة أيضًـا عـلى تشـبيك العلاقـات بـين فئـات وقطاعـات داخـل المجتمـع لديهـم مصالـح مشـتركة، كـما أن السـلطة الخامسـة نجحـت في حشـد الملايـين في أوكرانيـا وأسـبانيا وفنزويـلا ومـصر وبقيـة دول الربيـع العـربي ضـد الحكومـات الاسـتبدادية وإسـقاطها، والأدهـى أن السـلطة الخامسـة تسـتطيع مراقبـة السـلطة الرابعـة (الإعـلام) وفضـح سـلبياتها.

إن السـلطة الخامسـة تتيـح للمواطنـين الحصـول عـلى الأخبـار والمعلومـات والآراء تمامًـا كالسـلطة الرابعـة، لكـن السـلطة الخامسـة تتيـح للمواطـن القـدرة عـلى التواصـل الفـوري والواسـع المـدى مـع بقيـة المواطنـين في بلـده وفي دول العـالم، أيضًـا فـإن آليـات الرقابـة والمنـع أقـل تأثـيرًا في فضـاء الإنترنـت مقارنـة بفضـاء الإعـلام التقليـدي (السـلطة الرابعـة)، طبعًـا هنـاك رقابـة عـلى الإنترنـت في بلـد كبـير مثـل الصـين، ولكـن المدونيـن والنشـطاء قادريـن عـلى تضليـل الرقابـة والوصـول بحريـة للمعلومـات والتفاعـل مـع النـاس، مـن هنـا عُرفـت تكنولوجيـا الإنترنـت والتشـبيك وتضليـل الرقابـة بتكنولوجيـا الحريـات، وهـي تكنولوجيـات متاحـة ورخيصـة وسـهلة التعلـم وسريعـة الانتشـار، مـن خـلال عمليـات التشـبيك التـي لا تنتهـي، ولا يعـرف أحيانًـا مـن أيـن بـدأت؟ ومـن أطلقهـا؟.

وكان عـالم الاجتـماع الأسـباني مانويـل «كاسـتلز Manuel Castell» قـد تحـدث باسـتفاضة عـن الشـبكات ودورهـا في المجتمـع، وظهـور مـا يعـرف بالمواطـن الشـبكي، والـذي يرتبـط بعديـد من الشـبكات المحليـة والدوليـة، والأهـم أن الظاهـرة في بدايتهـا، أي أن هنـاك فـرص هائلـة لانتشـار ونمـو التشـبيك والمواطـن عـلى الشـبكة، والـذي يبـادل الواقـع المـادي بالواقـع الافـتراضي، وينتقـل بينهـما بسـهولة، مـا يثـير تحديـات مـن نـوع جديـد بشـأن الحـدود بـين مـا هـو افـتراضي ومـا هـو حقيقـي، وكيـف سـتكون العلاقـة بـين البـشر، ومـا هـو مفهـوم التعليـم والعمـل وغيرهـا مـن المفاهيـم والعمليـات التـي قامـت عليهـا الحضـارة الإنسـانية؟ أسـئلة صعبـة.. ومـا يهمنـا هنـا هـو كيفيـة الحصـول عـلى المعلومـات وإنتاجهـا وتداولهـا بحريـة بـين النـاس عـبر شـبكات محليـة ودوليـة، ومـن دون رقابـة أو سـيطرة حكوميـة أو هيمنـة الرأسـمالية وامبراطوريـات الإعـلان.

وأتصـور أن البدايـة يجـب أن تكـون بمنـع احتـكار مـزودي خدمـات الإنترنـت للمواطنـين، وإتاحتهـا بسرعـات مناسـبة وأسـعار في متنـاول الجميـع، في إطـار سـوق تنافـسي حقيقـي بـين مـزودي خدمـات الإنترنـت، أيضًـا مـن المهـم وضـع ضوابـط ومواثيـق شرف بـين المواطنـين عـلى الشـبكة بشـأن دقـة إنتـاج ونقـل الأخبـار والمعلومـات، لأن هنـاك مـن يسـتخدم مواقـع التواصـل الاجتماعـي للدعايـة وترويـج الشـائعات، ولاشـك أن توعيـة المواطنـين وتطويـر قدراتهـم النقديـة عـلى الشـبكة، كفيـل بالحـد مـن تحويـل السـلطة الخامسـة إلى سـاحة لنـشر الأكاذيـب والفـتن، وهنـا لابـد مـن نـشر مزيـد مـن مواقـع ومحـركات البحـث المجانيـة القـادرة عـلى تدقيـق المعلومـات والكشـف عـن التزويـر في الصـور وأفـلام الفيديـو.

أخـيرًا علينـا أن نفكـر طـول الوقـت في أن القـوة الثوريـة للسـلطة الخامسـة لم تكشـف عـن كل الفـرص والمحاذيـر والمخاطـر التـي تحملهـا إلى البشريـة، فهـذه السـلطة ماتـزال في بدايـة تشـكلها، وأمامهـا طريـق صعـب لا يمكـن توقـع مسـاراته المسـتقبلية بدقـة، خاصـة وأن أمامنـا قصـص نجـاح مبهـرة في مـصر وأوكرانيـا، وقصـص تعـثر وفشـل أيضًـا في مـصر وأوكرانيـا!! والصـين وروسـيا، وهـذا الفشـل مرتبـط بالقمـع والأيـدي الخشـنة عـلى أرض الواقـع، والتـي مـا تـزال -وإلى حـين- قـادرة عـلى إربـاك أو حصـار السـلطة الخامسـة.

رابعاً: تراجع الإعلام المصري

تنتهي أدبيات الإعلام والسياسة إلى وجود صلات قوية وتأثير متبادل بينهما، لكن هذا التداخل لا يمنع من وجود قواعد قانونية وسياسية ومعايير مهنية ومواثيق شرف إعلامي، تحدد حدود ما هو سياسي وإعلامي، وحتى إذا انتهك البعض تلك الحدود -وكثيراً ما يحدث في الديمقراطيات العريقة- تظل هناك قواعد وآليات للضبط والمراقبة سواء مارسها الإعلاميون أنفسهم ونقاباتهم المهنية أو المجتمع.

لكن في مصر الوضع مختلف، والحدود متداخلة؛ لأن الأطر القانونية والهياكل التنظيمية الخاصة بالإعلام الموروثة من حكم مبارك لا تكفي لتحقيق الضبط الذاتي للإعلام والمراقبة المجتمعية، حيث كان الطابع الاستبدادي للنظام وأجهزته الأمنية يقوم بعملية الضبط وفق معايير تخدم عمليات تزييف وعي الجمهور وخلق نوع من القبول العام بالأوضاع القائمة، لكن انهيار منظومة الاستبداد والأمن خلق فجوات متعددة، وأدى إلى ما يشبه الفوضى بين الإعلام والسياسة، حيث سجلت سنوات الثورة محاولات جادة من الإعلاميين لرفع هامش حرية الإعلام، وفي الوقت نفسه أعلى معدلات في تسييس الإعلام على حساب المهنية واحترام مواثيق الشرف الإعلامي، وانتهاك خصوصية المواطنين وتشويه المعارضين، علاوة على اضطهاد الإعلاميين، من هنا تراجع ترتيب حرية الصحافة والإعلام في مصر في تقارير عديد من المنظمات الدولية المعنية بهذا الشأن.

أعتقد أن الإعلام عانى من آثار وتداعيات التحول الديمقراطي المتعثر لمصر والذي جاء بعد ثورة غير مكتملة، وربما يكون الإعلام نفسه قد شارك في صناعة هذا التعثر، لكن الأهم أن كل الأطراف المتصارعة التي وصلت إلى السلطة (المجلس العسكري والإخوان والحكم الحالي) قد لعبت الدور الأكبر في الحد من حرية الإعلام، حيث أبقت على الأطر القانونية والتنظيمية الموروثة من عصر مبارك ووظفتها لصالحها، ولم يسع أيًا

منهـا إلى تغيـير أوضـاع الإعـلام بشـكل جـاد، بمـا يضمـن حريتـه وتفعيـل دوره في عمليـة التحـول الديمقراطـي، عـلي الرغـم مـن ادعـاء السـلطات الثـلاث حرصهـا عـلى حريـة الإعـلام واسـتقلاله!!، وأعتقـد أن هـذا الحكـم العـام يظـل صحيحًـا رغـم وجـود بعـض الاختلافـات في مسـتويات المنـع والتسـامح في ممارسـة كل سـلطة، وإن كان الحكـم الأخـير أكثرهـا تشـددًا في المنـع واضطهـاد الإعلاميـين واسـتبعاد أو تهميـش أصـوات المعارضـة.

فالمجلـس العسـكري (٢٠١١-٢٠١٢) بقيـادة المشـير طنطـاوي حافـظ عـلى وزارة الإعـلام وتبعيـة الإعـلام العـام للحكومـة مـن خـلال التحكـم في تعيـين أعضـاء المجلـس الأعـلى للصحافـة واتحـاد الإذاعـة والتليفزيـون، فضـلًا عـن تبعيـة القنـوات الفضائيـة الخاصـة لهيئـة الاسـتثمار، والتـي تتعامـل مـع تلـك القنـوات كمشروعـات اسـتثمارية-، وليـس كمؤسسـات إعلاميـة تعمـل في مجـال الإعـلام وصناعـة الأخبـار وتشـكيل الـرأي العـام، لكـن ارتفـاع الطلـب عـلى الحريـة بعـد الثـورة مبـاشرة سـمح للإعـلام الحكومـي بالتحـرر نسـبيًا ولعـدة أشـهر مـن قبضـة الدولـة، كـما سـمح، وهـذا هـو الأهـم، بظهـور عـشرات الصحـف والقنـوات الخاصـة التـي يفتقـر تمويلهـا وآليـات عملهـا للشـفافية والإفصـاح والالتـزام بمعايـير العمـل المهنـي ومواثيـق الـشرف الإعلامـي، والمفارقـة أن سـخاء الإنفـاق عـلى قنـوات وصحـف رجـال الأعـمال (ميديـا رجـال الأعـمال) بغـض النظـر عـن المـردود الاقتصـادي والخسـائر المحققـة، قـد مكنهـا مـن التفـوق عـلى الصحـف والقنـوات الحكوميـة في معركـة التأثـير في الـرأي العـام، حيـث حظيـت ميديـا رجـال الأعـمال بمعـدلات قـراءة ومشـاهدة أعـلى مـن ميديـا الحكومـة خـلال أشـهر قليلـة، ويرجـع ذلـك لأسـباب كثـيرة منهـا تراجـع مصداقيـة ميديـا الحكومـة التـي كانـت تسـبح بإنجـازات عـصر مبـارك، وأداؤهـا البيروقراطـي البطـيء، ومعاناتهـا مـن الديـون والمطالـب الفئويـة لعـشرات الألـوف مـن الإداريـين والإعلاميـين العاملـين فيهـا.

ولم يحـاول الإخـوان في عـام حكمهـم السريـع والمـأزوم (٢٠١٢-٢٠١٣) تغييرالأوضـاع السـابقة، وإنمـا حافظـوا عليهـا مـع محاولـة توظيفهـا لصالحهـم (أخونـة الإعـلام) مـن خـلال

سيطرتهم على الرئاسة ومجلس الشورى، وقاموا بتعيين بعض الإعلاميين الإخوان أو المتعاطفين معهم علاوة على الانتهازيين في المجلس الأعلى للصحافة وفي رئاسة تحرير الصحف وفي الإذاعة والتليفزيون، لكن مخطط أخونة الإعلام تعثر بسبب مقاومة الإعلاميين في الإعلام الحكومي والخاص، ولعبت ميديا رجال الأعمال الدور الأهم في معارضة حكم الإخوان، وهو ما أدى إلى زيادة التسييس في الإعلام وتعميق الانقسام والاستقطاب السياسي والثقافي في المجتمع، حيث دافعت الصحف والقنوات الإسلاموية وقناة الجزيرة عن حكم الإخوان، وهنا ثمة جدل ونقاش حول هل عكس الإعلام هذا الاستقطاب أم عمق منه وضخمه؟، وكذلك حول مدى قدرة الإعلام على إسقاط حكم الإخوان؟، بمعنى هل ضخم إعلام رجال الأعمال المتحالف مع جبهة الإنقاذ أخطاء الإخوان أم قدمها للجمهور، وبالتالي تحرك لإسقاط حكم مرسي؟، طبعًا إجابة الإخوان تتهم الإعلام بصناعة الأحداث وتشويه منجزات حكم مرسي، والتي أعتقد شخصيًا أنها لم تحدث في أرض الواقع، وإلا أدركها المصريون، وبالتالي لم يصدقوا إعلام المعارضة، لأن الإعلام مهما كانت قوته وتأثيره لا يمكن أن يصنع الأحداث ويحرك الجمهور للفعل السياسي، إلا في حدود وفي ظروف خاصة، لا يكتب لها الاستمرار أو النجاح في تحقيق تغيير سياسي كبير بحجم ما حدث مثلًا في ٣٠ يونيو.

وحدد دستور ٢٠١٤ خارطة طريق معقولة لإصلاح وتطوير الإعلام، لكن لم تتغير القوانين والتنظيمات الإعلامية الموروثة عن عصر مبارك، أو عصر مرسي، وهو ما سمح بإغلاق القنوات الإسلاموية الخاصة، وحشد الإعلام الحكومي والخاص لتأييد خارطة الطريق ودعم الحل الأمني في مواجهة الإخوان على حساب الحل السياسي، مع زيادة ملحوظة في:-

١- منع أو تهميش أصوات المعارضة، حتى أصبح الإعلام المصري هو إعلام الصوت الواحد تقريبًا.

٢- استمرار تراجع تأثير الصحف والقنوات الحكومية لصالح إعلام رجال الأعمال والقنوات العربية والأجنبية (الناطقة بالعربية)، مع ملاحظة أن قناة الجزيرة وأخواتها ماتزال تلعب دورًا في الإبقاء على حالة الاستقطاب والانقسام في الرأي العام.

٣- تنامي دور الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي، التي تقدم إعلامًا موازيًا وفعالًا بين الشباب (أغلبية المجتمع)، لكنها تعاني من نقص المصداقية وتحولها إلى منصات للاستقطاب والتشاحن بين مؤيدي ومعارضي النظام.

٤- استمرار مستويات التسييس والتوظيف السياسي والدعائي ضد رموز المعارضة المدنية للحكم الانتقالي، وفي مقدمتهم شباب الثورة، حيث أذاعت قنوات خاصة تسجيلات مجهولة المصدر تتهم ناشطين بالتعاون مع جهات أجنبية وتلقي أموال، من دون أن تقدمها للنيابة والقضاء، ما أشاع حالة من المحاكمات الإعلامية الشعبوية التي تضر بهيبة القضاء ومصداقية الإعلام الذي تجاوز في بعض ممارساته الحد الأدنى من المهنية ومواثيق الشرف الإعلامي، والغريب أن خارطة الطريق في ٣ يوليو قد نصت على كتابة ميثاق شرف إعلامي، ومع ذلك لم تتحرك الرئاسة أو الحكومة لتفعيل هذا البند، والأغرب أن آلاف العاملين في الإذاعة والتليفزيون الحكومي والخاص ليس لهم نقابة تدافع عن مصالحهم وتضع ميثاق شرف إعلامي، ولا يبقى سوى ميثاق شرف للصحفيين لا يطبق بفاعلية، ويحتاج لتطوير لاستيعاب التغيرات في المهنة، وزيادة حضور وتأثير الصحافة الإلكترونية.

***

خامساً: حزب الكنبة التليفزيوني

ظهر تعبير حزب الكنبة بعد ٢٥ يناير لوصف قطاع عريض من المصريين ليس لهم علاقة بالثورة والمشاركة السياسية إلا من خلال مشاهدة التليفزيون، والتعبير يصف ظاهرة استهلاك الجمهور في المجتمع الحديث لبرامج التليفزيون، وحالة التلقي السلبي والاستسلام العقلي والروحي لجمهور كسول يصدق كل ما يقدمه التليفزيون، والحقيقة أن بحوث الإعلام اهتمت بهذه الظاهرة وتحدثت عنها كثيرًا، لكن ربط الظاهرة بالكنبة ومتابعة أحداث الثورة كان بلا شك عبقرية مصرية خاصة.

حزب الكنبة التليفزيوني كان موجودًا قبل ٢٥ يناير، لكنه لم يكن يتابع البرامج السياسية، ومع الثورة وحالة الارتباك والشك في المستقبل بدأ يتابع كل ما هو سياسي، لكنه ظل يستهلكه بنفس الطريقة السلبية التي كان يتابع بها برامج التليفزيون قبل الثورة، أي الاستهلاك بدون تفكير أو عقلية ناقدة، وللأسف استغلت القنوات التليفزيونية المصرية (الخاصة والحكومية) والأجنبية وفي مقدمتها الجزيرة حزب الكنبة، وتلاعبت بمشاعره ولم تهتم كثيرًا بعقله، فأطلقت برامج التخويف والإثارة السياسية، وروجت لفزاعات ضياع الأمن، والمؤامرة الخارجية، وانهيار الدولة، والحرب الأهلية، والتكفير، والتخوين.. إلى آخر تلك الفزاعات التي زيفت وعي حزب الكنبة، لكنها أيضًا ضاعفت من مخاوفه وعدم ثقته بالعالم من حوله، لذلك ظل وفيًا لكنبته قاعدًا عليها لا يفارقها!! ولا يشارك في الفعل السياسي، ومع ذلك هناك من قال إن تطوير التجربة الديمقراطية رهن بتحريك وإدماج حزب الكنبة في الحياة السياسية، في المقابل هناك من روج لنظرية تآكل حزب الكنبة وتحوله إلى أقلية، حيث شارك أغلبية المصريين بما فيهم طبعًا حزب الكنبة في ثورة ٣٠ يونيو.

صحيح أن قطاع من حزب الكنبة شارك في ٣٠ يونيو، لكنه سرعان ما عاد إلى الكنبة!!، بدليل ضعف نسبة المشاركة في الاستفتاء على الدستور والتي كانت ٣٨ ٪ فقط من الناخبين، وبالتالي يمكن القول بأن الأغلبية ما تزال بعيدة عن الفعل السياسي،

والجديـد هنـا أنهـا ابتعـدت عـن متابعـة الأحـداث السياسـية والنقـاش العـام!!، فقـد أكـد لي أصدقـاء وأقـارب مـن حـزب الكنبـة "أنهـم تعبـوا مـن السياسـة".. "ومـش عارفـين مـين صـادق ومـين كـداب".. "سـبنا دول.. ودول.. وبنشـوف ماتشـات وأفـلام ومسلسـلات"!!

هـذه الإجابـات تعنـي أن حـزب الكنبـة التليفزيـوني يشـعر بالحـيرة والاغـتراب، وعـدم الفهـم، فالأحـداث كثـيرة ومتلاحقـة، ومواقـف النخـب السياسـية والإعلاميـة تتغـير وتتلـون، وبالتـالي انـصرف حـزب الكنبـة عـن كل مـا هـو سـياسي لأنـه لا يقـدم يقينًـا، وهنـاك حالـة مـن التنـوع والانقسـام في الروايـات مـا بـين القنـوات المصريـة وقنـوات الجزيـرة وأخواتهـا، عـلاوة عـلى سرديـات وشـائعات الإخـوان في الشـارع، وبالتـالي بـات حـزب الكنبـة حائـرًا ومتشـككًا في تصديـق مـا يقـدم إليـه مـن أخبـار أو وعـود، خاصـة وأنـه خـلال سـنوات الثـورة شـبع كلامًـا ووعـودًا سياسـية ودينيـة، ولم يجـد هـذا الحـزب الضخـم مـن بديـل سـوى عـالم الترفيـه والمتعـة الزائفـة، فانتقـل مـن متابعـة الأحـداث السياسـية ومشـاهدة وقائع الثـورة والمحاكـمات والاشـتباكات في الشـوارع وفي الأسـتديوهات، إلى فضـاء المتعـة والتسـلية ومشـاهدة قنـوات الرياضـة والأفـلام والمسلسـلات والطهـي.

المعنـى وبـدون تنظـير أن الضـخ الإعلامـي الهائـل مـن قنـوات تقـول أشـياء متناقضـة أدى إلى فائـض في الاتصـال والمعلومـات، أو مـا يعـرف بظاهـرة التيـه المعلومـاتي، وهـو مـا يخلـق فـوضى نسـبية فلـم يعـد هنـاك تاريـخ ولا واقـع ولا حقيقـة، كـما يقـول الفيلسـوف الإيطـالي «جيـاني فاتيمـو» الـذي يـرى أن الجماهـير أصبحـت ضحيـة انفجـار الاتصـال والإعـلام، وأن الإعـلام لم يخلـق مجتمعًـا أكـثر اسـتنارة وعقلانيـة وأكـثر وعيًـا!!.

***

سادسا: المذيعون الجدد

المذيـع أو مقـدم البرامـج مهنـة صعبـة، تتطلـب أن يؤديهـا أشـخاص دارسـون للإعـلام، وحاصلـون عـلى تدريـب جيـد عـلى فنـون التقديـم والإلقـاء، ويلتزمـون بالقواعـد المهنيـة للإعلام ومواثيـق الـشرف الإعلامـي، فـلا يصـح أن يخلـط المذيـع بـين الخـبر والـرأي، أو يبـدي آرائـه السياسـية، أو يتحـول إلى سـياسي أو واعـظ دينـي، يتحـدث في كل شيء وعـن أي شيء وأحيانًـا يتحـدث أكـثر مـن ضيوفـه.

كل هـذه القواعـد تُنتهـك عـلى نطـاق واسـع في إعلامنـا، حيـث تنامـت بعـد ثـورة ينايـر ظاهـرة المذيـع أو مقـدم البرامـج غـير المؤهـل والـذي يخلـط بـين السياسـة والإعـلام وضـخ الشـائعات وإصـدار أحـكام بالخيانـة أو التكفـير عـلى كل مـن يخالفـه الـرأي، صحيـح أن الظاهـرة كانـت موجـودة قبـل الثـورة وفي إعـلام مبـارك وبعـض القنـوات الخاصـة، لكـن انتشـار وقـوة القنـوات التليفزيونيـة الخاصـة وهيمنـة رجـال الأعـمال وتـدني مسـتويات الأداء المهنـي وزيـادة التسـييس عـن الإعـلام في معظـم الميديـا، أدى إلى تضخـم ظاهـرة المذيـع غـير المؤهـل، حيـث حدثـت تحـولات هائلـة في صناعـة الميديـا، فتراجـع الإعـلام الحكومـي، وتنامـي حجـم وتأثـير الإعـلام الخـاص الـذي يخضـع لهيمنـة حفنـة مـن رجـال الأعـمال وشركات الإعـلان، وهـؤلاء يلعبـون سياسـة ودعايـة أكـثر بكثـير مـما يلعبـون بيزنيـس أو إعـلام، أي أن امتـلاك صحيفـة أو قنـاة لا يعنـي البحـث عـن ربـح مـادي، وإنمـا تحقيـق مكانـة سياسـية واسـتخدام تلـك القنـاة لتخويـف الخصـوم أو التقـرب مـن السـلطة، وهنـاك مئـات مـن الشـواهد والملاحظـات التـي لا يتسـع المجـال لسردهـا ولكنهـا تؤكـد حقيقيـة أن تمويـل كثـير مـن الصحـف والقنـوات الخاصـة لا يتناسـب مطلقًـا مـع دخلهـا مـن الإعـلان أو مبيعاتهـا.

تتحـرك اسـتثمارات رجـال الأعـمال في الإعـلام؛ اعتـمادًا عـلى فكـرة أن الإعـلام سياسـة، وامتـلاك الميديـا يحقـق نفـوذًا وسـلطة معنويـة ورمزيـة تفـوق بكثـير خسـائرهم الماليـة السـنوية، فالمهـم هـو النفـوذ والقـدرة عـلى التأثـير في الـرأي العـام وتشـكيله بحسـب مصالـح تحالـف

السلطة، ويتطلب ذلك أمرين: الأول افتراض أن الحشود بلهاء لا عقل لها، وبالتالي لابد من تزييف وعيها، والتلاعب بعواطفها وعقولها بحيث تظل خائفة وكارهة للإخوان ولثوار ٢٥ يناير وللثورة بكل معانيها وأبعادها، فقد حان الآن موعد الشرعية وبناء مؤسسات الدولة وعودتها بقوة، الأمر الثاني شراء أو استيعاب بعض أفراد النخبة من صحفيين وسياسيين لإسكاتهم عن قول الحق من جهة، ولتوظيفهم في عملية خداع الجماهير والتلاعب بعواطف وعقول الحشود من جهة ثانية، فالرواتب المرتفعة وإغواء الشهرة الإعلامية يدفع الكثيرين للتحول من كتاب وصحفيين وباحثين وأساتذة جامعات، إلى مذيعين ومقدمي برامج، من دون أن تكون لديهم الموهبة أو التأهيل الكافي!!

لذلك ظهر هؤلاء في مستويات أداء إعلامي هزيل وأحيانًا هزلي!!، لأنهم يسبحون في مياهه دون أن يتدربوا عليه، حتى يمكن القول بأنهم ظلموا أنفسهم، فليس كل كاتب كبير أو سياسي قدير قادر على أن يقدم برنامج تليفزيوني ناجح، وربما لا تسعفه لغته أو أدائه، ومع ذلك فإن إغواء المال والشهرة وحب المغامرة أو التجربة علاوة على التسييس العالي في الإعلام.. كل ذلك يدفعه إلي الاستمرار، في استخفاف شديد بواجبات ومعايير الأداء المهني للمقدم أو المذيع، حيث يتصور المذيعون الجدد أن العملية بسيطة فهي نوع من الدردشة أو الخطابة كتلك التي يقوم بها في الصحيفة أو الجامعة أو حتى مع أصدقائه على المقهى!!، وأعتقد أن بعض المذيعين الجدد يتصورون أن العملية أسهل من الدردشة مع الزملاء أو الأصدقاء لأن الجمهور في أغلبه من حزب الكنبة، أي لا يفكر ولا ذاكرة له، وتحركه العواطف والمواعظ، لذلك حول بعض المذيعين الجدد شاشة التليفزيون إلى راديو!! حيث يجلس يتحدث ويعظ في الجماهير التي لا يراها، لكنها تتابعه نظرًا لشهرته أو وسامته أو قدرته على التنكيت وأحيانًا التبكيت والبكاء والزعيق!!

للأسف لا توجد لدينا بحوث ومسوح منتظمة ودقيقة لمعدلات المشاهدة وتفضيلات البرامج والمقدمين، لذلك فكل مذيع جديد أو قديم من حقه أن يدعي أنه الأكثر مشاهدة وتأثيرًا، وبالتالي يفترض أن من حقه عدم الالتزام بمعايير الأداء المهني للمذيع، فهو حر

تمامًا طالما يلاقـي استحسـان رجـل الأعـمال الـذي يمتلـك المحطـة ويديرهـا، لكـن في كثـير مـن الحـالات ينقلـب الاستحسـان، ويتـم إيقـاف البرنامـج والمذيـع، ليظهـر وجـه جديـد وبرنامـج آخـر يتـماشى ومتطلبـات المرحلـة وعلاقـة رجـل الأعـمال بالسـلطة، إذن خـوف بعـض المذيعـين الجـدد عـلى رواتبهـم وظهورهـم عـلى الشاشـة يدفعهـم دائمًـا لتنفيـذ أوامـر رجـال الأعـمال الذيـن يمتلكـون الميديـا، أو عـلى الأقـل عـدم تقديـم مـا يتعـارض ومصالـح رجـال الأعـمال، وهنـاك بعـض المذيعـين الجـدد الذيـن يحاولـون أيضًـا كسـب رضـا السـلطة والجمهـور معًـا، مـن خـلال التنافـس في تقديـم كل مـا هـو سـطحي وغريـب ومبتـذل مـن تسريبـات وتسـجيلات، تنتهـك الحريـات الخاصـة، وتـسيء إلى الأجهـزة الأمنيـة، إضافـة إلى تكفـير أو تخويـن كل أصحـاب الأصـوات المعارضـة، والمفارقـة أنـه إذا كان نجـوم «التـوك شـو» لا يلتزمـون بالمهنيـة إلا أنهـم يعرفـون قواعـد التقديـم ويحترمـون بعضهـا، أمـا الوافـدون الجـدد فليـس لديهـم خـبرة أو معرفـة بقواعـد التقديـم التليفزيـوني أصـلًا، ولم يتدربـوا عليهـا، لكـن لديهـم جـرأة الكـذب، ولديهـم جـرأة الجاهـل عندمـا يفتـي ولا يعـترف بجهلـه، ولا يـدرك أصـلًا أنـه جاهـل، وإذا أدرك بعضهـم تواضـع مسـتواه فإنـه يلجـأ إلى الإغـراق في الغرابـة والقبـح، حتـى يكتسـب مكانًـا في سـوق إعلامـي تنافـسي، ويراهـن عـلى مخـاوف الجمهـور وعواطفـه وسـذاجته أيضًـا.

انتشـار مقدمـي البرامـج الجـدد مـن دون تدريـب أو خـبرة ربمـا لأن أسـعارهم أقـل ولهـم أسـماء معروفـة، وربمـا أيضًـا لأن لديهـم مـن القبـح مـا لا يتوافـر عنـد نجـوم برامـج التـوك شـو، وربمـا منحـت لهـم البرامـج كمكافـأة تحقـق شـهرة ومصـدر دخـل مرتفـع، لكـن يلاحـظ سرعـة ظهـور واختفـاء المذيعـين الجـدد، البعـض يسـطع كنجـم منـير سرعـان مـا يتـلاشى ضـوءه بمجـرد أن يغضـب عليـه صاحـب أو مديـر القنـاة ويمنـع برنامجـه، وبالطبـع سرعـان مـا ينسـاه النـاس وربمـا ينـسى هـو نفسـه أنـه كان مقـدم برامـج فاشل.

والحقيقـة أن الـكل واقـع تحـت إغـواء وسـلطة التليفزيـون.. لا أحـد يرفـض.. مـن هنـا تـأتي ضرورة وجـود نقابـة لمقدمـي البرامـج، تضـع قواعـد الممارسـة ومواثيـق شرف لـلأداء المهنـي

للمذيـع، لأنـه لا يصـح أن تظهـر هـذه الوجـوه وبهـذا الأداء الـكارثي الـذي عمـق مـن لا مهنيـة الإعـلام المـصري وحولـه إلى سـاحة أو فضـاء للدعايـة والتضليـل، واللاعقلانيـة.

وهنـاك اتفـاق بـين خـبراء وأسـاتذة الإعـلام والاجتـماع والسياسـة بشـأن لا عقلانيـة أغلـب مـا يقدمـه الإعـلام، واعتـماده عـلى مشـاعر وعواطـف الجمهـور بـدلًا مـن الحقائـق والتفكـير المنطقـي، لذلـك يميـز العلـماء بـين الاتصـال والتواصـل، الأول يسـعى إلى التأثـير في الجمهـور بغـض النظـر عـن الوسـائل المسـتخدمة، وبالتـالي لا يهتـم بـرد فعـل الجمهـور أو مـدى اسـتجابته، وأحيانًـا كثـيرة لا يكـون لـه أهـداف محـددة سـوى الاتصـال واسـتهلاك الوقـت.

أمـا التواصـل فهـو عمليـة تشـاركية بـين الإعلامـي والجمهـور تعتمـد عـلى التفاهـم المتبـادل وبنـاء توافـق دون إكـراه مـادي أو معنـوي أو اسـتغلال مشـاعر أو مخـاوف الجمهـور، وطبعًـا هنـاك فـروق كبـيرة بـين لا عقلانيـة الإعـلام وتحيـزه وابتعـاده عـن الموضوعيـة؛ لأن هنـاك مضامـين إعلاميـة عقلانيـة، لكنهـا متحيـزة وغـير متوزانـة، مـا يعنـي أن أي فعـل تواصـلي يلتـزم بالـضرورة بالمهنيـة وعـرض وجهـات النظـر المختلفـة، ويكـون أقـرب إلى الموضوعيـة.

للأسـف إعلامنـا بعيـد جـدًا عـن التواصـل، لذلـك فـإن أغلـب البرامـج والمضامـين المقدمـة تجمـع بـين اللاعقلانيـة والتحيـز واللامهنيـة، عـلاوة عـلى عـدم احـترام مواثيـق الـشرف الإعلامـي، وتمنـح المذيـع سـلطة رمزيـة يسـتخدمها ضـد ضيوفـه وضـد الجمهـور لإكراهـه عـلى تبنـي موقـف معين أو سـلوك محـدد (بعض المذيعـين يتهكـم مـن الجمهـور ويشـتمه أو يطـردون الضيـوف)، وهـذه الحالـة سـمحت بتسـييس الإعـلام أي تحويلـه لأداة في الـصراع السـياسي والاجتماعـي، بـل أحيانًـا الأداة الوحيـدة للفعـل السـياسي لكثـير مـن الأحـزاب الكارتونيـة والزعـماء الوهميـين!!، والمفارقـة أن لا مهنيـة الإعـلام، ولا عقلانيتـه وتسييسـه جـاءت بعـد ثـورة ٢٥ ينايـر وفي سـياق ثـورات الربيـع العـربي، ولا أقصـد هنـا أن الثـورات هـي المسـئولة عـن فـوضى الإعـلام والإعلاميـين وإنمـا الحكومـات التـي جـاءت بعـد ثـورات الربيـع العـربي هـي السـبب، لأنهـا تعمـدت الإبقـاء عـلى أوضـاع الإعـلام دون تغيـير.

لقد كان إعلامنا يعاني منذ الستينات من أمراض التسييس واللامهنية والتبعية للسلطة، وكان المأمول أن تغير الثورة كل هذه الأوضاع، وتدفع إعلامنا نحو الفعل التواصلي القائم على المشاركة بين الجمهور والإعلام، إعلام الخدمة العامة وليس إعلام الحكومة أو رجال الأعمال، لكن حوماتنا المتعاقبة بعد ثورة ٢٥ يناير لم تغير القوانين الإعلامية الموروثة عن عصر مبارك، ولم تطبق مواد الدستور الجديد، ولم تساعد العاملين في الإذاعة والتليفزيون على تشكيل نقابات مستقلة تتبنى مواثيق شرف إعلامية، والكارثة أن هذه الحكومات سمحت لحفنة من رجال الأعمال بامتلاك مزيد من القنوات التليفزيونية والصحف التي لا يعرف أحد مصادر تمويلها ومن يديرها وكيف تغطي خسائرها السنوية، والكارثة أن ميديا رجال الأعمال صارت الأكثر تأثيرًا في الرأي العام، الذي لا يشاهد تقريبًا القنوات الحكومية، التي تتراجع نتيجة الرقابة والتوجيه وسوء الإدارة وتراكم الديون.

لابد من تغيير هذه الأوضاع، وأرى أن وصفة تغيير وتطوير الإعلام جاهزة، حيث وردت في الدستور في المواد ٢١١، ٢١٢ ،٢١٣، والتي تنص على استقلال الإعلام وإنشاء المجلس الوطني للإعلام وهيئة الصحافة وهيئة الإعلام المرئي والمسموع لتنظيم أوضاع الإعلام والإشراف عليها.

***

سابعاً: إعلام يبيع جمهوره!!

كل وسائل الإعلام تقدم أشكالًا فنية ومضامين إعلامية بهدف أن يشتريها ويستهلكها الجمهور بمقابل مادي أو غير مادي، مثل الاشتراك في قناة أو دفع ثمن صحيفة أو تمضية وقت كاف أمام الشاشة، وإذا كان الوقت يساوي نقودًا، فإن المواطن يدفع دون أن يدري لقنوات التليفزيون والصحف التي تبيعه لوكالات الإعلان.

وكلما ارتفعت أعداد الجماهير الذين يتابعون وسيلة إعلامية ما، بدرجة تفوق بقية وسائل الإعلام الأخرى، كلما ارتفع المقابل الذي تحصل عليه، وهذه الحالة تخلق المنافسة الإعلامية، وهي منافسة على كسب اهتمام الجمهور ووقته ونقوده، لكنها تتجمل وتدعي المنافسة على تحقيق السبق الصحفي في نشر خبر مهم، أو الانفراد بحوار أو تحقيق مميز، باعتبار أن السبق والانفراد يرفع من جماهيرية الوسيلة، وهي حجة تبدو عقلانية، لكنها لا تعمل دائمًا بهذا الشكل، لأن هناك أساليب أخرى ثبت نجاحها، كالإثارة في نشر أمور تتعلق بثالوث المحرمات الدين والجنس والسياسة.

للأسف كثير من وسائل الإعلام في العالم تعتمد الإثارة بأنواعها، لكن هناك ضوابط وقواعد مهنية وهيئات مستقلة للمتابعة والمحاسبة، وهو ما نفتقده في مصر، كما نفتقد أيضًا الإعلام الجاد والمهني الذي يقدم البديل الآخر للجمهور، ففي أغلب دول العالم هناك إعلام إثارة، وإعلام جاد ومتوازن، ولكل منهما جمهوره، كما أن هناك قطاعات تتابع النوعين من الإعلام وفق اختيارات وتفضيلات محددة، أما في مصر فلدينا إعلام غير مهني، معظمه منغمس في صراع محموم وغير عقلاني على الإثارة والتسطيح، لذلك هناك حالة عامة من عدم الرضا عن أداء الإعلام المصري، سواء بين أفراد النخبة أو الجماهير، خاصة وأن قنوات وصحف عربية صارت أكثر مهنية وتطورًا من إعلامنا، كما أن الفارق يتسع كل يوم بين همومنا الوطنية وبين ما يقدمه الإعلام من أشكال ومضامين إعلامية.

وهنـاك مـؤشرات كثـيرة تؤكـد حالـة عـدم الرضـا عـن الإعـلام، منهـا الانـصراف عـن الصحافـة وقنـوات التليفزيـون إلى مواقـع التواصـل الاجتماعـي وأشـكال الإعـلام الجديـد، وتراجـع توزيـع الصحـف، واللجـوء لوسـائل إعـلام أجنبيـة للتأكـد مـن صحـة بعـض أخبارنـا المحليـة.

مـن هنـا لابـد مـن طـرح أسـئلة تبـدو بديهيـة مثـل: هـل يسـتهلك المصريـون إعلامنـا؟، وكيـف يسـتهلكون هـذا الإعـلام؟، بمعنـى هـل يؤثـر فيهـم؟، أم أنهـم يتابعـون الإعـلام بـدون اهتـمام، ومـن بـاب البحـث عـن المتعـة وقضـاء الوقـت، وليـس بهـدف المعرفـة أو متابعـة الأخبـار، أو لاسـمح اللـه التثقيـف!!، إجابـات هـذه الأسـئلة تحتـاج إلى بحـوث ميدانيـة مسـتقلة لا تخضـع لتمويـل وكالات الإعـلان أوالصحـف وقنـوات التليفزيـون، وأعتقـد أننـا نفتقـر ومنـذ سـنوات طويلـة لمثـل هـذه الأبحـاث، لذلـك فـإن أكـثر مـا يطـرح مـن أفـكار وتقديـرات قـد لا تكـون دقيقـة، لأن كل مسـوح وبحـوث الجمهـور واسـتخداماته لوسـائل الإعـلام ومـدى تأثـره بهـا، يعتمـد عـلى عينـات بسـيطة وغـير ممثلـة للمجتمـع.

ولاشـك أن التحـولات السياسـية والاجتماعيـة المتسـارعة في المجتمـع خـلال سـنوات الثـورة انعكسـت عـلى الشـخصية المصريـة، وطـرق اسـتهلاكها للإعـلام، وهنـا يمكـن أن نفـترض مـا يـلي:-

١- أن الـصراع السـياسي والثقـافي في المجتمـع انعكس على أنماط التعرض لوسـائل الإعلام واسـتهلاكها، بمعنـى الثقـة فيهـا ودرجـات التأثـر بهـا، لذلـك نجـد ثمـة تفضيـلات للمسـتهلك في التعـرض لوسـائل إعـلام معينـة أو قنـوات ومواقـع إخباريـة، أومقاطعتهـا نهائيًا، بحسـب الموقـف الفكري والسـياسي مـن الإخـوان ومن ٣٠ يونيـو، فالإخوان والمتعاطفـون معهم ربما لا يشـاهدون القنوات المصريـة العامـة والخاصـة، ويسـتهلكون باهتمام شـديد "الجزيـرة" وقنوات الإخـوان، وفي المقابل يقاطـع أغلـب المصريـين القنـوات والمواقـع الإخباريـة المتعاطفـة مـع الإخـوان، ويسـتهلكون أنـواع معينـة مـن البرامـج في القنـوات الخاصـة والعامـة، بحسـب ثقتهـم في مقـدم البرامـج،

ومـدي اقـتراب مواقفـه السياسـية منهـم، باختصـار أصبـح تلقـي وسـائل الإعـلام واسـتهلاكها يتـم عـلى أسـس سياسـية وأيديولوجيـة، وعـادة مـا يميـل الأفـراد للأشـكال والمضامـين التـي تعـزز مـا لديهـم أصـلًا مـن أفـكار وآراء سياسـية، أي أن كل قطـاع مـن قطاعـات الجمهـور المـصري يعيـد إنتـاج نفسـه!!.

٢- ثمـة انقسـام وصراع أجيـال مهـم يفـسر أنمـاط التعـرض واسـتهلاك المصريـين للميديـا، حيـث يميـل الشـباب، وهـم أغلبيـة المجتمـع، لاسـتخدام وسـائل الإعـلام الجديـد، والتفاعـل عبر وسـائل التواصـل الاجتماعـي، ويخلقـون مـا يمكـن وصفـه بإعـلام مـوازٍ للإعـلام التقليـدي والرسـمي، وهـو إعـلام مسـتقل وقريـب مـن النـاس، لكنـه يقـع في كثـير مـن الأحيـان فريسـة الاسـتقطاب السـياسي والثقـافي، عـلاوة عـلى الشـائعات والأخبـار والصـور غـير الصحيحـة.

٣- توجـد كتلـة ضخمـة ربمـا تشـكل الأغلبيـة تعـرف بحـزب الكنبـة، وأعضـاء هـذا الحـزب يجلسـون عـلى كنبـة أمـام التليفزيـون أغلـب سـاعات النهـار، ويشـاهدون أحيانـًا كل مـا يبـث عـبر عـدة قنـوات، لكـن بـدون تفضيـلات معينـة، فقـط يتنقلـون بـين القنـوات باسـتخدام الريمـوت كنـترول (سـلاح حـزب الكنبـة الوحيـد) لقتـل الوقـت، أو للشـعور بـأن هنـاك مـن يشـاركهم الحيـاة ويشـتركون معـه بعيـدًا عـن مشـاكل الواقـع وإحباطاتـه، وأفـترض أننـا هنـا إزاء مشـاهدة سـطحية، لا تقـوم عـلى الانتبـاه أو الإدراك الكامـل لـكل مـا يقـدم، فالهـدف مـن مشـاهدة التليفزيـون هنـا هـو تحقيـق درجـة مـن الألفـة و"الوناسـة" كـما يقـول إخواننـا في السـودان، فهـو اسـتهلاك للهـرب مـن الوحـدة وضيـق الشـقق الصغـيرة إلى فضـاء المـسرح التليفزيـوني والعـالم الفسـيح والحـالم للشاشـة، لذلـك فهـم قـد يفضلـون اسـتهلاك برامـج التسـلية والمسلسـلات المصريـة والتركيـة والهنديـة البطيئـة والسـاحرة، والتـي قـد تعوضهـم عـن بـؤس حياتهـم ومشـاكلها، لكنهـا لا تغـرس فيهـم وعيًـا ولا تدفعهـم للعمـل أو تغـير حياتهـم.

٤- انخفاض ثقة قطاعات الجمهور السابقة- رغم ما بينها من اختلافات تعليمية وسياسية وجيلية- في مصداقية كل ما يقدم لها من أخبار سياسية وبرامج حوارية (توك شو)، فهناك حالة من الشك والريبة في كل ما يقال أو يظهر على الشاشة، ولاشك أن هناك أسبابًا كثيرة أهمها تقلب مواقف أغلب القنوات وكثير من مقدمي البرامج خلال سنوات الثورة، والفجوة بين ما يقدم في الإعلام وما يجري في أرض الواقع، والتي ولدت شعورًا عامًا بأنه لا جدوى من الاهتمام بالإعلام أو السياسة، ولا جدوى أيضًا من تصديق تصريحات المسئولين، من هنا ظهرت المشاهدة غير المهتمة، والملل من السياسة والبرامج الجادة، والتي لم تحقق تغييرًا للأحسن في أحوال أغلب المصريين، من هنا ارتفع استهلاك برامج التسلية وتمضية الوقت والهرب من مشكلات وإحباطات الواقع.

الافتراضات السابقة أرجو أن تُختبر ميدانيًا في مسوح علمية على الجمهور، تجريها جهات مستقلة، لأني أعتقد أنها ستقود إلى تراجع هائل في الفعل التواصلي بين الجمهور ووسائل الإعلام، التي تمارس الاستعلاء على الجمهور وادعاء إرشاده وتوجيهه، برغم أنها تفتقر لمقومات هذا الدور، والأخطر أن القائمين عليها غير مهتمين أصلًا بمعرفة ردود فعل الجمهور وتفسيراته أو تأويلاته لما يقدم له في الإعلام من مواد يتوهم القائمون على الإعلام أنه يفضلها ويستهلكها.

وهناك فروق هائلة بين الاتصال والتواصل، لأن الأخير قائم على المشاركة والحوار والفهم المشترك، كما أن التواصل في أحد أهم مستوياته يقوم على حوار أفراد الجمهور وتفاعلهم النشط والواعي حول المضامين الإعلامية التي يستهلكونها، ومن ثم التوصل، عبر الحوار والنقاش في المنزل بين أفرد الأسرة أو بين زملاء العمل، لفهم أو تأويل مشترك، وأظن أن أيًا من مستويات التواصل غير قائمة بين الجمهور في مصر، وبين الجمهور والإعلام.

***

الفصل الرابع
خارطة طريق لإصلاح الإعلام المصري

أولاً: في ضرورات وقف فوضى الإعلام

لا أحد منا يرضى عن الإعلام المصري، ومع ذلك نتابعه.. ونناقش تأثيره في المجتمع.. ونتساءل عن مصادر تمويله وآليات تشغيله والهيمنة عليه، واستعماله في تشويه وعي الناس والتلاعب بمشاعرهم.

ومع كل هذا الاهتمام والنقاش لا أحد منا يتحرك لتغيير أوضاع الإعلام والإعلاميين، حتى يمكن القول إن كل الأطراف من حكومة ومواطنين وإعلاميين ومجتمع مدني وخبراء في الإعلام قد تراضوا على حالة الفوضى القائمة، وأصبحوا يشاركون فيها بدرجة أو بأخرى ومن مواقع مختلفة!!، ولكن من دون الإقدام على فعل محدد لإنقاذ الإعلام وحماية حقوق الجمهور والرأي العام.

اكتفت حكومات ما بعد ٢٥ يناير بالشكوى من أداء الإعلام وعدم تقديره للصالح العام وحملته المسؤلية الاجتماعية، وانتقد أساتذة وخبراء الإعلام تدهور مستويات الأداء المهني وتغييب مواثيق الشرف، وهيمنة رجال الأعمال وسطوة الإعلانات، وطرحوا أفكارًا إصلاحية كثيرة، لكن لا أحد يستجيب، أيضًا بعض الإعلاميين يرتكبون أخطاء بعمد أو بدون عمد لكنهم يتعايشون معها ويمارسونها لأنها تحقق لهم دخول مرتفعة وشهرة بين الناس، والغريب أن كلاً منهم ينتقد أداء الإعلام وكأنه ليس طرفًا فاعلًا ومشاركًا في فوضى الإعلام، الأغرب أن أغلبية الجمهور تستهلك ما يقدمه الإعلام وتصدقه، وترضى بمسرحة الأحداث وادعاءات النقل الفوري ومعايشة الأحداث، طبعًا سيقال إن حالة الرضا هي جزء من ظاهرة استسلام الحشود للميديا في عصر الصورة والسماوات المفتوحة والعولمة، لكن هذا التفسير ليس صحيحًا، لأن الجمهور المصري منقسم ويعيش حالة من الصراع والاستقطاب، جعلته يتابع الميديا التي تؤكد قناعاته وميوله وتعمق في الوقت ذاته انقسامه، فأغلبية الجمهور تتابع فقط الإعلام المؤيد لثورة ٣٠ يونيو وخارطة

الطريـق، وأقليـة مؤثـرة تقاطـع تقريبًـا الإعـلام الرسـمي والخـاص، ولا تصـدق سـوى الجزيـرة وأخواتهـا!!، وبـين المعسـكرين ثمـة معسـكر ثالـث، يعـاني مـن أزمـة ثقـة في كل مـا يقدمـه الإعـلام المؤيـد والمعـارض عـن الأحـداث السياسـية وبرامـج الـرأي، ويهـرب مـن فائـض المعلومـات والآراء وتناقضهـا وتضاربهـا، إلى عـالم التسـلية وبرامـج المسـابقات والطهـي والمسلسـلات.

انقسـامات الجمهـور وتفتتـه هـو نتـاج للفـوضى الإعلاميـة، وربمـا كان الانقسـام والاسـتقطاب في المجتمـع أحـد أسـباب فـوضى الإعـلام، وتحولـه إلى منصـات للـصراع السـياسي والاجتماعـي، عـلى حسـاب المهنيـة واحـترام حـق الجمهـور في معرفـة الحقائـق والفصـل الواضـح بـين الخـبر والـرأي، ومهـما كانـت علاقـة التأثـير المتبـادل بـين الانقسـام والاسـتقطاب في المجتمـع وفـوضى الإعـلام، فمـن الـضروري التسـليم بـأن هنـاك قنـوات عربيـة- في مقدمتهـا الجزيـرة وأخواتهـا- وقنـوات أجنبيـة ناطقـة بالعربيـة، صـارت فاعـلًا محليًـا يؤثـر ويعمـق مـن انقسـامات المصريـين ويهـدد المصلحـة الوطنيـة.

إذن الفـوضى الإعلاميـة ليسـت فقـط في تراجـع مسـتويات المهنيـة وانتهـاك مواثيـق الـشرف الإعلامـي، وإنمـا في زيـادة أدوار الفاعلـين الإعلاميـين الأجانـب في الجمهـور المـصري، وتراجـع تأثـير إعـلام الدولـة لصالـح إعـلام رجـال الأعـمال وشركات الإعلانـات، والأخطـر حالـة سـكوت الحكومـة والنخبـة والجمهـور عـلى الفـوضى نفسـها، مـا يعمـق منهـا ويسـمح بانتشـارها في المجتمـع، حيـث يتعـود الجميـع عـلى قبولهـا والتعايـش معهـا، ويصبـح لدينـا إعـلام الصـوت الواحـد أو إعـلام بعـين واحـدة، وأظـن أن الفـوضى الإعلاميـة الحاليـة ترجـح هـذا السـيناريو، حيـث سـيندفع إعـلام رجـال الأعـمال للتقـرب بدرجـة أكـبر لمـن بيـده السـلطة، ولاشـك أن اسـتمرار هـذه الفـوضى يهـدد مصلحـة الوطـن وعمليـة التحـول الديمقراطـي، مـا يتطلـب الإصـلاح الشـامل لمنظومـة الإعـلام الوطنـي.

باختصـار لا يمكـن ضـمان حقـوق الاتصـال للمواطنـين، وحصولهـم عـلى معلومـات دقيقـة عـن واقعهـم، في ظـل الفـوضى الإعلاميـة الحاليـة، وبالتـالي لابـد مـن تحـرك رئيـس الجمهوريـة

والبرلمان بسرعة وحسم، لتنظيم أوضاع الإعلام، وليس فقط وضع ميثاق شرف إعلامي كما نصت خارطة الطريق في ٣ يوليو ٢٠١٣، لأن هذا الميثاق لا يكفي، وإنما المطلوب هو إعادة بناء النظام الإعلامي على أسس جديدة أقرها دستور ٢٠١٤، مع تشجيع الإعلاميين على تنظيم أنفسهم في نقابات مستقلة، تكون قادرة على وضع مواثيق شرف تنظم عملها.من هنا أقترح على الرئيس والبرلمان إصدار ثلاثة قوانين فقط ضرورية لتنظيم الإعلام والعمل بها، وهي:-

١- تحويل صلاحيات وزارة الإعلام للمجلس الأعلى للإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام المرئي والمسموع، كلٌ فيما يخصه وفي ضوء المهام والوظائف التي نص عليها الدستور.

٢- قانون بتشكيل المجلس الأعلى للإعلام وهيئة الصحافة وهيئة الإعلام المرئي والمسموع، على أن تكون الهيئات الثلاث وصلاحياتها وتمويلها مستقلة تمامًا عن السلطة التنفيذية.

٣- قانون يطلق حق الإعلاميين في تشكيل نقابات مستقلة تدافع عن مصالحهم، وتُمكنهم من التنظيم الذاتي للمهنة، ووضع مواثيق شرف إعلامي، علمًا بأن هذه الخطوة تأخرت كثيراً، حيث نصت خارطة الطريق في ٣ يوليو٢٠١٣ على "وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيدة وإعلاء المصلحة العليا للوطن». في الوقت نفسه يمكن لنقابة الصحفيين أن تقوم بتطوير ميثاق الشرف الحالي، كي يتوائم مع التغيرات في ملكية وإدارة الصحافة الورقية والإلكترونية.

المقترحات السابقة تبدو غريبة ومتعجلة من وجهة نظر بيروقراطية الدولة والإعلام، وغير عملية من وجهة نظر أصحاب الصحف والقنوات الخاصة، لكنني أعتقد أن قدرًا من الخيال والجرأة، والأهم القدرة على التفكير من خارج الصندوق، يضمن التعامل بجدية،

وربما الاستجابة لتنفيذ هذه المقترحات، وهنا أرى أن التجربة والخطأ ستكون أفضل كثيراً من استمرار فوضى الإعلام، كما أن التجربة قد تكون ضرورية لتوضيح الغموض، وفك الارتباك والتداخل بين عمل وصلاحيات الهيئات الإعلامية الثلاث التي نص عليها الدستور وتركها لاجتهاد القانون، إن دعوتي لسرعة التحرك لإيجاد هياكل تنظيمية وإشرافية على الإعلام، قد تسمح بوقوع أخطاء، لكن لا بديل عن هذه المحاولة من أجل الحفاظ على الأمن القومي وإنقاذ الإعلام من الفوضى، وتحويله إلى إعلام مسئول ومشارك بنزاهة وشفافية في عملية التنمية والتحول الديمقراطي، علمًا بوجود علاقة ارتهان وتأثير متبادل بين نجاح التحول الديمقراطي وتنظيم الإعلام وضمان حريته، فالتنظيم ووقف الفوضى لا يعني تقييد حرية الإعلام والإعلاميين، بل لابد من ضمان حرية الرأي والتعبير لضمان سلامة وفاعلية عملية التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

***

ثانياً: تعالوا نتحيز!!

هنـاك مقـولات تتحـول إلى أسـاطير توظـف بطريقـة خاطئـة سياسـيًا وأخلاقيًـا، ومـن أشـهر تلـك المقـولات التـي تشـيع في الخطـاب السـياسي والإعلامـي، أنـه لا يوجـد إعـلام محايـد وموضوعـي في العـالم، وأن وسـائل الإعـلام في أعـرق الـدول الديمقراطيـة يملكهـا أفـراد، وتعمـل كمشروعـات تسـعى للربـح، وبالتـالي فهـي تخـدم مصالـح مـن يملكهـا أو يتحكـم فيهـا أصحـاب الإعلانـات أو الحكومـات.

طبعًـا هـذه ليسـت الحقيقـة، وإنمـا نصـف الحقيقـة، لأن هنـاك تفاصيـل وضوابـط كثـيرة يجـري تجاهلهـا بشـأن ملكيـة وسـائل الإعـلام ودورهـا في النـماذج الديمقراطيـة المختلفـة، وهـذا التجاهـل يعكـس أحـد أمريـن: إمـا الجهـل، أو المعرفـة، ولكـن مـع تعمـد خلـط الأوراق، وتوظيـف نصـف الحقيقـة في الادعـاء بـأن مـن حـق الإعـلام الخـاص والعـام أن يمـارس التحيـز، ومـن ثـم حـق أصحـاب القنـوات والصحـف الخاصـة الذيـن ينفقـون عـلى تلـك الوسـائل الإعلاميـة تحويلهـا إلى أدوات لخدمـة مصالحهـم، ومـن حـق الدولـة بالتـالي توظيـف اتحـاد الإذاعـة والتليفزيـون للدفـاع عـن سياسـاتها بالحـق أو بالباطـل. هـذا المنطـق مرفـوض جملـة وتفصيـلًا وبعيـد تمامًـا عن علاقـة الإعـلام بالسياسـة في أي مجتمـع ديمقراطي أو في طريقـه للتحـول الديمقراطـي مثـل مـصر.

لأن واقـع الحـال للإعـلام في التجـارب الديمقراطيـة لا يسـلم بفكـرة تحيـز وسـائل الإعـلام وخضوعهـا لمـن يملكهـا أو يدفـع لهـا، مـن خـلال الإعـلان أو أي أشـكال أخـرى مـن الدعـم المـالي، وهنـاك دراسـات كثـيرة تقيـس مـدى مهنيـة الأداء الإعلامـي واقترابهـا مـن الحيـاد والموضوعيـة، وتنطلـق هـذه الدراسـات مـن فرضيـة أن موضوعيـة وحيـاد الإعـلام أمـر مهـم وضروري، لكـن مـن الصعـب تحقيقـه، ومـن ثـم فالموضوعيـة والحيـاد في الإعـلام غايـة كـبرى، يعمـل المجتمـع والإعلاميـون عـلى الوصـول إليهـا، وقـد لا تتحقـق بنسـبة ١٠٠ ٪، لأن الكـمال عمليـة صعبـة،

لكـن مـن الـضروري تحقيـق مسـتويات مرضيـة تجتهـد في الاقـتراب مـن الكـمال، ولتكـن عـلى سـبيل المثـال ٧٠٪ أو أكـثر أو أقـل.. المهـم أن نحـاول، وذلـك مـن خـلال مجموعـة مـن الضوابـط والآليـات التـي تحقـق أكـبر قـدر مـن المهنيـة والتـوزان والموضوعيـة في كافـة الأنشـطة الإعلاميـة، وأهـم تلـك الضوابـط:

أولاً: قوانين تمنع الاحتكار ونشر أخبار وآراء تحض على العنف والكراهية والتمييز.

ثانيًـا: ضوابـط وقواعـد مهنيـة تـشرف عليهـا هيئـات مسـتقلة لتنظيـم الإعـلام ونقابـات مسـتقلة للعاملـين في الإعـلام.

ثالثًـا: جمعيـات تنتمـي للمجتمـع المـدني تدافـع عـن حقـوق الجمهـور في الحصـول عـلى أخبـار ومعلومات تتسـم بالدقـة والتـوزان وعـدم الخلـط بـين الـرأي والخبر.

رابعًـا: برلمـان منتخـب بشـكل ديمقراطـي يراقـب الأداء العـام في المجتمـع بفاعليـة وكفـاءة، ويطـور القوانـين والتشريعـات التـي تحمـي الأمـن القومـي وحريـة الإعـلام.

وللأسـف الشـديد ونتيجـة أسـباب كثـيرة، نفتقـر في مـصر لمعظـم الـشروط السـابقة، وبالتـالي يتراجـع باسـتمرار أداء إعلامنـا عـلى متصـل الموضوعيـة، والحيـاد، فـلا يحقـق أحيانًـا، وتجـاه بعـض القضايـا، أكـثر مـن ١٠ ٪ وربمـا أقـل مـن ذلـك، وعندمـا نشـكو مـن تراجـع الحيـاد والمهنيـة، يخـرج علينـا البعـض صارخًـا: الإعـلام في كل العـالم متحيـز.. ويقدمـون نماذجًـا لتحيـز بعـض وسـائل الإعـلام الأمريكيـة أو البريطانيـة، وهـي نمـاذج صحيحـة، لكنهـا تواجـه داخـل مجتمعاتهـا بالنقـد والتوجيـه، كـما أن هـذه النـماذج الغربيـة المتحيـزة لا تدعونـا أو تـبرر لإعلامنـا أن يمـارس التحيـز.

والمفارقـة أن منـاخ ثـورة ٢٥ ينايـر سـمح بحريـة الإعـلام، وأطلـق حـق الأفـراد والـشركات في إصـدار صحـف وقنـوات، مـن دون أن يطـور مـن آليـات تنظيـم الإعـلام والرقابـة الذاتيـة والمجتمعيـة عليـه، وبالتـالي عانينـا مـن تدهـور مسـتويات الأداء المهنـي، والتسـييس في الإعـلام،

والتحيز بلا ضوابط، وأفرز هذا المناخ الفوضوي المقولة الأسطورية الزائفة "مفيش إعلام محايد"، والتي توظف لتبرير التحيز، ومنح رجال الأعمال والإعلان مشروعية توظيف وسائل الإعلام للدفاع عن مصالحهم!!

والكارثة أن بعض مروجي مقولة «مفيش إعلام محايد وموضوعي» يتفلسفون، ويشترطون فقط أن كل وسيلة إعلامية عليها فقط أن تعلن بوضوح عن سياساتها التحريرية التي تتضمن تحيزها السياسي أو الحزبي، ولا تخفيه!!، حتى يكون الجمهور والعاملين فيها على معرفة بمواقف وتحيزات الوسيلة الإعلامية، وبالتالي على الجمهور أن يقرر متابعة تلك الوسيلة أم لا!!، وعلى كل صحفي أن يقرر الاستمرار في العمل أو إنهاء خدمته، بل إن أصحاب هذه الفلسفة الشكلانية البعيدة عن الواقع يبررون حق الوسيلة الإعلامية في إنهاء خدمة الصحفي الذي يختلف مع سياساتها التحريرية وتحيزها.

وهنا لابد من مناقشة تلك المقولات الزائفة والتي تقع في مناطق رمادية بين الحقائق والأكاذيب، وأول تلك الأكاذيب أن السياسة التحريرية لأي وسيلة إعلامية لا تعني إعلان التحيز السياسي والحزبي، وإنما تحديد التوجهات العامة للوسيلة الإعلامية تجاه القضايا والتحديات العامة التي تواجه الوطن، وحرية الرأي والتعبير، وتحديد القواعد المهنية والأخلاقية العامة التي تلزم الوسيلة نفسها والعاملين فيها عند تغطية الأحداث، وتزويد الجمهور بالأخبار والآراء، وإشراكه في إنتاج وتداول المضامين الإعلامية، وأهمها الفصل بين الخبر والرأي، فالرأي حر والخبر مقدس، والتوازن في نقل الأخبار وعرض الآراء، وتحري الدقة وعدم تلوين الأخبار.

وبالتالي فإن الالتزام بالسياسة التحريرية لا يتعارض وتنوع الآراء في المؤسسة الإعلامية، أو اختلاف المواقف السياسية والحزبية للصحفيين، التي تحرص كل مدونات السلوك الإعلامي على أن يخفيها الصحفي أثناء عمله، ولا يظهرها بشكل مباشر أو غير مباشر، لأن مكانها الطبيعي في الحزب الذي ينتمي إليه، وبوصفه مواطن وعضو في حزب وليس صحفيًا.

بكلمات بسيطة من حق كل صحفي أن يتحزب كما يشاء خارج مجال عمله ومهنته، ومن حقه إبداء رأيه فيما يكتب من مواد للرأي، لكن عليه أن يفصل بين آرائه وما ينقل من أخبار، ولاشك في صعوبة هذا الفصل على المستوى الذاتي، لكن على الصحفي أن يتدرب على هذا الفصل، كما أن هناك جهات معروفة ومعلن عنها داخل المؤسسة الإعلامية، وفي الهيئات التنظيمية للإعلام وفي نقابات الصحفيين والإعلاميين والمجتمع المدني تراقب مدى قدرة الصحفي على الفصل بين انتمائه الحزبي والتزامه بالقواعد المهنية، ولديها صلاحيات كاملة للتحقيق في أي مخالفات وتوقيع عقوبات رادعة على المخالفين، قد تصل إلى الوقف عن العمل أو سحب ترخيص ممارسة مهنة الصحافة.

***

ثالثا: الإعلام المصري بعد عام من حكم السيسي

غابت الرؤية.. وتراجع التعدد والتنوع.. وفشل في مواجهة الإرهاب:

من الصعب متابعة وتقييم أداء الإعلام القومي والخاص هنا، فالمساحة لا تكفى والتفاصيل والوقائع كثيرة ومتنوعة، مع ضرورة تحليل مكونات النظام الإعلامي المصري وعلاقته بالنظام السياسي قيد التشكل، ثم لابد من تحديد معايير تقييم الإعلام وعلاقتها بأولويات السياسة المصرية، كما أفصح عنها الخطاب الرئاسي في سنته الأولى، وأعتقد أن الحفاظ على الدولة، ومحاربة الإرهاب وتحقيق الأمن، وإنقاذ الاقتصاد، واستعادة دور مصر الأفريقي، هي أهم أولويات خطاب السيسي، أما التحول الديمقراطي والإعلام فلم يتصدرا تلك الأولويات.

أولًا: غياب الرؤية:

بالرغم من اهتمام الخطاب الرئاسي بملف الإعلام ودوره في تحقيق هذه الأولويات، إلا أنه لم يطرح رؤية واضحة حول إعادة هيكلة منظومة الإعلام المصري، وكيفية تطوير أدائها، وتفعيله لخدمة أولويات السياسة والمجتمع، واكتفى الخطاب الرئاسي في سنته الأولى بحديث عام عن أهمية دور الإعلام في توحيد صفوف المصريين، وفضح الفكر الإرهابي والمؤامرات التي تحيط بالوطن، وظهرت عديد من الإشارات تجاه بعض الأدوار غير المطلوبة من الإعلام وبعض الإعلاميين، لكن دونما تدخل مباشر من الرئاسة أو الحكومة، ربما باستثناء مصادرة أعداد محدودة من بعض الصحف الخاصة، أما فيما يتعلق بتوقف بعض البرامج التليفزيونية في القنوات الخاصة أو بعض الكتاب الصحفيين، وتراجع التعدد والتنوع في الخطاب الإعلامي، فإن الرئاسة والحكومة بعيدة تمامًا عن هذه القرارات، ولا يوجد ما يثبت أنها تدخلت، وأعتقد أن أصحاب القنوات والصحف الخاصة بادرت بذلك خوفًا من الدخول في مشكلات مع الحكومة بسبب بعض المضامين النقدية، ما يعني أنهم تصرفوا بحسب قاعدة أن نكون ملكيين أو حكوميين أكثر من الحكومة نفسها.

والمفارقـة أن غيـاب الرؤيـة اسـتمر بالرغـم مـن إلغـاء وزارة الإعـلام، وتراجـع مسـتويات المهنيـة في الإعـلام، وزيـادة التسـييس وانتهـاك مواثيـق الـشرف الإعلامـي في إعـلام الدولـة والإعـلام الخـاص، مـع الإقـرار بـأن التجـاوزات في القنـوات الخاصـة تفـوق بكثـير مثيلاتهـا في قنـوات ماسـبيرو، التـي مـا تـزال رغـم ضعـف إمكانياتهـا الماليـة والفنيـة أكـثر التزامًـا بضوابـط العمـل الإعلامـي، وتجـدر الإشـارة إلى أن لجنـة مراقبـة الأداء الإعلامـي أثنـاء الانتخابـات الرئاسـية انتهـت إلى أن قنـوات ماسـبيرو كانـت الأكـثر توازنًـا وإنصافًـا في تغطيـة الانتخابـات الرئاسـية. وأحسـب أن مـواد الدسـتور الثـلاث (المـواد ٢١١،٢١٠، ٢١٣)، إضافـة لمـواد حريـة الـرأي والتعبـير والحـق في الحصـول عـلى المعلومـات، توفـر أساسًـا جيـدًا لرؤيـة شـاملة لإعـادة تنظيـم الإعـلام العـام والخـاص، إلا أن الرئيـس والحكومـة لم يبـادرا بتفعيـل هـذه المـواد مـن خـلال إصـدار قـرارات بقوانـين تنظـم الإعـلام وتصـون حريتـه، وتكفـل حقـوق المجتمـع والمواطنـين في الحصـول عـلى إعـلام متـوازن ودقيـق، وبعيـد عـن الخضـوع لسـلطة الحكومـة أو سـلطة رأس المـال أو الإعـلان.

<u>ثانيًا: الاستمرارية والتغيير في أوضاع الإعلام:</u>

يمكـن القـول بـأن منظومـة الإعـلام المـصري العـام والخـاص لم يطلهـا تغيـير كبـير في السـنة الأولى مـن حكـم السـيسي، واسـتمرت عـلى حالهـا، مـا يعنـي أن عنـاصر الاسـتمرار بـكل مشـكلاتها وأزماتهـا كانـت أكـبر بكثـير مـن عنـاصر التغيـير التـي جـاءت محـدودة وغـير مؤثـرة، ويمكـن عـرض أهـم عنـاصر مكونـات النظـام الإعلامـي بهـدف الوقـوف عـلى عنـاصر الاسـتمرار والتغيـير فيـه:-

١- أنمـــاط الملكيـــة والتمويـــل والإدارة: لم يطـــرأ أي تغيـــير عـــلى أنمـــاط الملكيـــة والإدارة، واسـتمر اعتـماد إعـلام الدولـة أو الإعـلام القومـي عـلى الدعـم الحكومـي، كـما اسـتمر تراجـع مكانتـه وتأثـيره لأسـباب كثـيرة، منهـا مـا هـو تاريخـي مـوروث، والآخـر حديـث ومرتبـط بمرحلـة مـا بعـد الإطاحـة بمبـارك، وحكـم السـيسي، مـرورًا بحكـم

المجلس العسكري فالإخوان، فقد سمحت حكومات ما بعد الثورة للقطاع الخاص بإطلاق عشرات الصحف والقنوات الفضائية من دون التدقيق في مصادر تمويلها وإدارتها، ومن دون محاولة تغيير القوانين المنظمة للإعلام، أو للإعلاميين، علاوة على غياب نقابات للعاملين في الإذاعة والتليفزيون، وعدم وجود مواثيق الشرف الإعلامي، في الوقت نفسه أبقت الحكومات على الإعلام المملوك للدولة على حاله، فلم تحاول تطويره وتحويله إلى إعلام للخدمة العامة، وإنما على العكس حاولت كل تلك الحكومات على اختلاف توجهاتها السياسية توظيفه لصالحها، ما أضعف مصداقيته بين الجمهور، وتراجع معدلات متابعته، وبالتالي تراجع حصيلة الإعلانات، ومن ثم زيادة اعتماده على الدعم الحكومي، والذي لا يكفي للوفاء بإمكانيات تطوير قدرات إعلام الدولة الفنية، وقدراته على منافسة الإعلام الخاص والإعلام الأجنبي الناطق باللغة العربية، لقد تراجع تليفزيون الدولة لصالح القنوات الخاصة، والتي أصبحت الأكثر انتشارًا ومشاهدة بين المصريين، لذلك تستحوذ على نصيب الأسد من كعكة الإعلانات، وثمة مؤشرات تؤكد انخفاض التمويل المخصص للقنوات والصحف الخاصة، منها توقف بعض القنوات وصعوبة الأوضاع المالية في عدد من القنوات والصحف الخاصة.

٢- التشريعات والقوانين: إستمر العمل بتشريعات وقوانين وتنظيمات إعلامية قديمة وموروثة من عصر مبارك، أو عصر مرسي، وهو ما سمح باستمرار الفوضى الإعلامية والابتعاد عن المهنية، وغياب مواثيق الشرف الإعلامي، ما أدى إلى تنامي دور الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي التي تقدم إعلامًا موازيًا وفعالًا بين الشباب (غالبية المجتمع)، لكنها تعاني نقص المصداقية وتحولها إلى منصات للاستقطاب والتشاحن السياسي، ولاشك أن المشكلات السابقة تكشف عيوبًا هيكلية في بنية الإعلام وأدائه، والأخطر أن هذه العيوب مستمرة وقابلة للتضخم لأنه لا توجد جهود جادة لعلاجها، فالأطر القانونية والتنظيمية لم تتغير،

والأوضــاع النقابيــة والمهنيــة للإعلاميــين باقيــة، وتتعــثر محــاولات إقامــة نقابــة أو نقابــات مسـتقلة للإعلاميـين في الإذاعـة والتلفزيـون، وكذلـك لا يوجـد اهتـمام كافٍ لتشـكيل جمعيـات أهليـة للدفـاع عـن حقـوق الجمهـور في الاتصـال والإعـلام.

٣- تراجـع الممارسـات المهنيـة: اسـتمرت خـلال العـام الأول مـن حكـم السـيسي كثـير من الممارسـات الإعلاميــة التــي تــسيء لقواعــد العمــل الإعلامــي، وتخــرج عــن الثقافــة المصريــة والعــادات والتقاليـد، فضـلًا عـن تأثيرهـا السـلبي عـلى الأمـن القومـي ومصالـح مـصر الخارجيـة، حيـث أدت بعـض النـماذج الصارخـة إلى الإسـاءة لعلاقـة مـصر ببعـض البـلاد العربيـة الشـقيقة، كـما لم يقـدم الإعـلام التوعيـة المطلوبـة لمواجهـة الإرهـاب، واتسـمت أغلـب التغطيـات بالموسـمية والـصراخ، بعيـدًا عـن التحليـل والمتابعـة والتقييـم، واسـتمرت ظاهـرة المذيـع أو مقـدم البرامـج صاحـب ومديـر القنـاة، والمذيـع الداعيـة الـذي يتحـدث للجمهـور وينصـب مـن نفسـه مرشـدًا ومصلحًــا، مــن دون أن يمتلــك مقومــات القيــام بهــذا الــدور، ويمكــن القــول إن أداء إعلامنــا تراجـع عـلى متصـل الموضوعيـة والحيـاد فلـم يحقـق أحيانًـا أكـثر مـن ١٠ ٪، وربمـا أقـل مـن ذلـك.

٤- علاقــة الجمهــور بالإعــلام: تؤكــد أدبيــات الإعــلام والمواثيــق الدوليــة عــلى حــق المواطــن في الاتصــال، أي المشــاركة في إنتــاج ومراقبــة المضامــين الإعلاميــة، إضافــة إلى حــق الجمهــور في المعرفــة والحصــول عــلى المعلومــات الصحيحــة والمتوازنــة، والشــاهد أن كثــيرًا مــن هــذه الحقـوق غائبـة، نتيجـة تقاليـد وممارسـات تعـود لسـنوات مـا قبـل ثـورة ينايـر، وقـد اسـتمرت وتعمقـت تلـك الممارسـات في ظـل اسـتمرار منـع النـشر في بعـض القضايـا، ولامهنيـة إعلامنـا في معظمـه، وانغماسـه في صراع محمـوم وغـير عقـلاني، يعتمـد عـلى الإثـارة والتسـطيح، لذلـك هنــاك حالــة عامــة مــن عــدم الرضــا عــن أداء الإعــلام المــصري، ســواء بــين أفــراد النخبــة أو الجماهـير، مـا يدفـع قطاعـات عريضـة مـن الجمهـور المـصري لمتابعـة قنـوات عربيـة أو أجنبيـة ناطقــة باللغــة العربيــة.

ختامًا، هنـاك متغـيرات أخـرى مـن الـضروري التعـرض لهـا، لتقديـم إطـار موضوعـي متكامـل، للحكـم عـلى أوضـاع الإعـلام في السـنة الأولى للسـيسي، وأهـم تلـك المتغـيرات: أولًا: مـدى إتاحـة المعلومـات وتعـدد وتنـوع الآراء في الإعـلام، وثانيًـا: اتجاهـات المحتـوى الإعلامـي وهـل تراجـع التحيـز المـوروث في الخطـاب الإعلامـي لصالـح المـدن والطبقـة الوسـطى عـلى حسـاب الريـف والفقـراء (أغلبيـة هـذا الوطـن)، وهـل هنـاك آليـات داخليـة في وسـائل الإعـلام المختلفـة للمتابعـة وتقييـم الأداء الإعلامـي ونوعيـة المضامـين والأشـكال المقدمـة، وثالثًـا، وأخـيرًا: أوضـاع الإعلاميـين والتـي أعتقـد أنهـا في حاجـة إلى مزيـد مـن الدعـم المعنـوي والمـادي عـلاوة عـلى التدريـب والتأهيـل، لكـن قناعتـي دائمًـا أن الإعلاميـين هـم الحلقـة الأضعـف في مواجهـة السـلطة السياسـية ونفـوذ رجـال الأعـمال وشركات الإعـلان، لذلـك لابـد مـن تعزيـز تنظيماتهـم النقابيـة والحفـاظ عـلى اسـتقلالها، إن التحليـل العـام لـكل مكونـات النظـام الإعلامـي تؤكـد أن عنـاصر الاسـتمرار والفـوضى وتراجـع الأداء، أكـثر بكثـير مـن عنـاصر التغيـير، حتـى يمكن القـول إن الإعـلام لم يتغـير وبقـي عـلى حالـه مـن اللامهنيـة والفـوضى، والانفصـال عـن همـوم أغلبيـة المواطنـين، والعجـز عـن مواجهـة الإرهـاب، وصيانـة التنـوع والتعـدد، عـلاوة عـلى عـدم قدرتـه عـلى منافسـة الإعـلام العـربي والأجنبـي الناطـق باللغـة العربيـة.

***

رابعاً: حرية الإعلام في دستور ٢٠١٤

مقدمة: [٢٥]

أنهت لجنة الخمسين تعديل دستور ٢٠١٢ "الإخواني"، واستحدثت ٤٢ مادة من أصل ٢٤٧ مادة، عكست في مجملها تجارب ومخاوف من تكرار أخطاء وتجاوزات سنوات حكم مبارك الطويلة، وحكم الإخوان السريع، والأهم تأثرت بمناخ الاستقطاب والاضطراب السياسي بين الإخوان والقوى المدنية من جهة، والصراعات بين القوى والأحزاب التي تشكل تحالف ٣ يوليو وتدعم الحكم الجديد من جهة ثانية؛ لذلك كانت عملية كتابة الدستور صعبة ومعقدة، وخضعت لمواءمات وتسويات سياسية واجتماعية عديدة، أنتجت في الأخير دستورًا جديدًا وليس مجرد تعديل شامل.

الدستور الجديد حرص على إرضاء كل أطراف تحالف ٣ يوليو المهدد حاليًا بالانهيار، كما حرص وبنفس الدرجة على تأكيد الاختلاف مع دستور ٢٠١٣ الذي خضع للهيمنة السياسية والثقافية للإخوان؛ لذلك لا يمكن المقارنة بين الدستورين نظرًا لاختلاف الرؤية والمسلمات والسياق، وتوازنات القوى الاجتماعية والسياسية، وطبيعة الأطراف المشاركة في كتابة دستور ٢٠١٢، وتعديل دستور ٢٠١٤، فقد نص الأخير على مدنية الحكومة، وأن أحكام المحكمة الدستورية هي المرجع في تفسير مبادئ الشريعة الإسلامية، وألغى المادة ٢١٩ التي كانت تفسر مبادئ الشريعة، وتوسع الدستور الجديد في تحديد وتأكيد الحقوق والحريات والالتزام بالمعايير الدولية الإنسانية، ونص الأول على الضرائب التصاعدية، وعلى تحديد نسب للإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والبحث العلمي تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، لكنه نص في الأحكام الانتقالية على العمل بهذه النسب في العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧ (مادة ٢٣٨)، وجاءت المقدمة الأدبية الطويلة في دستور ٢٠١٤ لتحدد رؤية تصالحية منفتحة لتاريخ مصر، لا تختزله في المرحلة الإسلامية أو تتحيز لمكون من مكونات الهوية الوطنية.

٢٥- محمد شومان، هل ينقذ الدستور الجديد تحالف ٣ يوليو، الحياة اللندنية،٤ /٢٠١٣/١٢.

في المقابل ترك الدستور كثيراً من التفاصيل والإجراءات المهمة للقانون كي ينظمها، وهي عملية سيئة السمعة في الخبرة المصرية، حيث تخضع غالبًا لأهواء أغلبية مهيمنة على البرلمان، أيضًا جرد الدستور الجديد- كسابقه- البرلمان من حق مناقشة موازنة القوات المسلحة، حيث نص على أن مجلس الدفاع الوطني يختص بمناقشة الموازنة والتي تدرج رقمًا واحدًا، كما يؤخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة، وأبقى الدستور الجديد على محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري في تهم تتسم بالغموض والتعميم، واستحدث مادة انتقالية مدتها ٨ سنوات، تشترط موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على قرار رئيس الجمهورية بتعيين وزير للدفاع.

حرية الإبداع والرأي والتعبير:

بالرغم من اختلاف الرؤية والمسلمات والسياق الاجتماعي والسياسي بين دستور٢٠١٣، والدستور الجديد، إلا أنه يمكن المقارنة جزئيًا بين الدستورين، بالنظر إلى أوجه التشابه والاختلاف بينهما من أكثر من زاوية، أهمها أن الدستور الجديد يعدل دستور ٢٠١٢ وينتمي للإطار الزمني والاجتماعي والسياسي للدستور القديم، حتي وإن كان هذا الانتماء بمنطق المخالفة ومحاولة التمايز، إلا أنه عكس ظروف وتوازنات المرحلة، كما أن كل منهما يدعي الاعتماد على شرعية ٢٥ يناير، مع انفراد الدستور الجديد بالاستناد إلى شرعية ٣٠ يونيو، من هنا جاءت أوجه الاختلاف في الدستور الجديد، حيث اتخذ مواقف أكثر تسامحًا إزاء حرية الإبداع والرأي والتعبير، ولم يقيدها- كما فعل دستور ٢١٠٢- بمقتضيات الأمن القومي والدين والأخلاق والآداب، والنظام العام والمستوى الرفيع للتربية، والقيم الدينية والأخلاقية، والوطنية والتقاليد أو الأخلاق أو قيم المجتمع أو الأخلاق العامة، كما لم يجز تعطيل وسائل الإعلام أو غلقها ومصادرتها [٢٦]. واستحدث الدستور الجديد (مادة ٤٨) التي تنص، وربما لأول مرة في الدساتير المصرية،

٢٦- عبد الله خليل، القيود الدستورية والتشريعية على حرية الرأي والتعبير في دستور مصر ٢٠١٢ والتشريع المصري، قراءة تحليلة، موقع العربية نت، ٣/٣١/ ٢٠١٣

على أن الثقافة حق لكل مواطن تكفله الدولة وتلتزم بدعمه، لكن مع ذلك لم يخل الدستور الجديد من قيود على حرية الإبداع والرأي والتعبير، ويمكن القول إن تلك القيود تسربت من دستور ٢٠١٢، وربما مما سبقه من دساتير، بحيث يبدو الأمر وكأنه تقليد في الفقه الدستوري أو آلية تفكير لدى النخبة المصرية، وبالتالي تفشل في إحداث قطيعة معه، وتنقل مباشرة عن المواثيق والمعاهدات الدولية عن حرية الرأي والتعبير، والتي تصدر تباعًا، بحيث تلاحق التطور السريع والمتلاحق في تكنولوجيا الاتصال والإنترنت، والتي توسع من فضاء حريات الرأي والتعبير والإعلام، بما في ذلك الإعلام الجديد New Media، وظهور المواطن الشبكي والمواطن الصحفي.

في هذا السياق نص الدستور على أن حرية الاعتقاد، وحرية الفكر والرأي مكفولة (مادتي ٦٤،٦٥) كما نص في (مادة ٦٧) على أن "حرية الإبداع الفني والأدبي مكفولة، ولا يجوز رفع أو تحريك الدعاوى لوقف أو مصادرة الأعمال الفنية والأدبية والفكرية وضد مبدعيها إلا عن طريق النيابة، ولا توقع عقوبة سالبة للحرية على الجرائم التي ترتكب بسبب علانية المنتج الفني أو الأدبي أو الفكري، أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو التمييز بين المواطنين أو الطعن في أعراض الأفراد فيحدد القانون عقوبتها" ما يعني:-

أولًا: الإقرار بعقوبة وقف أو مصادرة الأعمال الفنية والأدبية والفكرية، بالرغم من أن فضاء الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي قضت من الناحية الموضوعية على فكرة الوقف والمصادرة، فمن المستحيل تقريبًا استعمال عقوبة الوقف والمصادرة.

ثانيًا: كان في مصر قانون الحسبة الذي شجع الكثيرين على رفع قضايا حسبة لوقف الأعمال الفنية والأدبية ومصادرتها، وبعد ما جرى مع الدكتور نصر حامد أبو زيد، عدلت الدولة قانون الحسبة وجعلت الشاكي يلجأ إلى النيابة أولًا، ولا يذهب مباشرة إلى المحكمة، وذلك لضبط المسألة، ومنذ ذلك الوقت والنيابة ترسل القضايا إلى المحاكم، ولولا قضاة متنورون يأتون في الاستئناف بالذات لتعرض الكثيرون

للسجن وصودرت أعمال كثيرة، إذن الإقرار بحق النيابة فقط قديم، ويعني أيضًا حق الناس في الشكوى، أي الحسبة، رغم أن الأعمال الفنية والفكرية لا توجه إلى أحد، أي شخص أو أشخاص محددين [٢٧].

ثالثًا: إمكانية تعرض الفنان أو المفكر لعقوبات سالبة للحرية في الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو التمييز بين المواطنين أو الطعن في أعراض الأفراد، وهي ألفاظ مطاطة غير محددة في القانون، ومع ذلك يحدد القانون عقوبتها، وللمحكمة في هذه الأحوال إلزام المحكوم عليه بتعويضات، أي أن المحكمة قد تأخذ أو لاتأخذ بالتعويضات، وقد تطبق عليه عقوبات سالبة للحرية ينص عليها الدستور.

رابعًا: لم يحدد نص المادة ٦٧ المقصود بالطعن في الأعراض، والذي قد يتداخل أو يختلط مع الحق في النقد، خاصة إذا ما ارتبط هذا الخلط بمناخ سياسي استبدادي يخضع لهيمنة أقلية حاكمة، من ناحية أخرى هل تنطبق المادة على الدعوة للتمييز الإيجابي لزيادة تمثيل المرأة والمعاقين والشباب مثلًا، أو تخصيص نسبة لهم في الوظائف العامة؟.

حرية الصحافة:

نقل الدستور عيوب (المادة٦٧) إلى (المادة ٧١) الخاصة بجرائم النشر والعلانية، حيث نصت على عدم توقيع عقوبات سالبة في جرائم النشر والعلانية، ثم انقلبت عليها عندما استثنت الجرائم التي تحض على العنف أو التمييز بين المواطنين أو الطعن في أعراض الأفراد، وهي كما سبقت الإشارة استثناء لطائفة واسعة من الأفعال غير المحددة الأركان، والتي تعتمد على ألفاظ ومفاهيم مطاطة، لم يحددها القانون، مثل الحض على العنف أو الطعن في أعراض الأفراد، والذي قد يختلط أو يتداخل مع حق النقد، أيضًا فإن النص لم يفرق بين الدعوى إلى التمييز الإيجابي والسلبي، وكانت بعض الآراء قد تحفظت

٢٧- إبراهيم عبد المجيد، هزيمة المبدعين في الدستور، اليوم السابع، ٦ ديسمبر، ٢٠١٣

عـلى التوسـع في عـدم توقيـع العقوبـات السـالبة عـلى جرائـم النـشر والعلانيـة؛ لأن الأخـيرة قـد لا تعتمـد عـلى وسـائل الإعـلام، وقـد تتعمـد علانيـة السـب والقـذف بوسـائل أخـرى، مـن دون الخوف مـن عقوبات سـالبة للحريـة [٢٨]، وأرى شـخصيًا أن هـذا التوسـع رغـم مشـاكله مفيـد، لأنـه يوفـر حمايـة لحريـة الـرأي والتعبـير في فضـاء الإنترنـت، وعـبر شـبكات التواصـل الاجتماعـي، لأن كل منهـا يعتـبر شـكلًا مـن النـشر غـير التقليـدي والعلانيـة في آن واحـد، وفي كل الأحـوال فإنـه يمكـن توقيـع عقوبـات سـالبة للحريـة إذا مـا اعتـبر هـذا النـشر أو العلانيـة تتضمـن التمييـز بـين المواطنـين أو الطعـن في الأعـراض.

وبالنسـبة لإصـدار الصحـف وإنشـاء محطـات البـث الإذاعـي والتليفزيـوني فقـد أكـد الدسـتور حـق الأشـخاص الطبيعيـة أو الاعتباريـة، عامـة أو خاصـة، عـلى النحـو الـذي ينظمـه القانـون، مـع التمييـز بـين الصحافـة المطبوعـة التـي تصـدر بمجـرد الإخطـار الـذي ينظمـه القانـون، ومحطـات البـث الإذاعـي والمـرئي والصحـف الإلكترونيـة التـي ينظـم القانـون إجـراءات إنشـائها وتملكهـا، أي أنـه تـرك الأمـر للقانـون والـذي كثـيرًا مـا قيـد حريـة إصـدار الصحـف وإنشـاء قنـوات الإذاعـة والتليفزيـون، مـع النـص في الدسـتور ولأول مـرة عـلى ضرورة حصـول الصحـف الإلكترونيـة عـلى ترخيـص، مـن دون أن تحـدد هـل تدخـل وسـائل التواصـل الاجتماعـي ضمـن مفهـوم الصحافـة الإلكترونيـة أم لا؟!.

وأكـدت (المـادة ٧١) حظـر الرقابـة عـلى الصحـف ووسـائل الإعـلام، دون أي إشـارة إلى فضـاء الإنترنـت، خاصـة الصحافـة الإلكترونيـة ووسـائل التواصـل الاجتماعـي، كـما أجـازت فـرض رقابـة محـددة عـلى الصحافـة ووسـائل الإعـلام في زمـن الحـرب أو التعبئـة العامـة، وهـي كـما يـرى أحـد الباحثـين عبـارة غامضـة وغـير دقيقـة، وتفتـح البـاب أمـام توغـل السـلطة التشريعيـة والتنفيذيـة عـلى حريـة التعبـير في أوقـات الطـوارئ وزمـن الحـرب والتعبئـة العامـة[٢٩] وأعتقـد أن كلمـة «محـددة» في النـص تحتـاج إلى توضيـح، فهـل المقصـود هنـا تحديـد الفـترة

٢٨- لقاء مع الأستاذ عصام الإسلامبولي المحامي في ١٢/٧ /٢٠١٣

٢٩- عبد الله خليل، مرجع سابق.

الزمنيـة أم تحديـد مضمـون وأشـكال الرقابـة، وأرسـت (المـادة ٧٢) مبـدأ بالـغ الأهميـة يتعلـق بضـمان الدولـة اسـتقلال المؤسسـات الصحفيـة ووسـائل الإعـلام المملوكـة لهـا وحيادهـا، لكـن تظـل العـبرة بالتطبيـق، لاسـيما مـع عـدم النـص عـلى آليـات ووسـائل واضحـة لضـمان تفعيـل نـص المـادة، والحقيقـة أن الدسـاتير المصريـة تعـاني دائمًـا مـن الفجـوة بـين النـص والتطبيـق، وعـدم التـزام القوانـين التـي تفسر أو تكفـل تطبيـق مـواد الدسـتور بـروح الدسـتور نفسـه، حيـث كانـت الأغلبيـة الحاكمـة «تفصـل» القوانـين بمـا يخـدم مصالحهـا بغـض النظـر عـن روح الدسـتور وفلسـفته.

أمـا حريـة الحصـول عـلى المعلومـات والبيانـات وتداولهـا فقـد نـص عليهـا الدسـتور كحـق تكفلـه الدولـة لـكل مواطـن، وألـزم مؤسسـات الدولـة بإيـداع الوثائـق الرسـمية، ومنـح القانـون الحـق في تنظيـم ضوابـط الحصـول عليهـا، مـن دون النـص عـلى التظلـم مـن عـدم إتاحـة المعلومـات (المـادة ٦٨)، وكانـت (المـادة ٤٧) في دسـتور ٢٠١٢ قـد اشـترطت عـدم المسـاس بحرمـة الحيـاة الخاصـة والأمـن القومـي وتنظيـم القانـون لقواعـد حفـظ المعلومـات والوثائـق والحصـول عليهـا، مـا قـد يفيـد بـأن دسـتور ٢٠١٢ قـد تشـدد في وضـع ضوابـط وقيـود عـلى الحصـول عـلى المعلومـات، مقارنـة بالدسـتور الجديـد، لكنـه في المقابـل منـح المواطـن حـق التظلـم مـن رفـض إعطـاء المعلومـات، ومـا قـد يترتـب عـلى هـذا الرفـض، ويبـدو أن لجنـة الخمسـين قـد ذهبـت إلى أن أسـباب حجـب بعـض المعلومـات بمـا فيهـا اعتبـارات الأمـن القومـي قـد تتغـير مـع تغـير الزمـن والظـروف السياسـية والاجتماعيـة، ومـن ثـم فـإن محلهـا القانـون وليـس الدسـتور [٣٠].

هكـذا توسـعت (المـادة ٦٨) في الدسـتور الجديـد في إحالـة كثـير مـن الجوانـب التنظيميـة لإتاحـة المعلومـات والحصـول عليهـا للقانـون، وأعتقـد أن هـذه الإحالـة تشـجع المدافعـين عـن الحـق في إتاحـة وتـداول المعلومـات لاسـتكمال نضالهـم مـن أجـل تطويـر مـواد القانـون، بحيـث يتـماشى مـع المواثيـق والمعاهـدات الدوليـة، والتجـارب العالميـة في دول التحـول الديمقراطـي، وبحيـث لا يتوسـع في المنـع والاسـتثناء، في هـذا الإطـار ثمـة مطالـب بـضرورة توسـيع نطـاق

٣٠- ماجد عثمان، حرية تداول المعلومات والأمن القومي في الدستور، الشروق، ٢٠١٣ /١١/٣

المعلومـات والبيانـات الرسـمية بحيـث تشـمل كل الهيئـات العامـة، وكل الـشركات التـي تسـاهم فيهـا الهيئـات العامـة بأكـثر مـن ٥٠٪ مـن رأسـمالها، عـلاوة عـلى ضرورة وجـود هيئـات مسـتقلة تقـوم بضـمان التـزام الهيئـات والمؤسسـات العامـة بالإتاحـة القصـوى للمعلومـات وتتـولى الفصـل في الشـكاوى المقدمـة ضـد الهيئـات التـي ترفـض تقديـم بعـض المعلومـات .[٣١]

تنظيم الإعلام:

خصـص الدسـتور ثـلاث مـواد لتنظيـم المؤسسـات الإعلاميـة المملوكـة للدولـة، واسـتحداث وتفعيـل آليـات ضـمان جـودة الإعـلام، واحـترام أخلاقياتـه ومنـع الاحتـكار، وقواعـد الإفصـاح والشـفافية الماليـة والإداريـة، وضـمان حقـوق الإعلاميـين والمواطنـين والعـام، حيـث نصـت (المـادة ٢١١) عـلى إنشـاء المجلـس الأعـلى لتنظيـم الإعـلام كهيئـة مسـتقلة، تختـص بتنظيـم شـئون الإعـلام المسـموع والمـرئي، والصحافـة المطبوعـة والرقميـة، وضـمان حمايـة حريـة الصحافـة والإعـلام، ويلاحـظ التشـابه الكبـير بـين هـذه المـادة ومثيلتهـا في دسـتور ٢٠١٢ والتـي وردت برقـم ٢١٥، وكانـت الأخـيرة تنـص عـلى إنشـاء المجلـس الوطنـي للإعـلام، وتمنحـه بطريقـة غـير مباشرة سـلطات رقابيـة عـلى الإعـلام، إذ نصـت المـادة ٢١٥ مـن دسـتور ٢٠١٢ عـلى وضـع ضوابـط ومعايـير كفيلـة بمراعـاة أصـول المهنـة وأخلاقياتهـا والحفـاظ عـلى اللغـة العربيـة، ومراعـاة قيـم المجتمـع وتقاليـده البنـاءة.

ويمكـن القـول بـأن المـادة شـكلت نقلـة إيجابيـة مطلوبـة لتنظيـم الإعـلام، والمفارقـة أن المـادة ٢١١ في الدسـتور الجديـد جـاءت أقـل تشـددًا مـن مثيلتهـا في دسـتور ٢٠١٢ لكنهـا لم تتخـل عـن القيـود الرقابيـة عـلى حريـة الإعـلام!!، حيـث اسـتبدلت المجلـس الوطنـي للإعـلام، بالمجلـس الأعـلى لتنظيـم الإعـلام، ونصـت عـلى وضـع معايـير لضـمان التـزام الصحافـة ووسـائل الإعـلام بأصـول المهنـة وأخلاقياتهـا ومقتضيـات الأمـن القومـي، وذلـك عـلى الوجـه المبـين بالقانـون». ولاشـك أن الأمـن القومـي مـن المفاهيـم الغامضـة التـي تسـمح بتأويـلات متناقضـة، كـما توجـد

٣١- مركز دعم لتقنية المعلومات، ورقة توصيات عن التعديلات الدستورية، القاهرة، ٢٠١٣.http://sitcegypt.org

لـه نصـوص وتفسـيرات متعـددة في القانـون، مـا يسـمح بتوظيـف المفهـوم سياسـيًا ودعائيًـا ضـد الأصـوات المعارضـة في الصحافـة والإعـلام، وتحويلـه في ظـروف معينـة إلى أداة للقمـع والهيمنـة الناعمـة والخشـنة.

وخصـص الدسـتور الجديـد مـادتي ٢١٢، ٢١٣؛ لتنظيـم الصحافـة والإذاعـة والتليفزيـون المملوكـة للدولـة، بينـما اكتفـى دسـتور ٢٠١٢ بمـادة واحـدة اختصـت بإنشـاء الهيئـة الوطنيـة للإعـلام والصحافـة للقيـام بنفـس الـدور (مـادة ٢١٦ في دسـتور ٢٠١٢). وهنـا يمكـن إبـداء ملاحظتـين:-

الأولى: لم ينـص عـلى قواعـد تشـكيل المجلـس الأعـلى للإعـلام وهيئـة الصحافـة وهيئـة الإعـلام، ونظـام عملهـا، وإنمـا تركهـا للقانـون، مـا قد يسـمح لحـزب الأغلبيـة- خاصـة في دول التحـول الديمقراطي كمـصر- باختيارهـم وتحديـد سـلطاتهم، بمـا يكـرس هيمنتـه عـلى الإعـلام والحيـاة السياسـية، كـما لم ينـص الدسـتور عـلى تمثيـل أصحـاب المصلحـة، خاصـة العاملـين في الإعـلام، ولم ينـص عـلى عـدم قابليـة أعضـاء المجلـس والهيئتـين للعـزل بمـا يعـزز مـن اسـتقلاليتهم.

الثانيـة: لم يكـن هنـاك حاجـة موضوعيـة لتشـكيل ثـلاث هيئـات لـلإشراف عـلى الإعـلام وتنظيمـه وضـمان حريتـه واسـتقلاله، وكان مـن الأجـدى ضغطًـا للإنفـاق، وتجنبًـا لتداخـل السـلطات والصلاحيـات وتضاربهـا، الاكتفـاء بمجلـس أعـلى للإعـلام، يحـدد الدسـتور قواعـد وطريقـة تشـكيله، مـع إنشـاء لجـان نوعيـة مـن بـين أعضائـه لـلإشراف عـلى وسـائل الإعـلام المختلفـة مـن صحافـة أو إذاعـة أو تليفزيـون أو إعـلام جديـد، وبحيـث يكـون الشـمول، والتخصـص الدقيـق والمتنـوع منهجًـا للعمـل الإعلامـي، مـا يحافـظ عـلى وحـدة العمـل الإعلامـي وتكاملـه.

الخاتمة:-

أرست المواد الخاصة بحرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام وتنظيم مؤسساته أسساً وقواعد جديدة، من شأنها دعم استقلال وحرية وتنوع الإعلام، لكن هذا التطور لا يمكن اعتباره إنجازًا تاريخيًا كما ذهب بعض أعضاء لجنة الخمسين؛ لأن كثيرًا من مواد حرية الرأي والتعبير كانت مطالب ثابتة في نضال جماعات حقوق الإنسان وجماعة الصحفيين خلال سنوات حكم مبارك، ومع المد الثوري في ٢٥ يناير انفتح المجال لممارسة تلك الحقوق على أرض الواقع، ما فرض على دستور ٢٠١٢ الأخذ ببعضها وتقييد البعض الآخر، واعتقد أن منهج لجنة الخمسين في العمل وصياغة الدستور لم يبتعد كثيرًا عن المنهج الذي اتبعته لجنة المائة في كتابة دستور ٢٠١٢، وهو منهج إصلاحي متدرج، ومتردد بين إطلاق وتقييد حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والحصول على المعلومات، منهج يقاوم الأخذ بأحدث المواثيق والمعاهدات الدولية في مجال الحريات، ويرفض أيضًا كتابة التفاصيل على نحو ما يذهب إليه الجيل الرابع من الدساتير، والتي تقلص سلطات المشرع في سَنّ قوانين قد لا تتفق وروح الدستور كوثيقة توافقية، قابلة للتعديل والتطوير [٣٢].

لذلك بقيت في الدستور الجديد قيودًا وصياغات عامة تمثل ألغامًا موقوتة؛ لذلك يصح القول بأن وعود حرية واستقلال الإعلام وحرية الرأي والإبداع والتعبير في الدستور الجديد تظل رهنًا بالتطبيق على أرض الواقع والممارسة العملية في المستقبل، خاصة وأن هناك عدة محاذير في مقدمتها إحالة كثير من الأمور التنظيمية والإجرائية للقانون، والذي سيخضع للمشرع وللأغلبية البرلمانية، التي يعلمنا درس التاريخ أنها في تجارب التحول الديمقراطي تجنح للهيمنة ومحاولة توظيف الإعلام لصالحها، ولاشك أن الحالة المصرية منذ ٢٥ يناير تؤكد هذا المنحى، والذي يغذيه انقسام ثقافي وسياسي في المجتمع، وبين النخب التي تفشل في التفاوض والاتفاق على حلول وسط.

٣٢- سمير مرقص، دليل المواطن المصري للدستور العصري، المصري اليوم، ٢٠١٣/٩/٢٥، ١٠/١، / ٢٠١٣

من هنا لابد لقوى الثورة ولجماعة الإعلاميين وجماعات حقوق الإنسان من مواصلة الضغط من أجل إصدار قوانين تحترم حرية الرأي والتعبير واستقلال الإعلام ومهنيته، وتحارب الاحتكار وهيمنة الإعلانات، وتنحاز لحقوق المواطنين في الاتصال والإعلام ولحقهم في الحصول على المعلومات، باختصار حرية الرأي والتعبير والإعلام معركة طويلة، ولابد من خوضها بكل الوسائل السلمية، ومن خلال أساليب الضغط السلمي والحوار المجتمعي الواسع والتفاوض، وتقديم أفكار وبدائل حول شروط اختيار أعضاء المجلس الأعلى للإعلام وهيئة الصحافة والإذاعة والتليفزيون، وطريقة عملهم وكيفية ضمان استقلالهم، علاوة على تحديد مفاهيم (التحريض على العنف، والتمييز، والطعن في الأعراض).

***

خامسا: الدستور ينقذ إعلامنا من الانهيار

منذ يناير ٢٠١١ والإعلام المصري يتعرض لتحولات متسارعة، ومأزومة، سواء في بنيته، وخطابه، أو تمويله وإدارته، وعلاقته بالسلطة والجمهور، ويبدو أن أزمة الإعلام المصري قد وصلت في تقديري إلى مرحلة الانفجار، ومن ثم لابد للدولة أن تتدخل لحلها ليس بالرقابة والمنع، وإنما بالتنظيم المعتمد على الحوار المجتمعي، والتشريع الواضح، والذي يؤسس هيئات مستقلة نص عليها الدستور، تقوم بوظائف التنظيم والإشراف باسم الدولة والمجتمع.

ولا يتسع المجال للحديث عن أوضاع الإعلام خلال سنوات الثورة، لكن يمكن التوقف عند ستة تحولات رئيسية هي:-

١- أطلقت الدولة في ظل حكم المجلس العسكري حرية إصدار الصحف وإنشاء القنوات من دون رؤية أو تخطيط، واعتمادًا على قوانين وأطر تشريعية قديمة تضيق عن استيعاب مرحلة ما بعد الثورة، والتطور العددي في القنوات والصحف، علاوة على انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد، وقد أحدث هذا الوضع تراجعًا في مستويات الأداء المهني، وزيادة ملحوظة في التسييس، حيث استخدمت وسائل الإعلام كأدوات للصراع السياسي، وساحة لتقسيم النفوذ بين الدولة ورجال الأعمال، وبين رجال الأعمال أنفسهم، الذين ضخوا أموالًا طائلة لتمويل صحف وقنوات من المؤكد أنها مشروعات خاسرة، لكنها كانت ضرورية كأدوات للدفاع عن مصالحهم في مواجهة السلطة السياسية المتغيرة من المجلس العسكري، ثم حكم الإخوان، فالرئيس الانتقالي، وصولًا للرئيس السيسي.

٢- تراجع تليفزيون الدولة لصالح القنوات الخاصة، والتي أصبحت الأكثر انتشارًا ومشاهدة بين المصريين، لذلك تستحوذ على نصيب الأسد من كعكة الإعلانات،

لكـن هـذا الوضـع حمـل نقيضـه، حيـث صـارت القنـوات الخاصـة في قبضـة وكالات الإعـلان، والتـي تتدخـل في الإدارة والتحريـر واختيـار الأشـكال والمضامـين!!. كـما أن كثـيرًا مـن القنـوات الخاصـة وقعـت في إشـكاليات الإدارة العائليـة غـير الاحترافيـة، حيـث أسـندت مناصـب الإدارة إلى أحـد أفـراد العائلـة التـي تملـك القنـاة، مـما أربـك الأداء وخلـط بـين الملكيـة والإدارة.

٣- انخفـاض التمويـل المخصـص للقنـوات والصحـف الخاصـة، وذلـك لتراجـع حاجـة رجـال الأعـمال لتلـك الصحـف والقنـوات، حيـث اتضـح لهـم رفـض الرئيـس لمحـاولات الابتـزاز السـياسي والإعلامـي، مـا أدى إلى خفـض العمالـة والتطويـر في أغلـب القنـوات والصحـف، والاسـتغناء عـن خدمـات مئـات مـن الفنيـين والإعلاميـين بطريقـة غـير لائقـة، ومـن دون الحصـول عـلى تعويـض عـادل، خاصـة وأنـه لا يوجـد تنظيـم نقـابي يدافـع عـن حقـوق العاملـين في الإذاعـة والتليفزيـون أو يقـدم لهـم إعانـة بطالـة.

٤- إن تراجـع العائـد السـياسي للاسـتثمار في الإعـلام الخـاص، وتراجـع التمويـل، دفـع القنـوات الخاصـة لتقليـل جرعـة السياسـة لصالـح الترفيـه وبرامـج المسـابقات والطبـخ والرياضـة والمسلسـلات الهنديـة، وهـو توجـه يمكـن أن يرفـع مـن حصيلـة الإعـلان، كـما أنـه يقلـل أيضًـا مـن احتـمالات الصـدام مـع الحكـم الجديـد، الـذي لا يهتـم كثـيرًا بالسياسـة والعمـل الحـزبي، ويركـز عـلى مقاومـة الإرهـاب والمشروعـات الكـبرى، وأعتقـد أن أصحـاب الإعـلام الخـاص أدركوا ذلـك واسـتجابوا لـه جزئيًـا، فابتعـدت كثـير مـن القنـوات عـن البرامـج السياسـية السـاخنة، وأوقفـت العديـد مـن البرامـج النقديـة، لكـن أصحـاب تلـك القنـوات لم يهتمـوا بمضامـين وأشـكال فنيـة تركـز عـلى توعيـة المواطنـين بكيفيـة مواجهـة الإرهـاب، وأهميـة المشروعـات التنمويـة، أو إبـراز قصـص النجـاح، مـن هنـا فـإن هنـاك حالـة عامـة مـن عـدم الرضـا عـلى أداء الإعـلام الخـاص.

٥- إن حالة عدم الرضا عن أداء الإعلام الخاص تمتد لتشمل قنوات وإذاعات الدولة، حيث لا تزال غير قادرة على تقديم مضامين وأشكال برامجية تنموية جاذبة، ولا تزال غير قادرة على تطوير أدائها، واستعادة نسب المشاهدة التي وصلت إليها قبل الثورة ثم تراجعت لأسباب كثيرة، وأتصور أن فشل إعلام الدولة في هذه المهمة يرجع لأسباب كثيرة، أهمها حاليًا من وجهة نظري حالة القلق والغموض التي تربك كل العاملين في ماسبيرو بشأن خطط ونوايا إعادة هيكلة إعلام الدولة، وهل سيؤدي ذلك إلى التحول لإعلام خدمة عامة مهني ومستقل عن الحكومة؟، أم أن الإعلام العام سيعود إلى حظيرة الحكومة ويستمر في دور التابع للسلطة، وبالتالي يفقد مصداقيته لدي الجمهور؟ وهل ستؤدي خطط الهيكلة إلى المساس بالحقوق المالية والمهنية للعاملين في ماسبيرو أم لا؟. كل هذه الأسئلة وغيرها لا تزال بلا إجابة نظرًا لانعدام الحوار المجتمعي، والحوار بين أبناء ماسبيرو، بشأن إعادة الهيكلة التي لا يختلف أحد على أهميتها، ولكن الخلاف ينصب حول الرؤية والهدف وأدوات التنفيذ.

٦- إن خفض التمويل المخصص للإعلام الخاص، وثبات دعم الدولة للصحف القومية واتحاد الإذاعة والتليفزيون، قد دفع بكل وسائل الإعلام للصراع على كعكة الإعلان، والإذعان لضغوط ومطالب وكالات الإعلان الأربع الكبار، والتي لابد من وضع قيود قانونية على احتكار بعضها لإعلانات أكثر من صحيفة.القصد حدث تنافس محموم وغير صحي على رفع نسب التوزيع والمشاهدة على حساب المضمون، وذلك من خلال مضامين فضائحية وجنسية، ومزايدات سياسية، وأحاديث واجتهادات غير منضبطة في الدين، وبالرغم من أن الإعلام العام في معظمه ظل بعيدًا عن هذه المنافسة المرضية، إلا أنه غير قادر على توفير احتياجات مالية أساسية تمكنه من التطوير والقدرة على المنافسة مع الإعلام الخاص، وإعلام دول عربية وأجنبية تركز على مخاطبة الجمهور المصري.

التحـولات السـابقة تلخـص المشـهد الإعلامـي المـأزوم الـذي يقـترب مـن مرحلـة الانفجـار، والتـي قـد تـؤدي إلى انهيـار المنظومـة الإعلاميـة، فنيًـا وبرامجيًـا وأخلاقيًـا وسياسـيًا، فضـلاً عـن انهيـار ثقـة الجمهـور في أغلـب مـا يقـدم لـه، لذلـك لابـد مـن تحـرك سريـع لإعـادة تنظيـم الإعـلام المـصري وتطويـر مسـتويات أدائـه، مـن خـلال إصـدار قوانـين تفعـل مـواد الدسـتور الثـلاث الخاصـة بإنشـاء المجلـس الأعـلى لتنظيـم الإعـلام، وهيئتـين للصحافـة والإعـلام المـرئي والمسـموع، شرط توافـر ضمانـات اسـتقلال التنظيـمات الثلاثـة ماليًـا وسياسـيًا، ومـا كان يجـب الانتظـار لحـين تشـكيل البرلمـان وإصـدار هـذه القوانـين التـي أصبحنـا في أمَـسّ الحاجـة إليهـا، للتخلـص مـن حالـة الفـوضى و «الهرتلـة» الإعلاميـة التـي لا تتناسـب ومهـام المرحلـة الوطنيـة التـي نعيشـها، أمـا وقـد انتخـب البرلمـان، فأرجـو أن يقـوم فى أول جلسـات انعقـاده بإصـدار تلـك القوانـين، في ضـوء اجتهـادات لجنـة الخمسـين التـي شـكلها الإعلاميـون.

***

سادساً: مقترحات لإعادة هيكلة الإعلام المصري في ضوء دستور ٢٠١٤

لاشك أن استمرار الفوضى الإعلامية يهدد مصلحة الوطن وعملية التحول الديمقراطي، ما يتطلب تغطية إعلامية متوازنة وفرص متساوية في الإعلام لكل المواطنين، لكن الخوف أن ينحاز الإعلام لفصيل سياسي، ويصبح لدينا إعلام الصوت الواحد أو إعلام بعين واحدة. وأظن أن الفوضى الإعلامية الحالية ترجح هذا السيناريو، حيث سيدافع إعلام رجال الأعمال عن سيده تمامًا كما كان يفعل وما يزال إعلام الدولة.

وبالتالي لابد من تحرك رئيس الجمهورية والبرلمان بسرعة وحسم لتنظيم أوضاع الإعلام، وليس فقط وضع ميثاق شرف إعلامي كما نصت خارطة الطريق في ٣ يوليو ٢٠١٣، لأن هذا الميثاق خطوة تالية بعد إعادة بناء النظام الإعلامي على أسس جديدة أقرها دستور ٢٠١٤، مع تشجيع الإعلاميين على تنظيم أنفسهم في نقابات مستقلة تكون قادرة على وضع مواثيق شرف تنظم عملها، من هنا أقترح على الرئيس والبرلمان إصدار وتنفيذ ما يلي:-

١- قانون بتشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وهيئة الصحافة وهيئة الإعلام المرئي والمسموع، على أن تكون صلاحيات الهيئات الثلاث وصلاحياتها وتمويلها مستقلة تمامًا عن السلطة التنفيذية.

٢- قانون يطلق حق الإعلاميين العاملين في الإذاعة والتليفزيون في تشكيل نقابة مستقلة تدافع عن مصالحهم وتمكنهم من التنظيم الذاتي للمهنة.

٣- وضع مواثيق شرف إعلامي، علمًا بأن هذه الخطوة تأخرت كثيرًا، حيث نصت خارطة الطريق في ٣ يوليو على "وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيدة وإعلاء المصلحة العليا للوطن». في

الوقـت نفسـه يمكـن لنقابـة الصحفيـين أن تقـوم بتطويـر ميثـاق الـشرف الحـالي كي يتوائـم مـع التغـيرات في ملكيـة وإدارة الصحافـة الورقيـة والإلكترونيـة.

إن المقترحـات السـابقة قدمتهـا في مقـال منشـور لي بصحيفـة الأهـرام في ٨ مـارس ٢٠١٤، وطالبـت وقتهـا مـن الرئيـس المؤقـت عـدلي منصـور تنفيذهـا، أو عـلى الأقـل فتـح نقـاش عـام حولهـا بهـدف تنظيـم الفضـاء الإعلامـي قبـل الانتخابـات الرئاسـية والبرلمانيـة، لكـن مـا حـدث جـاء محـيرًا ومربـكًا، فقـد أُلغيـت وزارة الإعـلام، وهـو ليـس هدفًـا في حـد ذاتـه، وإنمـا يجـب أن يكـون وسـيلة لتحقيـق حريـة الإعـلام واسـتقلاله، خاصـة إعـلام الدولـة، بحيـث يكـون إعلامًـا للشـعب وليـس إعلامًـا تابعًـا للحكومـة، إعـلام الشـعب أو الخدمـة العامـة يجـب أن يعـبر عـن كل أطيـاف المجتمـع مـن حكومـة ومعارضـة، نسـاء ورجـال، شـباب وشـيوخ، مسـلمون وأقبـاط، فلاحـون وصعايـدة، بـدو ونوبيـون، يعـبر عـن كل هـؤلاء بـدون تمييـز، ويمنـح الجميـع فرصًـا متسـاوية للظهـور في الإعـلام وإنتاجـه وتداولـه.

لذلـك أحـذر مـن خطورة سـيناريو اسـتبدال هيمنـة وزارة الإعـلام بهيمنة اتحـاد الإذاعـة والتليفزيون أو المجلـس الأعـلى لتنظيـم الإعـلام، وهـذا التحذيـر لـه مـا يـبرره، حيـث ألغيـت الـوزارة مـن دون أن تطـرح رؤيـة واضحـة لمسـتقبل الإعـلام، وكل مـا صـدر مـن تصريحـات هـي عبـارة عـن وعـود غامضـة بشـأن تشـكيل المجلـس الأعـلى للإعـلام وهيئتـي الصحافـة والإعـلام المـرئي والمسـموع، وهـي التنظيـمات التـي حددهـا الدسـتور منـذ إقـراره، وتحتـاج إلى قوانـين تحـدد تشـكيل وصلاحيـات كل هيئـة ومصـادر تمويلهـا وطـرق عملهـا والأهـم طريقـة اختيـار أعضائهـا، وقـد أخطـأ الرئيـس عـدلي منصـور عندمـا لم يصـدر تلـك القوانـين والتـي كانـت كفيلـة بتغيـير النظـام الإعلامـي وتنظيمـه قبـل تـولي الرئيـس السـيسي.

فمـواد الدسـتور لم تحـدد طبيعـة العلاقـة بـين المجلـس الأعـلى لتنظيـم الإعـلام وبـين هيئتـي الإعـلام المـرئي والمسـموع والصحافـة، كـما لم تحـدد علاقـة التنظيـمات الثـلاث باتحـاد الإذاعـة والتليفزيـون وهـل سـيلغي مجلـس أمنـاء الاتحـاد والمجلـس الأعـلى للصحافـة.. أم لا؟،

والمفارقـة أن إلغـاء وزارة الإعـلام لم يحـل المشـاكل الماليـة والإداريـة والفنيـة التـي يعـاني منهـا الاتحـاد، وأخـشى أن تُبقـي الحكومـة عـلى اتحـاد الإذاعـة والتليفزيـون، وعـلى مشـاكله.. وتشـكل في الوقـت نفسـه هيئـة للإعـلام المـرئي والمسـموع، وأخـشى أيضًـا مـن انفـراد الرئيـس وحكومتـه باختيـار أعضـاء المجلـس الأعـلى للإعـلام وهيئتـي الصحافـة والإعـلام المـرئي والمسـموع، وبحيـث تـأتي أغلبيـة أعضـاء التنظيـمات الثلاثـة مـن الإعلاميـين والخـبراء الطاعنـين في العمـر (فـوق السـتين) والموالـين للسـلطة أيًـا كانـت طبيعـة وتوجهـات السـلطة.

هـؤلاء يمكـن وصفهـم بالدولاتيـين، وهـم إعلاميـون تقليديـون بطبعهـم موالـين لسـلطة الدولـة بشـكل بيروقراطـي، وبالتـالي يفتقـرون للخيـال والقـدرة عـلى التجديـد والابتـكار، كـما يميلـون بحكـم تكوينهـم لرفـض الآراء المعارضـة والتعـدد والتنـوع، وأعتقـد أن هـؤلاء الدولاتيـون هـم آفـة مجلـس أمنـاء اتحـاد الإذاعـة والتليفزيـون والمجلـس الأعـلى للصحافـة، وسر فشـل الهيئتـين قبـل وبعـد ثـورة ينايـر، حيـث عجـزوا عـن تطويـر أوضـاع الإعـلام، وفشـل المجلـس الأعـلى للصحافـة، تحديـدًا في الحـوار والتوافـق عـلى تغيـير رؤسـاء مجالـس وتحريـر الصحـف القوميـة، فاسـتمروا في أماكنهـم لأكـثر مـن سـتة أشـهر بعـد ٣٠ يونيـو!!، رغـم أن بعضهـم مـن المحسـوبين عـلى الإخـوان!!

عـلى أي حـال فـإن إلغـاء وزارة الإعـلام لم يحقـق اسـتقلال وحريـة إعـلام الدولـة، لكـن مـا حـدث قـد يـسرع عمليـة تفعيـل مـواد الدسـتور وتغيـير منظومـة وأداء الإعـلام المـصري، خاصـة في ظـل المخـاوف عـلى حريـة الإعـلام في هـذه المرحلـة، حيـث تراجعـت مسـتويات وحـدود التنـوع واحـترام الـرأي والـرأي الأخـر في إعـلام الدولـة والقطـاع الخـاص، وهـو مـا يطـرح أسـئلة معقـدة بشـأن حـدود المعارضـة في ظـل حكـم السـيسي، وهـل الصـوت الواحـد في الإعـلام ضرورة للانتصـار عـلى الإخـوان والإرهـاب، أم أنـه لا يمكـن الانتصـار عـلى الإرهـاب مـن دون حريـة الإعـلام؟.

الأسئلة كثيرة، والمفاهيم والأحكام السائدة عن الإعلام تحتاج إلى مراجعات نقدية ودراسات علمية بشأن حقيقة ما اصطلح على تسميته بالفوضى الإعلامية، وهل هي تعددية مطلوبة في مراحل التحول الديمقراطي يمكن أن تتطور ذاتيًا من دون تدخل الدولة كي تنظم نفسها أم أنه لا بديل عن تدخل الدولة، في الوقت نفسه ما هو المستوى المطلوب من تدخل الدولة والذي يحافظ على حرية الإعلام وينظمه قانونيًا ويشجع الإعلاميين على التنظيم الذاتي، من دون أن يعصف بحرية الإعلام، ويعيده من جديد إلى قبضة الدولة، على غرار ما كان يحدث في عصر مبارك، حيث كانت القبضة الأمنية قادرة على السيطرة على الإعلام وتحديد سقف أدواره، مع الحفاظ على قوة تأثيرية هائلة لإعلام الدولة، والثابت أن هيمنة إعلام الدولة والسيطرة على الإعلام الخاص هو أحد ثوابت دولة يوليو في طبعاتها الثلاث (عبد الناصر، السادات، مبارك).

لكن تطور تكنولوجيا الاتصال وظهور الإعلام الجديد ثم ثورة ٢٥ يناير أطاح بهذه الهيمنة، والتي ورثها القطاع الخاص، وتحديدًا حفنة من رجال الأعمال لهم ارتباطات سياسية معلنة وغير معلنة؛ لذلك يبدو مفهومًا أن كل الصحف والقنوات الخاصة تحقق خسائر، تمامًا كإعلام الدولة، لأن كل منهما يسعى لتحقيق مكاسب سياسية وهيمنة على الرأي العام، بغض النظر عن دقة المعلومات أو احترام مهنية الإعلام ومواثيق الشرف، ويمكن القول إن القنوات والصحف الخاصة لعبت منذ حكم الإخوان الدور الأكبر في تشكيل الرأي العام وتسييره كما تشاء، بينما تراجعت القدرات التأثيرية لإعلام الدولة، مع ملاحظة أن خسائر ومشاكل إعلام الدولة أكبر بكثير بسبب تضخم العمالة، حيث يصل مجموع العاملين في الإذاعة والتليفزيون إلى حوالي ٤٢ ألفًا، يتقاضون رواتب شهرية من ميزانية الدولة تصل إلى ٢٢٠ مليون جنيه، وتقدر خسائر اتحاد الإذاعة والتليفزيون بـ ٣,٦ مليار جنيه!!

ما يهمنا الآن هو هل يمكن السماح باستمرار هيمنة الإعلام الخاص على الرأي العام، أم أن هناك ضرورة لتغيير هذا الوضع، أو على الأقل تنظيمه، بما يضمن حقوق الدولة والمواطن، علاوة على استعادة عافية إعلام الدولة وفاعليته أو جزء منها، بهدف تحقيق التعدد والتوزان في بنية النظام الإعلامي، وبحيث لا يخضع الإعلام لهيمنة رجال الأعمال، ولاشك أن الإعلام الخاص صار أحد أدوات رجال الأعمال في مصر، ليس فقط للتعبير عن مصالحهم، وإنما لممارسة ضغوط على الرئيس وحكومته، كما حدث في أثناء حكم الإخوان، ويبدو أن السيسي لن يسمح بتكرار هذا الوضع، ويتطلع لإعلام داعم للدولة في الحرب على الإرهاب، وإصلاح الموازنة العامة، وتحفيز المواطنين لمزيد من التبرع لمشروعات تنموية طموحة، وهي بدون شك وظائف مطلوبة لإعلام المسئولية الاجتماعية، لكن من دون أن يتحول إلى إعلام تعبوي. لأن هذا الإعلام انتهى نتيجة ظهور التطور الديمقراطي، وتطور تكنولوجيا الاتصال، وظهور إعلام المواطن والإعلام الجديد.

من هنا لابد من امتلاك رؤية شاملة تستهدف تغيير النظام الإعلامي الحالي وفق ما جاء في الدستور، وبما يعزز مسئوليته الاجتماعية ودوره التنموي، ويضمن في الوقت ذاته حرية الإعلام ومصداقيته واستقلاله عن سلطة السلطة التنفيذية وسلطة رأس المال، وتفعيل دوره الرقابي، وكفالة حقوق المواطنين الاتصالية، وتعزيز دورهم في إنتاج وتلقي المضامين الإعلامية والمعلوماتية، علاوة على استعادة القوة الناعمة للإعلام المصري، عربيًا وأفريقيًا ودوليًا بحيث يكون الأكثر تأثيرًا في الرأي العام العربي.

في هذا السياق أقترح على الرئيس والبرلمان القيام بالخطوات التالية التي تهدف إلى تغيير الإعلام والنهوض وهي:-

١- الحفاظ على المؤسسات الإعلامية المملوكة للشعب والعاملين فيها، ورفض كل محاولات خصخصة تلك المؤسسات أو المساس بمصالح وحقوق العاملين فيها، والعمل على النهوض بهذه المؤسسات وضمان استقلالها وتحديثها، بحيث تتحول

إلى إعلام للخدمة العامة والتنموية، ملتزمًا بالمسئوليات الاجتماعية والتنموية، ويتطلب ذلك تسوية ديونها، وزيادة الدعم المقدم لها من الدولة، وتمليك العاملين فيها لنسب من الأسهم، وتفعيل دورهم في الإدارة ومراقبة الأداء.

٢- زيادة الدعم المخصص لوسائل الإعلام المملوكة للشعب، حتى يمكن إعادة هيكلتها والنهوض بها، ونقترح أن تأتي هذه الزيادة من: ميزانية الدولة، ورفع الرسوم المقررة على فاتورة استهلاك الكهرباء بنسبة محدودة، وفي المقابل يمنع بث الإعلانات التجارية، وبيع الوقت في القنوات والإذاعات التابعة للدولة، حتى يمكنها أن تؤدي دورها كإعلام للخدمة العامة، يقف على مسافة واحدة من الجميع، ويسمح لكل القوى المجتمعية بالتعبير عن نفسها بعدالة ومساواة، في المقابل تفرض الدولة ضرائب ورسوم تشكل نسبة ٢٠٪ على الأقل من دخل الإعلانات التجارية في الصحف والقنوات الخاصة لصالح تمويل إعلام الدولة.

٣- تشجيع العاملين في الإذاعة والتليفزيون العام والخاص على تشكيل نقابة مستقلة، وإصدار ميثاق شرف إعلامي ومدونات سلوك، وتشجيع نقابة الصحفيين على مراجعة وتطوير ميثاق الشرف الإعلامي.

٤- ضمان استقلال المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وهيئة الصحافة وهيئة الإعلام المرئي والمسموع (المواد ٢١١،٢١٢،٢١٣ في الدستور) من خلال ضمان استقلال مصادر تمويل عمل الهيئات الثلاث، من خلال تحديد نسبة من حصيلة الدخل على الإعلانات في وسائل الإعلام كافة.

٥- اختيار أعضاء الهيئات الثلاث التي ستتولى تنظيم الإعلام من خارج صندوق شيوخ الإعلاميين، بحيث يخصص نصف المقاعد لشباب الإعلاميين أقل من أربعين سنة، وأن تخصص نصف المقاعد للمرأة، وهنا لابد من الاعتماد على معايير موضوعية مجردة لاختيار الأعضاء، مثل تخصيص عدد معين من الأعضاء يختارهم الأزهر

والكنيسة والمجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للجامعات، ونقابة الصحفيين، ونقابة الإعلاميين "تحت التأسيس" ورئيس الجمهورية والمجتمع المدني، وبحيث تكون ٧٥ ٪ من أعضاء كل هيئة من الإعلاميين، وبحيث يكون ٥٠ ٪ من أعضاء الهيئة الوطنية للصحافة من بين أعضاء الجمعيات العمومية المنتخبين عن كل المؤسسات الصحفية.

٦- أن ينص قانون تشكيل الهيئات الثلاث على قصر مدة العضوية في الهيئات الثلاث بـ٨ سنوات على الأكثر، ويجدد ٢٥٪ على الأكثر من أعضاء كل هيئة كل عامين بطريقة القرعة، ويلتزم كل أعضاء الهيئات الثلاث بإنهاء علاقات العمل المنتظم أو غير المنتظم (لبعض الوقت أو تقديم استشارات وغيرها) لوسائل الإعلام كافة، مع ضمان مصادر تمويل مستقلة لعمل الهيئات الثلاث.

٧- ضمان تنظيم العلاقة بين الهيئات الثلاث وضمان استقلالها المادي والإداري، وأن يكون أعضاؤها مُمثّلين بشكل حقيقي ومتوزان عن أطياف المجتمع، وأن يعملوا من اليوم الأول على تطوير قوانين الإعلام ومنح الرخص وأنماط الملكية والتمويل، بما يضمن منع الاحتكار والالتزام بالقواعد المهنية مواثيق الشرف الإعلامي.

٨- تجتمع الهيئات الثلاث لاقتراح قوانين حول ما نص عليه الدستور بشأن:

- ضبط وتحديد مفاهيم التحريض على العنف أو التمييز بين المواطنين أو الطعن في أعراض الأفراد، والتي وردت في مواد الدستور الخاصة بحرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام وحرية الإبداع الفني والأدبي، وبحيث لا تتحول إلى قيود جديدة على حرية الإعلام والإبداع في الوطن.

- اقتراح قانون لحرية الحصول على المعلومات، وتحديد الضوابط المقترحة له، بما لا يؤثر على حق المواطنين في الوصول للمعلومات وتداولها.

- ضمان عدم التمييز بين الإعلام التقليدي وكافة أشكال الإعلام الجديد وإعلام المواطن في الحقوق والواجبات.

- ضمان حقوق المواطنين في الإعلام، وآليات التأكد من شفافية التمويل، ومنع الاحتكار، والتركيز في ملكية وسائل الإعلام، بحيث لا تزيد ملكية الأفراد وأسهم عن ١٠ ٪ من ملكية كل وسيلة إعلامية، وتمنح كل وسائل الإعلام القائمة ستة أشهر لتوفيق أوضاعها.

- اقتراح العقوبات المادية والأدبية على المخالفين، وآليات تنفيذها والطعن عليها قضائيًا، وآليات متابعة وتدقيق شكاوى المواطنين، وتمكينهم من حقوقهم الاتصالية والإعلامية.

- مراجعة القوانين والأنظمة الخاصة بالإعلام، بما يعزز من حرية الإعلام وتنوعه، وينهي كافة القوانين والإجراءات التي تهدد حرية الرأي والتعبير وفي مقدمتها العقوبات السالبة للحريات.

١- تقوم الهيئات الثلاث بتشجيع الإعلاميين على وضع مواثيق شرف إعلامي وأنظمة ذاتية للتدقيق والمراجعة والضبط المهني.

٢- تشجيع ودعم كافة أشكال إعلام المواطن، والتي تتطور من خلال ما تتيحه شبكة الإنترنت من مواقع ومدونات وأشكال جديدة للتواصل الاجتماعي.

٣- تشجيع ودعم المواطنين على تشكيل جمعيات وهيئات مدنية، للدفاع عن حقوق الجمهور، ومراقبة أداء الإعلام والهيئات المنظمة للممارسات الإعلامية.

٤- وضع قيود ونسب لمساحات وأوقات الإعلان في وسائل الإعلام الخاصة والصحف المملوكة للشعب، بحيث لا تتجاوز النسب المعمول بها عالميًا، والتي تحترم حقوق الجمهور.

٥- الاهتمام بالتربية الإعلامية في مناهج التعليم المختلفة، من أجل الارتقاء بأنماط متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة، وتشجيع المواطنين على نقد ومراقبة الإعلام، وتمكينهم من المشاركة في الإعلام.

٦- تشجيع ودعم الملكيات التعاونية في الإعلام، وكافة أشكال الإعلام المحلي، وكذلك أنماط الإعلام الجديد.

إن مقترحاتي السابقة قابلة للنقاش، وأتمنى أن تكون بداية لعمل جاد وسريع لتنظيم الإعلام الخاص وإعلام الدولة، وتحويله إلى إعلام للخدمة العامة، مع ملاحظة أن كل القوانين والمقترحات التي ستنظم هياكل وعمل الإعلام ستكون خاضعة للرقابة الشعبية ورقابة البرلمان، ويمكن مراجعتها بعد عدة سنوات، ومن حق البرلمان تغييرها، وهو إجراء ديمقراطي ومفيد أيضًا في إصلاح أي أخطاء اوسلبيات تظهر عند تطبيق التنظيم الجديد للإعلام، وبالتالي لا يجب أن يثير مخاوف البعض من عدم الاستقرار أو التعديل المستمر، فالمهم دائمًا هو التوافق على النظام الصالح والأكثر فاعلية وتحقيقًا لحرية الإعلام وتنوعه، ولابد أن ندرك أنه لا قوانين دائمة أو مقدسة لتنظيم الإعلام، وأن التجربة هي الوسيلة الوحيدة للحكم على نجاعة وفاعلية أي قوانين تنظيمية للإعلام، المهم أن تلتزم القوانين دائمًا بالحقوق والضمانات التي نص عليها الدستور بشأن حرية الرأي والتعبير، وبالمواثيق الدولية التي وقعت عليها مصر.

***



أطلس

للنشر والإنتاج الإعلامي

يناقش الكتاب تحولات الإعلام المصري من الثورة، مرورا بحكم الإخوان المسلمين السريع والمضطرب، وانتهاءً بحكم الرئيس عبد الفتاح السيسي.
والفرضية الرئيسية التي يناقشها الكتاب هي أن الثورة أطلقت حرية الإعلام ما ساعد في خلق مجال عام حيوي اتسم بالتنوع والانتشار وقوة التأثير، لكن هذه الحرية حملت نقيضها، وأدت إلى حالة من الفوضى الإعلامية، وتراجع مستويات الأداء المهني، وغياب لمواثيق الشرف الإعلامي .
ويعتمد الكتاب علي المنهج النقدي في مناقشة مجموعة من الإشكاليات التي تدور حول حدود دور الإعلام في متابعة قضايا الثورة، وهل كان مجرد ناقل أم صانع لأحداث وتحولات الثورة ذاتها، ويقدم الكتاب تحليلا نقديا لموقف خطاب الإخوان الإعلامي من الثورة، وكذلك يكشف عن رؤية الإخوان البرجماتية للإعلام، اعتمادا علي كتابات حسن البنا وممارساته، وكذلك ممارسة الجماعة للصحافة والإعلام، والتي تأثرت بالفكر والتجربة النازية في ألمانيا، والتجربة السوفيتية في عصر ستالين .
ويناقش الكتاب دور الإعلام في الثورة من النواحي النظرية والمنهجية، وعلاقته بقضايا التحول الديمقراطي، ويطرح الكتاب خارطة طريق لإصلاح الإعلام المصري من خلال سرعة تطبيق مواد دستور ٢٠١٤ الخاصة بحرية الرأي والتعبير وتنظيم الإعلام.

تصميم الغلاف / ريم السخاوي



